LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵏⴰⵍⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalpresse.com
ⵓⵔⵔⵉⵎ ⵓⵔⵓⵣⵜ
الإبداع القانوني: المنبة ابن الشيخ 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476 العدد: 132 يونيو 2011 Juin / 2961/20 الثمن: 5 دراهم - 1,5 أورو

Le Congres Mondial Amazigh dénonce devant le Parlement européen la violence des autorités marocaines à l'encontre du mouvement 20 Février et du président du CMA , Brahim Benlahoucine Utalat

الأمازيغية رسمية في الدستور ماذا بعد؟

مـــرحـــلـــة لابـــد مـنـهـــا

لـم نعد نفهـم ما يقع ومـا يحاك ضد طلبـة الحركـة الثقافيـة الامازيغيـة داخـل أسـوار الجامعـات المغربيـة ، فخلال كل موسـم نسـمع عن مجازر حقيقية يتعرض لها هؤلاء المناضلين من طرف «عصابات مدججة بالسيوف وأسـلحة بيضـاء» يقـال أنهـا تنتمي إلـى فصيـل الطلبة القاعديين. فهذه السـنة حينما كان الطلبة الامازيغيين يستعدون لإجراء امتحاناتهم بجامعة الراشـدية فوجئوا بهجوم همجي من طـرف مليشـيات فصيـل القاعديين، ذهـب ضحيتـه مناضليـن مازالـت جروحهم غائـرة لم تندمـل بعد جراء هجوم سابق في السنة الماضية و ما قبلها

و دخـول الإعـلام الرسـمي المغربـي علـى الخـط واتهامـه ل MCA بأنها مليشيات مسـلحة داخل الجامعة من طـرف مقدمـة برنامج «الشـباب في الواجهـة» الـذي تبثـه القنـاة الاولى يوحـي بأنهـا مؤامـرة تحـاك ضـد الأمازيغية خصوصا أمام صمت الدولة التي تتبجـح في كل مرة وحين بدولة الحـق والقانـون، وبنجـاح مصالحها الاسـتخباراتية والأمنيـة في الكشـف عن خلايا إرهابية، فلماذا لاتعمل على كشـف من وراء هـذه المؤامـرة التي تحـاك في الغالب ضـد الطلبة النجباء تـارة بالاعتـداء المفضي إلـى عاهات يصعـب معهـا علـى الطالـب اتمـام دراسـته أو بالتهام بالباطل مما يؤدي بالـزج بالطلبـة إلى غياهب السـجن كما هـو الحـال بالنسـبة للمناضلين أوساي و أعضوش

ان من واجب الدولـة ضمان الحق في الحياة و السـلم والأمـن لهؤلاء الطلبة سـواء الامازيغيين أوباقـي المكونات الطلابيـة؟ خصوصا و أن هـذا العنف أصبح يلاحـق المناضلين حتى خارج الجامعـة وهـذا مـا يمس فـي العمق بحريتهم مما يحتم على الدولة تحمل مسؤوليتها.

و للعلم فان هذه المليشيات القاعدية

أمينة ابن الشيخ

التي فشـلت فشـلا ذريعا في مواجهة MCA فكريـا وسياسـيا وحتـى جماهيريا، لم يبق لها سـوى الإرهاب الفكري و العنف المادي ولغة الأسلحة البيضاء والدمـاء... لان إيديولوجيتها الباردة لم تعد تستقطب أحدا...

كذالـك لأن الحركة الثقافية الامازيغية داخل الجامعة، تعتبر مدرسة نضالية يتخـرج منهـا مناضلـون حقيقيـون يحملـون خطابـا امازيغيـا عميقـا ومتجـدرا، أصبحـوا يزعجـون أكثـر، خاصة حينمـا ينقلـون احتجاجاتهم خارج أسوار الجامعة وينتقلون به إلى مناطق سكناهم، وبالتالي انضمامهم إلـى تنسـيقيات محليـة وجهوية في إطار شباب 20فبراير.

فالذين يعتقدون أنهم سـينجحون في مواجهة الحركة الثقافيـة الامازيغية بهـذه المليشـيات المسـلحة، فإنهـم واهمون ولن يفهموا بعد أن الامازيغية قد أخـذت طريق الانعتـاق في وطنها ولا مجـال للعودة إلى الـوراء. وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

Ijji gar atras ur ijji gar wawal
ⵉⵊⵊⵉ ⵅⵓⵔ ⴰⵜⵔⴰⵙ ⵓⵔ ⵉⵊⵊⵉ
ⵅⵓⵔ ⵡⴰⵡⴰⵍ

رشيد الرخا وعدي لهي يؤكدان أن لا مصالحة حقيقية مع النظام ما لم يتم إقرار الحقوق الأمازيغية في دستور ديمقراطي شعبي

بدعوة من جمعيتي تاولت وتانكرا الأمازيغيتين بتنغير الكبرى، أطر كل من الأستاذين رشيد الرخا عضو الكونكريس العالمي الأمازيغي. والأستاذ الباحث عدي لهي رئيس جمعية أفريكا لحقوق الإنسان بمقر خزانة بلدية تنغير يوم 21 ماي 2011 ندوة علمية بعنوان: «أية مكانة للأمازيغية في ظل الإصلاحات الدستورية والجهوية الموسعة» واستهل الأستاذ رشيد الرخا مداخلته المتمحورة حول الواقع الاجتماعي والمعاش للقضية الأمازيغية في ظل المشاريع المقترحة، سواء تلك المتعلقة بالجهوية أو التعديل الدستوري، بأن أكد على إشكالية مركزية للنظام المخزني والمتمثلة بالخصوص في تسيير شؤون الدولة. الأستاذ الرخا يرى أن الأزمة تتمثل في المعايشة داخل دولة تتميز بنظام الأبارتايد وبأسسه القائمة على الميز العنصري داخل فئات المجتمع: الشرفاء بامتيازاته في كل المجالات، العروبيين بتسلطهم واستبدادهم داخل الدولة، ثم الأمازيغ بطمس هويتهم وتجاهلهم داخل وطنهم الذي أصبحوا فيه مثل الغرباء لا حقوق لهم. وعرج بعد ذلك الرخا على واقع الشعب الأمازيغي بسرد تاريخي بدءاً من توقيع معاهدة الحماية سنة 1912 بين المخزن والدولة الفرنسية والرامية بالأساس إلى تجريد الشعب الأمازيغي من سيادته الكاملة والسطو على ممتلكاته الجماعية وتفقيره، وكذا محاولة سلخه عن أصوله المنغرسة والمتجذرة في صفوف أفراده. وقد توجت هذه المعاهدة حسب نفس المصدر بتدمير الشعب الأمازيغي وأسس نظمه القائمة أساسا على العرف، مما أتاح التوافق السياسي بعد ذلك في خمسينيات القرن الماضي بين الفرنسيين وممثلي المخزن (الحركة الوطنية). وبعد سنة 1956 تم نهج سياسة التعريب التي قادها العروبيون، فتم تحطيم كل البنيات الاجتماعية للقبيلة الأمازيغية وألغيت الأعراف القديمة من نواميس الدولة المغربية الحديثة. ويضيف الأستاذ الرخا بأن سياسة التمييز والإقصاء طالت في عهد الحماية السياسة التعليمية المنتهجة، إذ أقصي الأمازيغ من هذا الحق واستهدفت هذه المؤسسات مناطق دون أخرى وفئات اجتماعية دون غيرها. ولم تحظ بعض المناطق خصوصا الأمازيغوفونية إلا بإعدادية واحدة وهي كوليج أزرو. والتي تخرج منها عدد قليل يُحسبون على رؤوس الأصابع في عشرينيات القرن الماضي، وبالمقابل أُحدثت مجموعة من الثانويات والمؤسسات التعليمية بمختلف المدن التي تخرج منها المئات والذين تم إعدادهم لمرحلة ما بعد 1956، ويسرد الأستاذ الرخا بأن سياسة التعريب لم تطل الإنسان وحده بل تعدته إلى أكثر من ذلك إذ تعرض كل ما من شأنه أن يدل على الهوية الأمازيغية للمغرب الأقصى للإقصاء والتمييز بذريعة من العروبيين بمناهضة الامتداد الفرانكفوني الذي يهدد وحدة المغرب، في حين أن الهدف الأساسي من هذه السياسة التعريبية يقول الأستاذ الرخا هي القضاء على الهوية واللغة الأمازيغيتين. وفي معرض حديثه عن سياسة

الإقصاء والتمييز أشار إلى الهجوم الشرس الذي تعرضت له جمعية تيليلي بالجنوب الشرقي في تسعينيات القرن الماضي.

وفي عرضه عن المسار النضالي للشعب الأمازيغي بمختلف إطاراته توقف الأستاذ عند مسألة اللوبيات التي تفتقدها الحركة الأمازيغية على عكس ما يُلاحظ داخل الساحة السياسة من تواجد اللوبي الفاسي وغيره من اللوبيات الأخرى المتجذرة ليشير بأن بداية فترة حكم الملك محمد السادس تميزت بمحاولة إنشاء وإقامة هذا اللوبي الأمازيغي (حسن أوريد، والتحالف مع رجل الأعمال الأمازيغي أخنوش). مما أثار انتباه تلك اللوبيات داخل المجتمع والدولة والتي عملت على تكسيره وإبعاد السيد أوريد من دائرة صنع القرار. ويضيف بأن إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في بداية الألفية الثالثة كان بمثابة مشروع والذي تعرض هو الآخر للفشل والنسف وصولا إلى إقبار مشروع الحزب السياسي والمتمثل في الحزب الديمقراطي الأمازيغي، وهذا كله يدخل ضمن سياسة التمييز والإقصاء من طرف العروبيين. كما عبر السيد الرخا في مداخلته أن الساحة الجامعية بدورها لم تستثن من كل هذا وذاك إذ خيم عليها الإقصاء والتمييز الذي طال صفوف الحركة الثقافية الأمازيغية داخل الحرم الجامعي، ولا تزال تعايشه لحد الآن، إذ سُخرت كل الوسائل والمعدات لنسف مشروع هذه الحركة وصلت أحيانا إلى حد محاولات التصفية داخل صفوف مناضليها. وأكد رشيد الرخا بأن المصالحة مع الدولة لم ولن تتم ما لم يتم تغيير الدستور الحالي الممنوح بدستور ديمقراطي شعبي شكلاً ومضمونا يكفل المساواة بين المواطنين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وبترسيم اللغة والهوية الأمازيغيتين في الدستور الآتي، وكذا النهوض بالثقافة الأمازيغية وإحداث جهات مستقلة ومتحررة من النظام اليعقوبي المركزي، تمارس فيه كل جهة سيادتها الكاملة على ثرواتها وتنمي مجالها بمواردها. وعرج الأستاذ المحاضر في ختام حديثه عن التجربة الكطلانية التي اعتمدت في نهضتها على شرط الوعي بالذات واكتشافها مع حب الانتماء للأرض الذي جسدته مختلف النخب الكطلونية من مثقفين وفنانين ومفكرين... الخ. كل من جهته في إشارة واضحة منه إلى ضرورة توحيد الصفوف وتفعيل التراكمات التي حققتها الحركة الأمازيغية بالمغرب الأقصى كل من جهته خاصة، وبشمال إفريقيا عامة.

وتناولت المداخلة الثانية التي أدارها الأستاذ والباحث عدي لهي المستجدات السياسية التي يشهدها المغرب وباقي دول الشمال الإفريقي: مصر، تونس، ليبيا وكذا ما تعرفه الساحة الإقليمية. ليشير بأن المنعطف التاريخي بعد خطاب 09 مارس وحركة 20 فبراير ومشروع الجهوية المتقدمة الذي طرحه المغرب مع التعديل الدستوري المرتقب هو نتيجة للحراك الشعبي الذي شهده المغرب قبل وبعد 20 فبراير ليؤكد الأستاذ ليهي أن أزمة الشعب الأمازيغي هي بالأساس أمازيغية وحل هذه الأزمة هي بيد الشعب الأمازيغي نفسه على العموم، وإطاراته التنظيمية بالخصوص، وذلك إن استطاعتا التغلب على المشكل الكبير والمتمثل في أزمة التنظيم الذي يعتبره الأستاذ ليهي من أكبر المعيقات ماضيا وحاضرا، ويضيف الباحث الأمازيغي بقوله: «إن التعديل الدستوري ومشروع الجهوية المرتقبين لن يكونا بداية للتغيير ما لم يتم الالتفاف حول إيديولوجية أمازيغية تستطيع قيادة المجتمع» حسب رأيه. وفي نفس السياق يؤكد على تواجد قوة أمازيغية وهو ما أبانته هذه الأخيرة داخل حركة 20 فبراير بقوتها الجماهيرية وحضورها الوازن داخل الساحة رغم القمع والإقصاء الذي تتعرض له في مجموعة من الأقاليم والمدن وأيضا رغم الترهيب الذي يتعرض له مناضليها من اعتقالات ومحاولات للتصفية الجسدية كانت آخرها ما وقع بمدينة الرشيدية يوم 05/05/2011 داخل الحرم الجامعي من طرف بعض أذيال المخزن وخدامه. وفي الأخير ندد كل السادة المحاضرون بسياسة الميز والإقصاء الذي طال المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية وهم مصطفى أوسيا وحميد أعطوش اللذان لازالا قابعان في سجن سيدي سعيد بمكناس، كما لم تغب انتفاضة تنغير الأخيرة (26 دجنبر 2010) من نقاشاتهم وعن دورها البارز في الحراك الشعبي والاجتماعي الذي يعرفه المغرب، والذي قدم على إثره أبناء هذه المنطقة ضريبة مناشدة التغيير بتقديم أحد عشر مواطنا للمحاكمة بتهم واهية وملفقة.

* إعداد: نزيه بركان.

الدورة السادسة لفستيفال تيفاوين من 10 إلى 17 يوليوز 2011

تنهي جمعية فستيفال تيفاوين إلى علم الرأي العام، أنها عقدت اجتماعها السنوي، بمقرها بمركز جماعة أملن بتافراوت، بحضور جميع أعضاء الجمعية وإدارة المهرجان، والذي قدمت وناقشت فيه التقارير الأدبية والمالية للدورة السابقة وتمت فيه المصادقة على برنامج الدورة المقبلة (السادسة) لفستيفال تيفاوين، والذي ستمتد فعالياته من 10 إلى 17 يوليوز 2011 بتافراوت وأملن، تحت الشعار الدائم لتيفاوين: «الإنتصار لفنون القرية». الشعار الذي يعكس التصور المتميز الذي تسعى الجمعية جاهدة إلى ترسيخه كهوية لأنشطتها وبرامجها والمتمثل في «القروانية La Ruralité» كتيمة خاصة تسمح بتسليط الأنوار على مقومات القرية التفراوتية في جميع المجالات.

وكسابقاتها ستعرف هذه الدورة السادسة للمهرجان تقديم فرجة متميزة وأنشطة متنوعة لساكنة المنطقة ولزوارها وستتراوح ما بين الثقافي، الفني، الرياضي، الإجتماعي، التربوي، والبيئي... فرجة ممتعة من حيث المضامين الإنسانية القوية ومن حيث الأشكال الجمالية الراقية، فرجة تتفاعل فيها جمالية فنون القرية المغربية وإبداعات الموسيقى الأمازيغية العصرية.

وكالعادة كذلك، ستحافظ هذه الدورة على نفس أساليب العمل وأدوات الإشتغال وستعمل على تطويرها، بشكل أكثر احترافية ومهنية سواء على مستوى التنظيم والتدبير والبرمجة أو على مستوى التواصل والعلاقات العامة وتوسيع شبكة الشركاء. وستكون، كسابقاتها، مفتوحة على عدة فضاءات عمومية قروية رحبة، تسمح لجمهور المهرجان بالمشاركة بشكل مريح وسلس وبالتفاعل والتتبع والملاحظة والنقد. وسيتم الإعلان عن البرنامج المفصل لهذه الدورة في ندوة صحفية ستنظم في الموضوع، وسيتم الإعلان عن تاريخ عقدها في بلاغ لاحق.

العالم الأمازيغي AMAZIGH
ⵜⴰⵏⵏⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
• المديرة المسؤولة
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ
• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
• المتعاونون:
إبراهيم فاضل
صالح بن الهوري
نزيه بركان
• كتاب الرأي:
علي أوعسري
أحمد عصيد
محمد بسطام
علي أمصوبري
مبارك بولكيد
• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• المكلف بالموقع الإلكتروني:
سمير بودواسل
• السكرتارية:
فوزية بگا
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني: 2001/0008
* الترقيم الدول: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Télé/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Set Web: amadalpresse.com
كل المراسلات تتم بإسم:
EDITIONS AMAZIGH
• السحب:
MAROC SOIR
• التوزيع:
SOCHEPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
• Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
CNSS: 659.76.13
:Compte Bancaire
BMCE-Bank – Rabat centre
011.810.000.01921.000.6251419
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

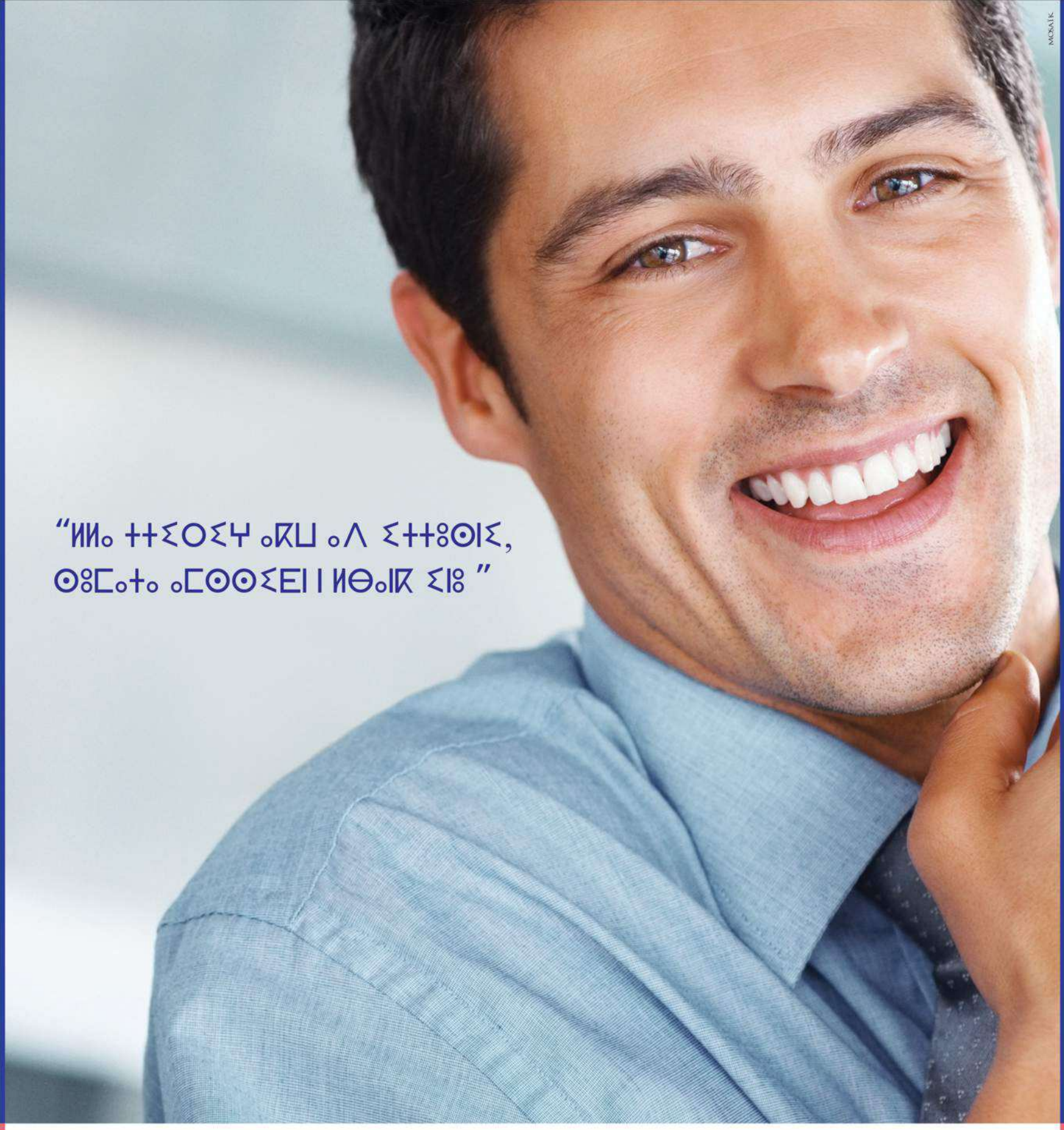

ⵣⵓⵙⵣ ⵓⵅⵏⵉⵅ

ⴰⵔⵡ ⵏⵜⴰⵔ ⵉⵅⴰ ⵉⴷⵏ ⵅ ⵣⵓⵙⵣ.

ⴰⵔⵡ ⵜⴰⵅⵓⵙ ⵜⵅⴰ ⵙⴰⵜ ⵙ ⵣⵓⵙⵣ ⵓⵅⵏⵉⵅ , ⴰⵏⵏⵓⵢ ⴰⵜ ⵅⵅ ⵓⵎⵙⵙⵉⵏⵏⵉ ⵛⵉⵔ, ⵜⴰⵔⴰⵙⵜⴰⵣ ⵏ ⵏⵜⴰⵔ, ⵜⵉⵎⵙⵙⵉⵙⵙⵉ ⴷⵙ ⵔⵉⵅⴰⵏ ⵏ ⵜⵍⵓⵉⵍⵉ ⵙ ⵙⴰⵜ ⵜⵎⴰⵜⵉⵅⵜ, ⵉⵅⴷⵉⵉⵉⵅⵏ ⵜⵢⵓⵉⴰ. ⵙⵜⵉ ⵙⴰⵜ ⵜⴰⵢⴰⵙⴰⵜ ⵏⵏⵉⴰ ⴰⵍⵍ ⵉ ⵙⵓⵙⴰⵏ ⵉ ⵍⵙⵓⵛⵛⵓⵅ ⵓⵎⵙⵙⵉⵏⵏⵉ ⵅⵓⵙ ⵙ ⵓⵅⵙⵙⵉⵏ.

080 100 8100
www.bmcebank.ma

BMCE BANK
NOTRE MONDE EST CAPITAL

إرتأت الجريدة في ملف هذا العدد أن تسلط الضوء على موضوع الأمازيغية وموقعها داخل الدستور المقبل وذلك من خلال مقالات لمجموعة من المهتمين بالشأن الأمازيغي والتي تناولت موضوع الأمازيغية من كل الجوانب وفي هذا الملف تجدون تفاصيل أكثر حول الموضوع.

نداء «تيموزغا» من أجل الديمقراطية

حلّت نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فاتحة عهد جديد طبَعه مدٌّ غير مسبوق من الحراك الشبابي المفعم بالآمال، والمعتدّ بوسائط الإتصال الأكثر حداثة، حاملا معه روحا جديدة شعارها الحرية والمساواة والعدل، ومنطلقها إرادة الشعوب في الحياة، وهدفها الأسمى تحقيق الكرامة الإنسانية، وبناء دولة القانون التي عمادها التداول على الحكم وفصل السلطات واستقلال القضاء وسمو القانون والتدبير المعقلن لشؤون المجتمع، وهي القيم التي وإن ظنّ الكثيرون أنها ثقافة حديثة مستحدثة، وردت علينا من خارج مجالنا الثقافي الخصوصي، إلا أنها بالنسبة لنا معشر الأمازيغ، هي قيم ثقافتنا الأصلية وجوهر هويتنا وكياننا الحضاري الذي انحدر إلينا عبر الحقب التاريخية مع ما ترسّخ من تقاليد الديمقراطية المحلية الفريدة، قبل أن يتمّ اختزال هويتنا في بعد وحيد داخل الدولة الوطنية المركزية، التي اعتقد منظروها من «الوطنيين» أن لا سبيل إلى تقويتها وتمتين الوحدة بين المغاربة بدون خلق التجانس المطلق على حساب تنوعهم الخلاق، والتوحيد القسري على أساس مرجعيات أجنبية في التفكير والعمل.

فلا عجب أن يبادر الأمازيغ بلا تردّد بدعم هذا المدّ الثوري المطالب بالتغيير، وأن يكونوا في طليعة القوى الداعية إلى وضع أسس الإنتقال السلمي نحو الديمقراطية، متحدين في الأهداف مع غيرهم، معتبرين قضيتهم جزءا لا يتجزأ من المشروع الديمقراطي، إذ لا حياة للأمازيغية بدون الحرية، وبدون المساواة والعدل.

و إننا نحن أصحاب هذا النداء، لنؤكد بكلّ صدق بأنّ ما يحركنا هو حبّنا لوطننا الذي ليس لنا وطن سواه، والذي نعرف بكل تدقيق مقدار التضحيات الجسيمة التي بذلت من أرواح أبنائه من أجل أن يظلّ وطنا حرّا من أية وصاية أجنبية، كما يحركنا وعيُنا الديمقراطي بدقة المرحلة التي تجتازها بلادنا، وهو وعي مشبع بنزعة إنسانية عُرف بها الأمازيغ منذ القديم، تلك النزعة التي تعتبر الإنسان هو القيمة العليا، وتجعل ما دونه مجرد وسائل لضمان كرامته والترقي بوضعيته في مدارج الحضارة.

لقد قطعت البشرية في عصرنا شأوا بعيدا في تقدير قيمة الإنسان واحترام كرامته، ودفع بها ذلك إلى أن تحدّد بشكل دقيق، الإطار العام للمبادئ الضرورية لصيانة حقوق الإنسان، التي تضمن المساواة بين جميع أبناء المجتمع الواحد على قاعدة المواطنة، دون تمييز باللون أو بالعرق أو بالدين أو باللغة، وهي أسمى ما حققته البشرية حتى الآن مقارنة بما كانت عليه في سابق عهودها من امتهان لكرامة الإنسان، واضطهاد له واستعباد، إما باستغلال الأديان أو باعتماد النعرات العرقية والقبلية في أنماط الحكم الإستبدادية التي مِيزتها التسلّط والطغيان.

وها نحن نختار مرة أخرى، رغم كل أشكال الظلم التي كنا هدفا لها، وكل أنواع التهميش والتحقير التي استهدفت كرامتنا وكياننا، نختار الإنخراط الإقتراحي الصادق في النقاش العمومي الذي فُتحت بابَه حركة الشارع المغربي، بعد أن هبّت عليه رياح التحرّر من كل جانب، لنتوجّه بنداءنا إلى الأمة المغربية التي بلغت في وعيها بذاتها مرحلة النضج، والتي لم تنفع الإيديولوجيات الأجنبية المستوردة في إضعاف شعورها بالإنتماء إلى الأرض المغربية، ذلك الإنتماء الذي يشكل الأساس الأسمى والأول للهوية المغربية، وللتوحيد بين أعضاء المجتمع المغربي كافة، والذي يمثل الإطار الجغرافي التاريخي للوطنية المغربية الحقّ، تلك التي تضمّ كلّ المكونات بدون استثناء، والتي يجد فيها المغاربة أنفسهم بشتى تلاوين انتماءاتهم السياسية والإيديولوجية والجهوية، وهي الوطنية التي غطى عليها لزمن غير يسير مفهوم احتزالي لـ «الوطنية» تمّ تداوله بين أعضاء بعض النخب المدينية منذ الثلاثينات من القرن الماضي، في ظروف الصراع ضدّ الوصاية الأجنبية الفرنسية، وتمّ بناء عليه إرساء أسس الدستور والتعليم والإعلام وكل المرافق ذات الصلة بتشكيل وعي المواطن المغربي وتأطير المجتمع، فكانت نتيجة ذلك تنشئة أجيال من المغاربة على وعي مفارق لواقعهم اليومي، وعلى جهل بحقيقة الشخصية المغربية التي صقلها تاريخ المغرب العريق.

وكان مؤلما لنا أشدّ الإيلام منذ فجر الإستقلال أن نرى هويتنا ولغتنا الأمازيغيتين تُستبعدان من دائرة «الثوابت» التي تمّ إرساؤها، والتي جعلت الوطنية المغربية بمعناها الرسمي تقوم على ترسيخ الميز ضدّ الأمازيغ، وهو الميز الذي كان يرتدي تارة عباءة القومية العربية، بما تخفيه من نظرة استعلاء إلى ثقافات الشعوب، ومن شعور بالأبوّة الحضارية منشأه قراءة انتقائية للتاريخ، وتارة أخرى يرتدي قميص التعصّب الديني الغريب عن الثقافة المغربية الأصيلة، التي تطبعها منذ قرون طويلة قيم التسامح والحرية واحترام التنوع والإختلاف.

ولقد كنا لمدة طويلة من مُدد «عهد الإستقلال» نقول إن ضياع حقوقنا راجع سببه إلى إصرار بعض أبناء المغرب من الفئة الحاكمة، المعتزين بانتسابهم إلى «العروبة»، على محاصرة مظاهر هويتنا والتقليص من إشعاع ثقافتنا ولغتنا الأصليتين عبر احتكار كل القنوات الرسمية الكفيلة بإشاعة المعارف والقيم، وكان القصد من هذه الجهود غير الشريفة هو إذابتنا في النسيج العربي، ومحو كياننا الأمازيغي، وصهر خصوصيتنا العريقة حتى نصبح جزءا من وطن كبير يمتدّ حسب الإيديولوجيا العربية «من المحيط إلى الخليج»، وهو ما يعتبر في اللغة العالمية لحقوق الإنسان نوعا من «الإبادة الثقافية» Ethnocide التي اعتُبرت سياسة إجرامية يدينها الضمير العالمي وتدينها القوانين الدولية لما لها من أثر سلبي على الثقافات الإنسانية وعلى العلاقات السلمية بين الأفراد والمجموعات. وكانت من نتائج هذه السياسة أن خنقنا بلدنا في رهان حضاري وحيد هو الرهان المشرقي، وأفقرنا شخصيته الثقافية، وأفقدناه إمكانيات النهوض عبر الإستفادة من النماذج الحضارية البديلة والأكثر حيوية وحداثة، كما تمّ إفقاد المجتمع المغربي بوصلة القيم والهوية التي كان من شأنها أن ترشدنا إلى كيفية الإنطلاق من ذواتنا عوض استنساخ نماذج ثقافية ظلت تعاني على مدى عقود طويلة من عسر هضم للمعارف الحديثة، ومن انحباس

في طاقات الفكر والإبداع الخلاق، قبل أن تغلب عليها نوازع النكوص والإرتداد إلى الماضي، بعد أن فشلت في مواجهة تحديات الحاضر.

وقد رافق ذلك كله إرساء دعائم الإستبداد في الحكم بتكريس الصلاحيات المطلقة للحاكم الفرد، واحتكار السلطة والثروة والموارد والقيم من طرف العائلات الحليفة للنظام، مما أشاع ثقافة الفساد والإفساد، وضيّع على المغاربة فرص النهوض والتنمية.

ولأنه لا يضيع حق من ورائه طالب، ولأن أصواتنا التي جهرت بالمطالبة بحقوقنا كفيلة بأن توقظ من غفلته من ظلّ يتجاهل النسبة العظمى من أبناء هذا الوطن، فقد ساعد السياق التاريخي الذي عرف انتقال العرش عام 1999، وما أحاط به من تحديات ورهانات وأحداث جسيمة وطنية وإقليمية ودولية، على صدور أوّل التفاتة جدّية من الملك محمد السادس إلى مطالبنا المشروعة يوم 17 أكتوبر 2001، والتي أعطتها نفسا جديدا انبعثت معه آمال متجدّدة في نفوسنا، غير أنها كانت التفاتة لم تعقبها خطوة توفير الضمانات الدستورية والحماية القانونية للتدابير التي انطلقت داخل المؤسسات، مما أدّى إلى اصطدام إرادتنا الحسنة بانتشار ذهنية الميز المستحكمة في النفوس والأذهان، وبالمرجعية القانونية المعتمدة والتي لا تعترف بوجودنا الهوياتي ولا بلغتنا وثقافتنا ومنظومة قيمنا، مما أدّى إلى إفشال مشروع النهوض بالأمازيغية في العديد من المجالات، وظهور البوادر الخطيرة للتراجع حتى عن المكاسب الضئيلة التي تحققت في العشرية الأخيرة.

وها نحن بعد عشر سنوات من هذا الإعتراف النسبي بأمازيغية المغرب، ما زلنا نجد أنفسنا في وضعية الشعور بالهَوان «الحكرة» كلما قرأنا نصّ الدستور المغربي الذي يتجاهل تجاهلا تاما وجود «تيمّوزغا» هويتنا العريقة، كما يتنكر تنكرا تاما للغتنا الأمازيغية التي هي إرث مشترك، انحدر إلينا من أعماق التاريخ بشكل لا يخلو من إعجاز، حيث انقرضت جميع اللغات تقريبا التي كانت مجاورة للغة الأمازيغية في حضارات حوض البحر الأبيض المتوسط، وظلت هي حية شاهدة على حضارة عريقة، إلى أن أخبرنا الإحصاء الرسمي في السنوات الأخيرة بأن عدد الناطقين بهذه اللغة قد انحدر من الأغلبية الساحقة لسكان المغرب في بداية الإستقلال، إلا 28 في المائة فقط، مع العلم أنّ هذه النسبة هي دون الحقيقة بكثير، لكنها تؤكّد وجود نوايا لدى المسؤولين لتقزيم حضور الأمازيغية في المجتمع، حتى يُعتبر الأمازيغ أقلية لغوية مهمشة، وهو ما يعني أنّ لغتنا الأصلية العريقة تواجه خطر الإنمحاء واللحاق بلائحة اللغات المنقرضة.

ما زلنا نشعر بالإمتعاض كلما قرأنا في نص الدستور أو سمعنا في نشرة الأخبار أو الخطب الرسمية عبارة «المغرب العربي» التي تختزل هوية بلداننا المغاربية في بعد وحيد، ضدّا على حقائق التاريخ والجغرافيا وثقافات الشعوب وألسنها.

ونشعر بالغضب كلما سمعنا بأنّ تاريخ الدولة المغربية يمتدّ إلى إثني عشر قرنا فقط، وهو تاريخ مقدم رجل عربي واحد لجأ إلى المغرب، وآواه الأمازيغ من خوف وأكبروا شأنه بعد أن كان طريدا شريدا، ليصبح في الإيديولوجيا الرسمية هو بداية الدولة والحضارة المغربيتين، وليتمّ التشطيب على كل الماضي التاريخي للدول والممالك المتعاقبة على أرض المغرب منذ القديم .

نشعر بالميز الصراح كلما وجد المواطن الأمازيغي اللسان نفسه ملزما بالتكلم بلغة لا يتقنها، والتنازل عن لغته في الإدارة والأوساط الرسمية، بل وحتى في المحاكم التي هي المجال الذي أنشِيء من أجل تحقيق العدل وإنصاف المظلومين، وليس لتكريس الميز بين الأفراد الذين هم من حيث المبدإ متساوون في حقوق المواطنة.

نشعر بالظلم كلما وجد الواحد منا نفسه مضطرّا للجوء إلى القضاء من أجل تسجيل إسم أمازيغي لطفله الوليد، عندما يخبره ضابط الحالة المدنية بأنّ الإسم الأمازيغي غير مقبول لأنه «لا معنى له بالعربية»، أو لأنه «يخدش الحياء» في اللغة العربية، أو لأنه غير وارد في لائحة جامعة مانعة وضعتها وزارة الداخلية وعمّمتها على جميع مكاتب الحالة المدنية.

نشعر بالإهانة كلما جلسنا لمشاهدة القنوات التلفزية المغربية التي نمولها من ضرائبنا، والتي باستثناء القناة الثامنة ـ التي تفتقر إلى الإعتمادات المالية الكافية ـ لا تبثّ أكثر من 1,8 في المائة بالأمازيغية، وهو القدر الذي يقلّ عما تبثه من الأفلام الهندية أو بأي لسان أجنبي آخر.

نشعر بالإحباط عندما تُوزّع كلّ الكتب المدرسية على التلاميذ ما عدا كتاب اللغة الأمازيغية الذي يظلّ مفقودا طوال السنة، وعندما تمتنع الأكاديميات التربوية والنيابات عن القيام بالواجب من أجل إنجاح تعليم اللغة الأمازيغية، دون أن تلقى أية محاسبة من المسؤولين، مما أدّى إلى تراجع إدراج هذه اللغة في النظام التربوي.

نشعر بإرهاب السلطة والمستحوذين على مراكز القرار كلما تمّ إدراج مضامين إيديولوجية في الكتب المدرسية انسجاما مع نزعات تيار سياسي معيّن، دون الحرص على الموضوعية العلمية وعلى احترام المعايير البيداغوجية، مما ينتج منه تبخيس دور الأمازيغ في تاريخ المغرب، وطمس حضارتهم وهويتهم عبر تحريف وقائع بالتأويل الإيديولوجي وإخفاء أخرى.

نشعر بالإقصاء كلما رفضت السلطات المحلية إعطاء وصل الإيداع القانوني لتأسيس جمعية أمازيغية، وكلما تدخلت لمنع تظاهرة ثقافية أمازيغية في الوقت الذي تقام فيه بدون مشاكل، وفي مختلف مناطق المغرب، تظاهرات من أجل الثقافة واللغة العربيتين، وكلما تدخلت السلطات لمنع الكتابة على واجهات الفضاء العمومي بالحرف الأمازيغي العريق تيفيناغ الذي أصبح منذ 2003 حرفا للتدريس داخل المدرسة المغربية كخيار وطني وقرار للدولة المغربية، رغم أنها لا تعترض على الكتابة بلغات أجنبية.

نشعر بالألم كلما رأينا غلواء التعريب الإيديولوجي يمتدّ إلى أسماء المدن والأماكن والجغرافيا المغربية الناطقة بالأمازيغية، فيتمّ استبدال أسماء بأخرى من لغة مغايرة، أو تحريف أسماء ونطقها بشكل يفقدها معانيها الأصلية (كما حدث بالنسبة لأزيلا وأشاون وتطاون وأسّفي وإفران إلخ..) ، رغم ما تنصّ عليه العهود والإتفاقيات الدولية من خلاف ذلك حفاظا على تراث الأمم والشعوب وهوياتها الثقافية.

نشعُر بالعبث كلما علمنا بتعيين أعضاء مجلس أو لجنة وتكليفهم بالبتّ في شؤون البلاد واقتراح أساليب تدبير قضية من القضايا الوطنية، دون أن تتمّ مراعاة تمثيلية الفاعل الأمازيغي الذي يظلّ مبعدا ويتخذ غيره القرار نيابة عنه بالوصاية، فلا يجدُ إلا الصحافة والإعلام الوطني والدولي للتعبير فيه عن احتجاجه ومقترحاته التي لا تؤخذ بعين الإعتبار. ونحن نعتبر أنّ من أكبر أسباب طمس هويتنا وتهميش لغتنا وثقافتنا وإفشال النهوض بهما في المؤسسات هم هؤلاء الأعضاء المنتسبون إلى «العروبة»، والذين لهم الصدارة في جميع منصات القرار، يحتكرون مناصب الترأس والسلطة، وهم فوق ذلك لا يتورعون عن ممارسة الوشايات المغرضة والسعايات الكاذبة ضدّ أي مكسب من مكاسب الأمازيغية، دافعهم إلى ذلك نوع من العنصرية الفردية المجانية، والرغبة في الإنتقام لأحقاد قديمة.

نشعر بهدر كرامتنا عندما نرى المناطق التي يسكنها ناطقون بالأمازيغية فقط، والتي هي في غالبيتها مناطق تميزها قساوة الطبيعة، وقد ظلت تعاني التهميش الإقتصادي والإجتماعي على مدى نصف قرن من الإستقلال، رغم أنها كانت في طليعة النضال من أجل التحرر من الوصاية الأجنبية، وعوض أن تكافأ على ذلك بتنميتها تمّ انتهاجُ سياسةٍ نحوها أشبه بالإنتقام، سياسة تعتمد احتكار الثروة والموارد على حساب الأغلبية الساحقة من السكان. كما يؤلمنا أن نرى سكان العديد من المناطق الفقيرة التي ابتليت بوجود مناجم تختزن ثروات طبيعية هائلة، يتمّ استغلالها على حساب مصالحهم، مع تلويث البيئة واستنزاف المياه الباطنية والقضاء على الغطاء النباتي وتدمير الطرق، وفي ذلك خرق سافر لكلّ القوانين الوطنية والدولية، والتي تعتبر أول شروط استغلال الثروات الطبيعية احترام حقوق السكان ومصالحهم.

نشعر بالإقصاء عندما نرى كيف تستمع الهيآت والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان إلى أصواتنا، و كيف تتقبّل مطالبنا وتعتبرها من صميم الديمقراطية، بينما يتنكّر لها بعض ذوي القربى من أبناء وطننا المنتسبين إلى «العروبة» قبل انتسابهم إلى المغرب، والذين يرون في كلّ اعتراف بالأمازيغية «خطرا» يتهدّد كيانهم، مع العلم أن كياننا وكيانهم واحد، تفاعلت بداخله الأمازيغية والعربية وتبادلتا التأثير والتأثر على مدى قرون طويلة، خدم فيها الأمازيغ العربية، دون أن يبذل العرب شيئا في خدمة الأمازيغية، بل تسابق بعضهم بعد الإستقلال للتعبير عن «وطنيتهم» بالعداء لكل ما هو أمازيغي، وقد آن الأوان أن يقوموا بواجبهم تجاه اللغة الأصلية لسكان المغرب، تحقيقا للمساواة، وتعميقا لمعنى «تامغرابيت» التي تجمعنا.

نشعر بالحيف أن نسمع مواطنين لنا من خطباء المساجد المنخرطين في تيارات التشدّد الديني الشرقاني، يستغلون موقعهم من أجل الإساءة إلى هويتنا الأمازيغية وربطها بالعمالة للأجنبي ، دون أن يكون لنا حق الردّ عليهم من نفس المنبر الذي أنشئ للعبادة لا لإحداث الفتن السياسية، وهم في ذلك إنما يخلصون الولاء لإيديولوجيا القومية العربية بعد أن لبست جبة الإسلام السياسي في لحظات احتضارها الأخيرة.

نشعر بـ»الحكرة»، ولا يخفى ما يترتّب عن الشعور بها من احتقان لدى المواطنين الذين يتزايد عددهم يوما عن يوم، وهو الإحتقان المفضي إلى الإنفجار ذودا عن الكرامة المهدورة، إذ لا مواطنة بدون الشعور بالكرامة.

وها نحن لم يعُد لدينا اليوم بُدٌّ من الإعتراف بأنّ الشعور الذي لدينا بالتهميش والإقصاء، قد جعلنا نصل إلى حدّ أن نطرح السؤال: هل نحن غرباء، لاجئون أو مستعمَرون ؟ هل نعيش احتلالا أجنبيا من طرف أقلية لا تبالي بهويتنا ولا بثقافتنا ولا تشترك معنا في نفس الشعور بالإنتماء إلى الذات المغربية المتعددة المشارب، والتي تعدّ الأمازيغية فيها بمثابة النسغ المغذّي لمختلف الثوابت والمتغيرات، ورمز الخصوصية المغربية الذي لا يُنكَر؟

إن مبعث هذا السؤال الخطير هو شعورنا بأن المسؤولين لا يقتسمون معنا همُومنا، ولا يأبهون لما يضرّ بنا ويمسّ بكرامتنا، وإذا كانت المَلكية قد اعتبرت منذ عقود من تاريخ المغرب الحديث بمثابة الحَكم بين كل الفرقاء، وعنصر توازن في الحياة السياسية المغربية، فإنّ شعور الأمازيغ بانحياز المؤسسة الملكية إلى طرف دون آخر، بل لعائلات بعينها قد أصبح في تزايد في الآونة الأخيرة، مما يجعلنا نتمسك بمطالبنا الديمقراطية وبضرورة الإصلاح الشامل الذي يؤسس لدولة القانون، ويضمن لكلّ حقوقه المشروعة بدون تمييز أو حيف.

نخلص بعد وصف الحال إلى بيان مطالبنا الديمقراطية في هذه المرحلة الدقيقة التي يمرّ بها بلدنا، والتي لا مناص فيها من اعتماد الوضوح السياسي والفكري، والشعور الوطني الصادق، و النظرة الشمولية المنصفة التي تأخذ بعين الإعتبار كل أسس «تامغرابيت» الجامعة لكل المكونات، والحسّ التاريخي الذي يجعلنا نفهم طبيعة السياق الذي نحن فيه، وتحدياته الكبرى، وعوائقه و ممكناته.

وهذه مطالبنا في هذه المرحلة نوردها كالتالي:

1) بما أنّ الدستور هو القانون الأسمى الذي يحدّد نظام الحكم، وينظم عمل السلطات والعلاقة فيما بينها، ويكفل حقوق الأفراد والجماعات، فإنّ إحدى أهم مقومات الدستور الديمقراطي هو أن يتضمن اعترافا صريحا بمكونات الأمة، وهو ما لم يتمّ أخذه بعين الإعتبار بسبب الطريقة اللاديمقراطية التي وضع بها أول دستور للبلاد، والتي كانت انعكاسا لاحتكار السلطة وكافة الإمتيازت. ولذا فلن تجد الأمازيغية لها مكانا داخل المؤسسات، ولن يتمّ الحفاظ عليها والنهوض بها كما هو مطلوب، في بلد تطبعه التعددية في كل مجالاته، إلا عبر التنصيص عليها في تصدير الدستور ضمن أبعاد الهوية الوطنية، ووضع البعد الأمازيغي في صدارة العناصر الأخرى اعتبارا للعمق التاريخي لوطننا، ولكون الأمازيغية هي الهُوية الأصلية لسُكان المغرب، التي رغم تفاعلها مع كلّ المكونات الأخرى عبر التاريخ ظلّت تطبع الكيان الحضاري المغربي بطابع خصوصي قوي. فسواء في ما يتعلق بأصول السكان، أو باللغات التي تعاقبت على أرض المغرب وشمال إفريقيا، أو بالعناصر الثقافية المختلفة في المعمار واللباس والعادات والتقاليد، فإن الأمازيغية لعبت دور التوليف التركيبي بين كافة المكونات، التي قامت بصهرها في نسيج الحضارة المغربية. ومن شأن الإعتراف الدستوري بالهُوية الأمازيغية للمغرب أن يعيد الإعتبار لكلّ مكونات الثقافة المغربية في شتى المجالات، كما أنه كفيل بجعل المواطن المغربي وآعيا بانتمائه إلى كل عناصر البنيان الوطني بدون استثناء، مما سيقوّي لديه اعتزازه بوطنيته المغربية، وبتجذر حضارة بلده وعمقها التاريخي، ويكسبه روح النسبية والتسامح في الإنفتاح على الثقافات الأخرى .

وغني عن البيان أنّ التنصيص على الهوية الأمازيغية للمغرب، سيضع حدّا للمنظور الأحادي الإقصائي الذي كان يختزل هوية المغرب في «العروبة والإسلام»، مما يقتضي أن يُحذف من الدستور المغربي كل المفاهيم والعبارات التي هي على طرف نقيض مع مبدإ تعددية الهوية، والتي منها عبارة «المغرب العربي»، التي ينبغي تعويضها بتسمية شمال إفريقيا التي تتصف بالحياد الموضوعي الذي يحترم كلّ المكوّنات.

2) أن ينصّ الدستور بجانب أبعاد الهوية المغربية في التصدير على اللغة الأمازيغية كلغة رسمية، وذلك طبقا لما دعت إليه القوى الوطنية الديمقراطية السياسية منها والمدنية، وما ألحت عليه توصيات لجان الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك لضمان المساواة والعدل بين كافة المواطنين، ولتوفير شروط النماء وفرص التطور للغتين الرسميتين معا، باعتبارهما إرثا مشتركا لجميع المغاربة. وحتى تتحقق الحماية القانونية المطلوبة للأمازيغية وتحتلّ مكانتها في التعليم والإدارة والفضاء العمومي بتشريعات وقوانين واضحة ودقيقة يصدرها البرلمان لتساعد على تنفيذ الخطوات الإجرائية لمأسسة الأمازيغية في كل المجالات مثلما هو شأن العربية. ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن التنصيص على الأمازيغية في الدستور كمجرد «لغة وطنية» لا يجدي نفعا ولا يغير شيئا من وضعيتها كما يدلّ على ذلك تجربة البلد الجار الجزائر منذ عشر سنوات، إذ هي لغة وطنية واقعا وتاريخا وحضارة، بينما يمنحها الإعتراف برسميتها الحماية المطلوبة لها من سلوكات التحقير والتهميش، كما أن من شأن ذلك أن يرفع من قيمتها من الناحية المعنوية، ويسمح بتداولها في كافة مناحي الحياة والأنشطة العمومية والإجتماعية والثقافية والتربوية، وبأن تتبوأ المكانة اللائقة بها في التعليم ووسائل الإعلام . ومعلوم أن اللغة الأمازيغية تتوفر الآن على معاجم عصرية وقواعد صرف ونحو موحّدة وعلى أنطولوجيا للآداب وكل مقومات اللغة العصرية. ولم يعد هناك مجال لاعتبارها غير مهيأة لاعتراف دستوري.

ولا يعني الإعتراف بلغتين رسميتين خلق منازعة بينهما، أو تقسيم البلد إلى أمّتين كما يزعم بعض أتباع الإيديولوجيات الإقصائية، الذين تربوا في كنف اليعقوبية Le Jacobinisme، وإنما يعني تحقيق المساواة بين مكونات الإرث الرمزي المغربي، اقتداء بالدول الديمقراطية التي تتوفر على أكثر من لغة رسمية في الدستور، والتي ظلت محافظة على استقرارها ووحدتها، بل إن هذا الإستقرار والوحدة إنما منشأهما هذا الإعتراف بالتعددية وترسيمها في الدستور، حيث من شأن النزاعات أن تثور في حالة وجود الظلم و استمرار الإقصاء وليس العكس. وفي هذا الصدد ندعو إلى استلهام تجارب الدول الديمقراطية التي تنصّ دساتيرها على أكثر من لغة رسمية مثل سويسرا (3 لغات رسمية) وكندا (لغتان) وبلجيكا (3 لغات) وفنلندا (لغتان) والهند (23 لغة) ولوكسمبورغ (3 لغات) وإرلندا (2 لغات) ومدغشقر (3 لغات) و نيوزلندا (3 لغات) وجنوب إفريقيا (11 لغة)، بل إن ثمة بلد هو بوليفيا بلغ في ترسيمه للغاته المتعددة حدّ الإعتراف بـ 37 لغة رسمية في الدستور. إنّ استلهام هذه التجارب سيغني نظرة المغاربة إلى واقعهم اللغوي، وسيسمح لهم بالخروج من شرنقة النموذج الفرنسي الذي لا يمكن أن ينطبق على بلد تعدّدي مثل المغرب.

كما أن الإعتراف بالأمازيغية لغة رسمية لا يعني أن تقوم على الفور بكل وظائف اللغة العربية، إذ من المعلوم أن دساتير الدول الديمقراطية تنصّ على إضافة تفاصيل تحدّد وظائف اللغات المعترف بها حديثا، ومجالات استعمالها، وما ينبغي توفيره لها من ضمانات للنهوض بها ورعايتها إن كانت قد تعرضت للتهميش مدة طويلة، وذلك حتى تتمكن بعد ذلك عبر إنجاح تعليمها وتحقيق إشعاعها وتكوين الأطر فيها من ممارسة وظائف اللغة الرسمية على الوجه الأكمل. وغني عن البيان أن دسترة اللغة الأمازيغية يقتضي بجانب ذلك دسترة مبدإ حماية الثقافة الوطنية بكلّ مكوناتها، وإقرار العرف الأمازيغي كأحد مصادر التشريع بالمغرب بجانب القانون الوضعي والشريعة حتى يتمّ استلهامه عند الحاجة.

3)أن يتمّ التقسيم الجهوي المرتقب على أساس اعتبار العاملين التاريخي والثقافي، وذلك حفاظا على انسجام الشخصية الجهوية التي تلعب دورا كبيرا في نجاح مشاريع التنمية، لما تمثله من لحام سوسيوثقافي قويّ بين أبناء الجهة، ولما تتيحه من إمكانيات اعتماد الخصوصيات المحلية، حيث ثبت أنّ أيّ مشروع تنموي لا يأخذ بعين الإعتبار ثقافة الإنسان ولسانه ومحيطه معرض للفشل، ذلك أنّ أولى خطوات إنجاح المشروع التنموي هي التأطير والتوعية والتحسيس بغرض إدماج الفرد في دينامية المشروع وخلق الروابط الإجتماعية والشروط النفسية والذهنية لنجاحه. ومن تمّ فاحترام العنصر البشري عبر احترام رموزه الثقافية ولغته هو ما يمنح عمقا ثقافيا وإنسانيا للتنمية وللديمقراطية في المجال المحلي والجهوي، ونعتبر التقسيم الجهوي القائم على أساس حسابات المركز الأمنية أو الإدارية المحضة، من شأنه أن يعرقل التنمية الجهوية التي قوامها إدماج الفرد في محيطه، ونرفض من هذا المنطلق التقسيم الذي اقترحته لجنة الجهوية الموسعة، ونتحفظ على ما جاء فيه من مضامين لا تحترم المعايير الدولية للجهوية، ولا تعطي الصلاحيات الكافية للجهة، كما تقوم على رؤية مركزية تغلب عليها الحسابات الضيقة، وتتعارض مع كل ما اقترحه الفاعلون الأمازيغيون على اللجنة المعنية.

4)أن يتمّ توفير الشروط الضرورية المادية والبشرية الكافية والترسانة القانونية المطلوبة لإنجاح إدراج اللغة الأمازيغية في المسالك الدراسية، ومن الإجراءات المستعجلة إيجاد مناصب الشغل الكافية للطلبة من خريجي مسالك الدراسات الأمازيغية بالجامعة، وإنشاء وحدة خاصة داخل وزارة التربية الوطنية، للإشراف على حسن سير عملية إدراج الأمازيغية في التعليم، مع مراعاة المبادئ والتوجهات التي تمّ إقرارها في منهاج اللغة الأمازيغية، والمتمثلة في إلزامية اللغة الأمازيغية كغيرها من اللغات، وتعميمها أفقيا على كافة التراب الوطني، وعموديا على كافة أسلاك التعليم وفي الآجال المعقولة، وإكمال مسلسل توحيدها التدرّجي وتدريسها بحرفها الأصلي تيفيناغ، ذي الشرعية التاريخية الضاربة في القدم، والذي حظي بشرعية وطنية وباعتراف دولي منذ سنوات، وهي المبادئ التي يُعدّ أي تراجع عنها بمثابة تكريس الميز الصّارخ ضدّ الأمازيغ. كما أصبح ضرورة مُلحة إنشاء شعب مستقلة للأمازيغية بالجامعات المغربية.

5)تطهير المقررات الدراسية من كل المضامين التي يمكن أن توحي بنظرة تنقيصية تجاه الأمازيغ، وإعادة الإعتبار للأمازيغية هوية ولغة وثقافة في كل المناهج والمقررات الدراسية وخاصة منها مقررات التاريخ في كل أسلاك ومستويات التعليم، وإعادة قراءة تاريخ المغرب بشكل علمي موضوعي بناء على أقدم الشواهد الأركيولوجية والأدبية، وإلغاء المفاضلة المعيارية بين التاريخ القديم والمرحلة الإسلامية من تاريخ المغرب، وإبراز دور الأعلام والشخصيات الوطنية بغض النظر عن أصولها ومرجعياتها ومجالات عملها، وإطلاق أسماء الأعلام الأمازيغية على المؤسسات والشوارع والأزقة والفضاءات العمومية، والعمل على القضاء على أية أحكام مسبقة خاطئة يمكن أن تضمرها أطراف ما ضدّ المكون الأمازيغي، وأن يعطى في كتب التاريخ وغيرها من المواد التعليمية وصف عادل ودقيق ومستنير عن الثقافة والحضارة الأمازيغيتين .

6)تحرير وسائل الإعلام العمومية من وصاية السلطة التنفيذية وتوجيهاتها ورقابتها، وجعلها منبرا للنقاش العمومي الحيّ الذي يعكس حقيقة المجتمع المغربي بكل مكوناته. والعمل في السياسة الإعلامية الرسمية على إخراج الأمازيغية من دائرة الطابو عبر التشجيع على تعميق الحوار الوطني حول مكونات الهوية المغربية وأبعاد الشخصية الثقافية الوطنية ودور الأمازيغية في البنيان الحضاري للمغرب، وذلك لتوفير المعارف الكافية للمواطنين من أجل تغيير النظرة التنقيصية لثقافتهم الأصلية وتصحيح الأفكار المسبقة التي تعود إلى سياسة التعتيم الإعلامي السابقة. كما ينبغي إنتاج نسبة 30 في المائة من البرامج الأمازيغية بالقنوات التلفزية المغربية، أسوة بالقناة الأمازيغية التي تنتج 30 في المائة من البرامج بالعربية. وإعادة برمجة المواد الإعلامية الأمازيغية في القناتين الأولى والثانية بشكل يجعلها تحظى بحقها من البث في وقت الذروة، وتمتيع القناة الأمازيغية بالبثّ الأرضي وبالإعتمادات المطلوبة حتى تتمكن من إنتاج البرامج التي تحقق القدر المطلوب من الجودة، وتستجيب لحاجات المشاهدين. كما أصبح أمرا مُلحّا هيكلة الإذاعة الأمازيغية المركزية في شكل مديرية مستقلة يتولّى تسييرها مسؤولون ذوو إلمام بالأمازيغية لغة وثقافة، وتقوية أجهزة الدفع والبث الخاصة بها حتى تشمل كافة المناطق القريبة والنائية، والزيادة في عدد ساعات البث حتى تصل إلى 24 ساعة دون توقف، وإنصاف العاملين في الإذاعة الأمازيغية عبر تمتيعهم بالشروط الطبيعية للعمل وبكلّ حقوقهم بالتساوي بغيرهم من الإعلاميين الآخرين، ومنها حقهم في الإستفادة من دورات التكوين وخوض المباريات لنيل الجوائز المختلفة.

وفي هذا الجانب نسجل انعدام الإهتمام بالحقوق الأمازيغية على مستوى الإرشاد اليومي والتوعية في برامج الدولة، حيث يتلقى الأمازيغيون نفس الخطاب وبنفس اللغة مع غيرهم، وقد قامت السلطات التربوية منذ سنة 2001 بإدماج مادة حقوق الإنسان في البرامج التربوية والمقررات الدراسية دون أن يشمل ذلك بشكل واضح وسائل الإعلام، كما لم تهتم ضمن تلك الحقوق بالحقوق الثقافية واللغوية والحق في الإختلاف والتميّز، وتمّ التركيز على بقية الحقوق السياسية والمدنية، كما أن الخطاب العام الذي يسود في موضوع الحقوق يستثني دائما جانب الحقوق الثقافية واللغوية وذلك نتيجة تأثير السياسة الإستيعابية التي كانت تنهجها الدولة، حيث ما زالت الخطابات السائدة تميل إلى التأكيد على أن المغاربة شعب واحد بلغة وثقافة واحدة وأصل واحد، رغم الإعتراف الرسمي بالأمازيغية كمكون جوهري للشخصية المغربية منذ سنة 2001.

7) ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بجعل المواطنين المغاربة يتساوون أمام القانون كما يتساوون في فهم مقتضياته وإجراءاته بلغات تواصلهم اليومية، وكذا أن يُفهم ما يقولونه فيها عند الترافع أو التعبير عن الرأي، وذلك بتوفير الترجمات التحريرية والفورية واستعمال وسائل الإعلام الجماهيري بلغات المواطنين أو بأي طريقة فعالة أخرى، وهو ما لم يتم العمل به حتى الآن في المغرب حيث ما زال بعض رجال السلطة والقضاء يطالبون المواطنين الأمازيغيين الذين لا يعرفون العربية أو لا يتقنونها بالتحدث بها داخل المؤسسات، ويحرمونهم من حقوقهم عندما يكون ذلك متعذرا. وقد تمّ تسجيل استمرار التعامل مع المواطنين الأمازيغيين الذين لا يتكلمون العربية تعاملا يقوم على الميز وعدم الإعتراف بالحق في تكلم لغة خاصة، حيث يجبرون داخل الأوساط الرسمية وفي الإدارة والمحاكم على التكلم بالعربية وفي حالة استحالة ذلك لا يلجأ المسؤولون إلى الوسائل الكفيلة بالتواصل مع المعنيين، حيث يكتسي سلوك السلطة والإدارة طابعا زجريا وانتقاميا .

ورغم تعديل مدونة الأسرة عام 2004 والقيام بحملة توعية بالتعديلات الجديدة في صفوف النساء فقد ظلت المرأة الأمازيغية محرومة من حقها في فهم المدونة بسبب عدم استعمال الأمازيغية في الحملات التحسيسية وخاصة في العالم القروي حيث توجد نساء لا يعرفن أي شيء عن حقوقهن.

وفي هذا السياق لم تقم وزارة العدل بأية مبادرة من أجل إعداد ترجمة رسمية بالأمازيغية مكتوبة ومسموعة ومرئية لنص المدونة، ولمختلف النصوص الأخرى، تتبناها الحكومة وتقوم بترويجها، وإن كان فاعلون مدنيون أمازيغيون قد قاموا بذلك من خارج المؤسسات دون أن تتوفر لهم القنوات الرسمية المطلوبة لتوزيع عملهم على السكان والتعريف به.

8) التوزيع العادل للثروات الوطنية، وتمكين الجهات من الإستفادة من خيراتها المادية والرمزية ومن طاقاتها البشرية، والكف عن الترامي على أراضي القبائل والسكان في العالم القروي واغتصابها بغير وجه حق، واستعادة الأراضي المسترجعة التي سبق تفويتها أو كراؤها لشركات الخواص، وإرجاعها إلى أصحابها الشرعيين، وإلغاء مجلس الوصاية، ووضع حدّ للنظام القانوني المعمول به حاليا في تسيير أراضي الجموع والموروث عن مرحلة الحماية الفرنسية، والذي اعتمدته السلطات المغربية في مرحلة الإستقلال بنفس الطريقة التي ساد بها من قبل في عهد الإستعمار. كما ندعو إلى احترام القوانين الوطنية والدولية في استغلال المناجم والصيد في أعالي البحار، ومراعاة حقوق السكان ومصالحهم كأولوية لا تقبل المماطلة والتسويف، وفرض الشفافية في موضوع المناجم والثروات البحرية حتى تناقش في البرلمان والحكومة، وإنهاء احتكار جهات معينة لاستغلال هذه الخيرات بشكل انفرادي يهدف إلى الإثراء السريع على حساب حقوق الشعب المغربي.

9) رفع المنع بشكل نهائي عن الأسماء الأمازيغية في مكاتب الحالة المدنية، وإلغاء اللوائح التي تفرض أسماء معينة على حساب أخرى، وإلغاء اللجنة العليا للحالة المدنية، واحترام حرية الآباء والأمهات في اختيار الإسم المناسب لأبنائهم بكل حرّية.

10) إعادة الإعتبار لأسماء الأماكن الأمازيغية بالمغرب والتعريف بمعانيها ودلالاتها في المدرسة ووسائل الإعلام، والتراجع عن تحريفها في اللوحات والعلامات الطرقية، كما حصل على مدى خمسين سنة المنصرمة، مما أدّى إلى طمس الكثير من هذه الأسماء وتعريب جغرافية المغرب بنسبة كبيرة، خلافا لما تقرّه النصوص الدولية التي تدعو إلى عدم تغيير أسماء الأماكن أو تعويضها بأسماء من لغة أخرى، حفاظا على الهوية الجغرافية وتاريخ البلد وحضارته. كما ينبغي الكتابة على واجهات المؤسسات العمومية والشبه عمومية والعلامات واللوحات بالحرف الأمازيغي تيفيناغ بجانب الحرف العربي، وإفساح المجال أمام استعماله في الواجهات الخاصة، وذلك لكونه الحرف المقرر رسميا لتعليم اللغة الأمازيغية في المدارس المغربية، ولما يرمز إليه من عراقة وعمق تاريخي للمغرب وشمال إفريقيا، وإنهاء احتكار الفضاء العموميّ من طرف اللغتين العربية والفرنسية، وكفّ بعض الأطراف عن التطلع إلى فرض لغة وحيدة في كافة مناحي الحياة العامة كلغة للدولة وللمجتمع المغربي.

11) إطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومنهم طلبة الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة (مكناس)، وإتاحة الفرصة لهم لمواصلة دراستهم في أحسن الظروف، والكفّ عن ملاحقتهم ومحاصرة أنشطتهم بالجامعة، وتمكينهم من حقهم في التعبير عن آرائهم بكل حرية.

12) الحرص على تمثيلية الفاعلين الأمازيغيين في المجالس واللجان الوطنية التي يتمّ إنشاؤها من أجل وضع خطط أو برامج وطنية، أو صياغة مرجعيات سياسية وقانونية، وذلك بالتساوي في العدد مع مواطنيهم المنتسبين إلى العروبة، وتمكينهم من المشاركة في بلورة الخطط والتصورات الكفيلة بتحقيق التنمية الشاملة التي لا تستثني أي عنصر من العناصر. وإنهاء احتكار عائلات معينة للمناصب الدبلوماسية بغير وجه حق، ومراعاة الكفاءة في تولي مثل هذه المناصب التي يكون لها تأثير في صورة المغرب في الخارج وعلاقاته بدول العالم. كما ندعو إلى إنهاء الحجر على الأمازيغ في مجال الجيش، والسماح بترقيتهم على قدر كفاءتهم وتفانيهم في خدمة وطنهم، وعدم تمتيع أبناء عائلات معينة دون غيرهم بالحق في الترقية إلى درجة جنرال.

13) تشذيب الخطاب الرسمي للدولة المغربية من كل المفاهيم والعبارات الإقصائية التي تصنف المغرب ضمن الدول العربية أو «الوطن العربي»، وذلك احتراما لمشاعر المواطنين المغاربة الأمازيغيين، وتوسيع علاقات المغرب الخارجية وتعميقها مع البلدان الإفريقية والأسيوية والأوروبية والأمريكية، وعدم المراهنة على الإنتماء المشرقي كخيار حضاري وحيد لما في ذلك من ضياع لمصالح المغرب، ومن تهديد لأمنه واستقراره، بسبب الإيديولوجيات الهدّامة التي مصدرها بلدان الخليج العربي والشرق الأوسط. وفي هذا الصدد ينبغي التفكير انطلاقا من مبدإ تعددية الهوية الأمازيغية للمغرب في مغادرة جامعة الدول العربية، التي آلت كل جهودها إلى الفشل بسبب عدم معقولية منطلقاتها ومقاصدها، وبسبب تعارض قوانينها مع مبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

14) تدعو الأحزاب السياسية المغربية إلى القيام بثورة داخلية لتجديد شرعيتها، وذلك عبر الخروج من جمودها الإيديولوجي، وإنهاء ارتباكها الفكري وتخبّطها المذهبي، وتوسيع النقاش مع قواعدها في كل مناطق المغرب، والإصغاء إلى أصوات المجتمع، والحسم في إشكالية الهوية والإنتماء المغربيين لصالح المنظور الديمقراطي الذي يحترم كل المكونات وفي صدارتها الأمازيغية هوية ولغة وثقافة، والكفّ عن الإستغلال الموسمي للأمازيغية في فترات الإنتخابات والتنكر لها بعد ذلك في العمل السياسي اليومي.

وفي الختام نعتبر نداءنا هذا نداء الأحرار الأمازيغ موجّها إلى كل المؤمنين بالديمقراطية من المغاربة، إيمان صدق لا من قبيل التظاهر والرياء، وهدفنا الإسهام في إنجاح الإنتقال السلمي نحو دولة القانون، التي تكفل الحريات وتضمن المساواة والعدل بين جميع أفراد الشعب المغربي، الذي يستحق الحرية بعد كل التضحيات الغالية التي بذلها. وإذ نعلن انضمامنا لحركة الشارع المغربي وديناميته الشباب المدفوع بالأمل والتطلع إلى غد أفضل، وإلى كل القوى الديمقراطية في بقية المطالب السياسية التي لم يرد التفصيل فيها في هذه الوثيقة، والتي لا غنى عنها لإقامة دولة القانون والمؤسسات، فإن انخراطنا في النقاش الذي أثاره مسلسل مراجعة الدستور بحسن نية وبإرادة صادقة في خدمة وطننا، لا يعفينا من التحلي باليقظة والحذر في هذه المرحلة التي نريدها أن تكون حاسمة في المرور نحو توطيد دعائم البناء الديمقراطي، ومن تمّ نعلن أن المطالب المشروعة المعلنة في هذه الوثيقة في حالة ما إذا لم يستجب الدستور المقبل لها، فإننا سنساهم في الدعوة إلى مقاطعة الإستفتاء المرتقب، والإستمرار في النضال من أجل انتزاع حقوقنا التي لا تنفصل عن المشروع الديمقراطي الشامل.

* محررو النداء:

محمد شفيق ـ أحمد عصيد ـ ليلى أمزيان ـ محمد الشامي ـ حسن إدبلقاسم ـ محمد مونيب ـ هنو لعرج ـ مريم الدمناتي ـ كمال سعيد ـ الحسين جهادي ـ عبد السلام خلفي ـ زايد أوشنا ـ علي امصوبري ـ محمد أوادس ـ محمد صلو .

الرباط في 20 أبريل 2011

الأمازيغية والفصل 19

أصبح من المؤكد أن الأمازيغية ستتم دسترتها سواء في الحد الأدنى، أي كمكون أساسي للهوية الوطنية كما ترى بعض القوى السياسية المحافظة أو في الحد الأقصى أي كحضارة وثقافة ، وأساسا كلغة رسمية بجانب العربية كما تطالب بذلك الحركة الأمازيغية بكل مكوناتها، وكل من حزب التقدم و الاشتراكية و الحركة الشعبية وبعض المنظمات الحقوقية، وبينهما حد أوسط يرى الاكتفاء باعتبارها لغة وطنية...

نقاش غني، وحاد أحيانا، تعرفه هذه المسالة الجوهرية ، في نظري، لأنها ترتبط بهوية بلدنا، التي تعرضت لمحاولات تطويع وتكييف قسري بكل الأدوات الممكنة و المتوفرة ، وخلق تماهي مصطنع مع هويات أخرى والانتماء لهوية أشمل (الأمة العربية) وهو ما اصطدم مع الواقع الفعلي و كاد يهدد وحدة الأمة لولا انتباه الملك محمد السادس منذ بداية حكمه لخطورة ذلك و أطلق مسارا للمصالحة بين الواقع ، واقع التعدد اللغوي و الهوياتي ، وبين البنية الفوقية المجسدة في مفهوم الهوية الوطنية و مختلف التعابير الفكرية و الثقافية التي كان كثير منها منفصل عن الواقع المعيش...

هذا المسار توجُه ، في هذا الجانب ، خطاب 9 مارس المتعلق بالتعديلات الدستورية، وجعل مسالة الهوية (في صلبها الأمازيغية) أول ركيزة من الركائز السبع لهذه التعديلات، وفتح بذلك مرحلة جديدة في التاريخ الوطني ، مرحلة تكون فيها الهوية الوطنية مدركة في واقعها وحقيقتها وليس في وضع افتراضي بل وميتافيزيقي كما كان الحال لعقود مضت، بكل ما يستلزم ذلك من أدوات و آليات لتجسير الواقع و البنية الفوقية (إن شئنا استعمال لغة الديالكتيك) في جزء منها، و أجرأة مفهوم الهوية المتعددة على مستوى الحياة اليومية للشعب، أي ترسيم اللغة الأمازيغية و ممارسة هذا الترسيم في كل مجالات الحياة العامة في الإدارة و القضاء و الثقافة و الاعلام و الفضاءات العامة، ليشعر المغربي أنه في بلده فعلا ، المغرب ، وليس في مكان آخر إفتراضي صنعته الايديولوجية و الخطاب السياسي و الإعلام و ثقافة و لغة الآخرين...

مسألة دسترة الأمازيغية ليست مسالة نخبة بل مسألة شعب ، و يصعب إدراك وقعها على حياة الشعب من طرف من لا يعايش همومه وما يمارس عليه من عنف لغوي في الإدارة و القضاء وكل مجالات الحياة العامة،عندما يطلب منه ان يعبر بلغة ليست لغته أو لا يعرفها ، لكنه الواقع الذي يفرضه الدستور الحالي...

بعد خطاب 9 مارس انفتح أفق إنهاء هذا العنف اللغوي و هذا الإدراك الميتافزيقي للهوية الوطنية للمغرب، لكنه مجرد انفتاح للأفق وليس الأفق ذاته، فالقوى المحافظة و الإيديولوجية العروبية التي زيفت الواقع (وهو دور الايديولوجيا بامتياز) تقاوم ، كما هو الشأن في القضايا الأخرى المطروحة للتعديل الدستوري ، لإبقاء الوضع على ماهو عليه، أو في الأقصى الاعتراف النظري بمكونات الهوية الوطنية في ديباجة الدستور (التي ليست لها أي قوة إلزامية) دون آليات تجسيد التحديد الجديد للهوية الوطنية في الواقع و بدونها يبقى مفهوم الهوية متعاليا منفصلا عن هذا الأخير...

المعركة دائرة الآن ، و الضغط متواصل على لجنة تعديل الدستور، موقف محافظ يريد رتوشات لإبقاء الوضع على ماهو عليه في العمق، وقد أحرجه الخطاب الملكي بمضامينه المتقدمة، واصبح يعيش ارتباكا وهشاشة و تخبط (لا يستطيع رفض الأمازيغية بالمجمل لأن الملك جعلها في صلب الهوية الوطنية وما عليه إلا ممارسة النفاق المعتاد عقب كل الخطب الملكية)، وموقف تقدمي (بالمعنى التاريخي و ليس سياسي للمفهوم) يريد دستورا جديدا يرسخ في الحد الأدنى المكتسبات المحققة في العشرية الأخيرة، ومنها بالأساس المكتسبات في مجال حقوق الإنسان و ضمنها الحقوق اللغوية و الثقافية التي تندرج مسألة الأمازيغية في إطارها، و يتكيف مع العصر ويتطلع إلى المستقبل ... ولا أتصور أن يحسم الصراع بالكامل لصالح القوى المحافظة لأن ذلك يناقض منطق التاريخ الذي يتخذ ، بالضرورة و رغم الالتواءات و حتى التراجعات، منحى تقدميا، فالتاريخ يسير إلى الأمام ولا يعود إلى الوراء أبدا..

اتوقع أن ينصف الدستور المقبل الأمازيغية، سواء في الحد الأدنى أو الحد الأقصى الذي نأمله. لكن يبقى السؤال الإشكالي: وبعد؟ لأن الدستور مهما كان متقدما فهو مجرد وثيقة لا قيمة لها بدون ممارسة مضامينها في الواقع و بما ينعكس على حياة الناس، وهنا سؤال مدى جاهزية الفاعلين السياسيين لتطبيق تلك المضامين ومدى إقتناعهم بها..

ويهمني في هذا المقام مسألة الأمازيغية، و كيفية تدبيرها بعد الدسترة .. هناك حقيقة يتناساها، ربما، عدد من الفاعلين في الحقل الأمازيغي وهو ان ما تحقق من مكاسب للأمازيغية، (كغيرها من المجالات الحقوقية ومنها قضية النساء) يعود إلى صلاحيات الملك و الفصل التاسع عشر من الدستور بالذات ، فبفضل هذه الصلاحيات تم الاعلان، لأول مرة بصفة رسمية، في خطاب أجدير للملك محمد السادس عن اعتبار الأمازيغية

عبد الصادقي بومدين

مكونا أساسيا للهوية الوطنية، و تلى ذلك تدابير لتجسيد هذا الإعلان منها إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بظهير أساسه المرجعي الفصل 19 من الدستور، و إقرار الأمازيغية في التعليم و إنشاء القناة التلفزية الأمازيغية... ولم يكن بإمكان أي حكومة ان تقدم على مثل هذه الخطوات الهامة جدا للقضية الامازيغية بالنظر لتشبع أغلب مكونات الحقل الحزبي المغربي بالإيديولوجية العروبية و فكرة عروبة المغرب و إنتمائه للأمة العربية (الانتماء كمحدد للهوية كما كتب عباس الجراري يوما).. هل يمكن تصور انتفاء مثل هذه القناعات بمجرد التنصيص الدستوري على الأمازيغية حتى في الحد الأقصى أي ترسيم اللغة الأمازيغية؟ الحال أن بعض الأحزاب الكبيرة و المؤهلة موضوعيا لرئاسة الحكومة المقبلة في ظل الدستور الجديد مازالت تدعو إلى « تعريب الحياة العامة « و تتمسك بمقترح قانون في هذا الشأن بالبرلمان .. بعض الأحزاب اليسارية المؤهلة ، نظريا، لترأس الحكومة ذات تكوين يعتي وما زالت تحمل جينات هذا التكوين، و أخرى أعلنت خلال تقديم مقترحاتها عن رفضها ترسيم الأمازيغية لأنها غير مؤهلة لذلك في نظرها..

وبعيدا إذن عن المزايدات و عن النقاش النظري حول مبدا رفع سلطة « التوجيهات» عن الملك و إلغاء، أو على الأقل حصر مضامين، الفصل 19 في القيادة العسكرية و إمارة المؤمنين ، وهو نقاش صحي و سليم من الناحية النظرية، فان الدستور يوضع لواقع بعينه و ليس لواقع مفترض ونظري. تدبير ملف الأمازيغية سيطرح إشكالا حقيقيا بعد الانتهاء من عملية إصلاح الدستور او حتى تغييره بالكامل، ولنذهب إلى أبعد من ذلك ونقول حتى إذا تم تغيير النظام بشكل جذري فان الإشكال سيطرح لان أغلب القوى السياسية لم تتحدث عن الأمازيغية بالإيجاب إلا بعد خطاب أجدير من باب المسايرة و ليس الاقتناع، و حتى القوى المعارضة المؤهلة ، نظريا، لتدبير شؤون البلاد في فرضية التغيير الجذري للنظام ، فإن بعضها مرتبط ، تاريخيا، بالقومية العربية و باجتهادات المشارقة في مجال « الماركسية القومية « و البعض الآخر مرتبط بايدولوجيا مشرقية أصولية و شمولية تقدس اللغة العربية.

من سيحمي الأمازيغية إذن؟ الحركة الأمازيغية ليست قوة سياسية منظمة بل هي حركة مطلبيه ، لا تقدم مطالبها الى « سيدي ربي»، بل إلى فاعلين سياسيين لهم وجود، بغض النظر عن رغباتنا ،يسيرون أو سيسيرون الشأن العام...

لهم وجود فعلي، لهم إيديولوجيات و قناعات وبرامج و توجهات ، لابد إذن ، في نظري ، ربط المبدأ بالواقع و إنزال الفكرة إلى الواقع.. فالمبادئ العامة أمر جيد، وقد تكون جميلة وجذابة في انطرية، لكن الواقع هنا لايرتفع برغبة ولا بطموح ، صلب صادم ربما، ويصعب تجاهله عند صياغة الآراء و المقترحات و التصورات والمواقف...

تقديري، و الذي قد يكون خاطئا بالطبع (فلا شيء مطلق و لاشيء نهائي في نظر الديالكتيك كما يقول أنجلز) لأن التقدير السياسي ينبني على معطيات الواقع و التي قد تتغير، و ليس على علم دقيق كما هو الحال في الفيزياء او البيولوجيا وعلوم التكنولوجيا.. أقول، في تقديري أن يتم ربط الهوية (وداخلها الأمازيغية) و الحفاظ عليها ضمن مهام الحفاظ على الوحدة الوطنية الموكولة لرئيس الدولة،مهما كانت صفة هذا الرئيس و ألقابه، لكن يبقى هو المسؤول عن حماية وحدة الأمة دون إرتباط مباشر بقناعاته الفكرية و السياسية و الايديولوجية، فرئيس الدولة فوقه الجميع مبدئيا، بينما رئيس الحكومة ينفذ قناعات وافكار وبرامج حزبه او تحالفه الحزبي..

وفي حالتنا الراهنة فإن الملك هو الضامن لوحدة الأمة و حماية الهوية الوطنية (و اقتراح أن يتم التنصيص على ذلك في الدستور)، و مثلما هو الشأن الديني الذي يتفق الجميع ،ما عدا بعض الأصوليين المتطرفين وبعض الرافضين مبدئيا للملكية في اوساط ما يسمى باليسار الجذري ،على ان يسند امر تدبيره الى الملك لحماية البلاد من التعدد المذهبي و استيراد مصائب الشرق في هذا المجال، فإن حماية الهوية الوطنية المتعددة وما يستلزم ذلك من سياسات ، ينبغي أن تكون ضمن مجالات تدخل الملك، وضمن مهامه لحماية الدستور و تطبيقه من طرف الجهاز التنفيذي ، وفي مجالنا حماية تطبيق التنصيص الدستوري على الآمازيغية.. أقول ذلك لتخوفي من ورود امكانية تطبيق الرؤساء المحتملين للحكومات المقبلة لقناعاتهم الفعلية و ليس لمضامين الدستور، و القناعة السائدة الفعلية لدى أغلب الأحزاب المؤهلة لقيادة الجهاز التنفيذي هي أن الأمازيغية ليست مؤهلة، وربما لن تكون مؤهلة أبدا حسب هذه القناعة، لتحتل مكانتها في الحياة العامة، فتوجهها بالأحرى هومزيدا من تعريب الحياة العامة ، وليس إشاعة لغتنا الأمازيغية في هذالحياة.

لنا ان نختار إذن بين المبدا النظري الذي قد يكون سليما وجذابا ،و المصلحة الفعلية للامازيغية في الواقع.. أدعو فقط إلى التفكير بعمق ، مجرد تفكير، واخذ مسافة ما عن جو المزايدات و الشعارات الذي نعيشه هذه الأيام..

أبعاد دسترة الهوية الأمازيغية وتصالح المغرب مع ذاته

رشيد الحاحي

تدبير السؤال الهوياتي بالمغرب على امتداد عشرات السنوات الماضية، وبشكل إجرائي منذ دستور 1962 أي حوالي نصف قرن، تم وفق هاجسين واختيارين أساسيين. الهاجس الأول هو استيعاب المجتمع وإخضاعه ، وكانت وسيلة الدولة والأطراف السياسية والاجتماعية المهيمنة في ذلك هي إيديولوجية تحريفية، وظفت مختلف وسائل التنشئة الاجتماعية والتكوين الثقافي لتوجيه وتشكيل تمثلات وأفكار الأفراد والمجتمع حول ذاتها وتاريخها وكيانها الحضاري والوطني، وذلك عبر سياسة استيعابية راهنت على الزمن لتحرف الوضع الهوياتي ولتفعل فعلها في البشر عبر مسلسل يفلت من أيديهم.

والهاجس الثاني هو سلطوي وأمني ويرتبط بسابقه، وقد اعتمدت الأطراف الحاكمة في ذلك على تغذية انقسام المجتمع حول ذاته وصراعاته الداخلية بهدف التحكم في تفاعلاته وإفرازاته الاجتماعية والسياسية، مما زاد من حظوظ بروز "الهويات المتوحشة" التي تهدد الكيان المشترك و وتغدي الصراعات البينية، ليبقى سؤال تدبير الهوية موضوع توازنات وتدابير ظرفية تتحكم الدولة والفئات المهيمنة في توجيهها وتوظيفها حسب السياقات السياسية والمصالح الفئوية وأهدافها الظرفية.

لمواجهة وإبراز الخلفيات السلطوية لهذين الاختيارين والهاجسين اللذان تحكما في السياسة الهوياتية على امتداد عشرات السنوات من الزمن المغربي المهدور، يمكن استحضار البعدين النقيضين لهما وطرحهما بديلا لتناول سؤال الهوية في المغرب المنشود.

الإجراء التدبيري الأول الذي من شأنه أن يكشف زيف التعاطي الإيديولوجي المهيمن مع قضايا الهوية في المغرب، هو المقاربة العلمية للهوية باعتبارها معطى أنتربولوجيا، ونتيجا لمختلف العناصر والمكونات التي تشكل الكيان البشري، وتغدي سيرورة تطوره وتفاعله مع عناصر ومستجدات محيطه السوسيسو ثقافي المتغير باستمرار. وإذا اعتمدنا هذا المنظور العلمي في تناول سؤال الهوية، ومختلف القضايا التي تتفرع عنه كالسياسة اللغوية والثقافية وتدبير المسألة الدينية، نجد أن المفهوم "الايكولوجي" للانتماء هو الذي يحدد مفصل الثابث والمتحول في تناول هذا الموضوع، حيث أن هوية الشعوب والمجتمعات البشرية تتحدد من خلال مجال وجودها ككيانات وطنية وحضارية، أي من ارتباطها بأرض تشكل موطنها، لتنضاف مختلف عناصر التعدد ومتغيرات الحياة الاجتماعية التي تتفاعل داخل الإطار الهوياتي الناظم للكيان الوطني المشترك.

أما الإجراء الثاني فهو التدبير الديموقراطي لقضية الهوية وامتداداتها السوسيوثقافية والسياسية، حيث مقابل توظيف الهوية كآلية للسلطة والهيمنة، تسعى المعالجة الديمقراطية إلى تدبير الاختلاف وتحرير التصور الهوياتي من حدودية المقاربة الإيديولوجية والميتافيزيقية، وذلك عبر دمقرطة آليات الإنتاج ومؤسسات التنشئة والصراع المشروع حول السلطة والقيم، مما يجعل من حس الانتماء والإطار الكياني للجماعات والمجتمع مقوما لتعزيز المواطنة الحقة وتدبير المشترك العام اللذان تشكل الوثيقة الدستورية إطارهما التعاقدي.

في سياق هذا التوضيح النظري والنقدي، يتضح أن تناول سؤال الهوية في الدستور المرتقب، وتصحيح الاختيار الهوياتي للدولة المغربية، وتدبيره بشكل إنسي وديمقراطي، يدخل في صلب مشروع التغيير الديمقراطي الشامل والضامن للتصالح مع الذات وتحقيق الكرامة، والمفضي إلى تحرير الإمكان البشري والتطور الاجتماعي والاقتصادي المنشود. فمن شأن الإقرار الدستوري بأمازيغية المغرب بالشكل الذي ينسجم مع حقيقة انتماء الإنسان المغربي وعمق وجوده التاريخي والثقافي، رفع حالة التحريف والحجر الإيديولوجي الذي مارسته الدولة وبعض الأطراف السياسية المهيمنة على الاختيارات العامة في البلاد عبر مقولات الهوية الرسمية وتدبير قضايا اللغة والثقافة والحياة الروحية المرتبطة بها.

فإذا تم التنصيص على تعددية روافد الهوية المغربية وفي صلبها الأمازيغية، وعلى رسمية اللغة الأمازيغية في الدستور القادم، وتم تفعيل مقتضيات هذا الخيار الهوياتي التعاقدي من خلال مختلف السياسات العمومية والاختيارات المؤسساتية الوطنية، وخاصة بتصحيح الترسانة الخطابية التي خلفها الخيار التوحيدي والتأحيدي الحالي المتعالي عن الواقع والانسان، بنزوعه الدوغمائي إلى الشرق والإطار القومي، وتحيين التشاريع والقوانين التي ستنظم الحياة العامة على مستوى السياسة اللغوية والثقافية والدينية، والحياة الإدارية والمدرسية والقضاء...، سيجد المغرب نفسه منخرطا في ثورة ثقافية واجتماعية ذات إطار إنسي وديمقراطي، من شأنها أن تعيد الاعتبار بشكل فعلي إلى الذات الفردية والجماعية وتعزز حس الانتماء إلى هذه الأرض، ومقومات كياننا الوطني وروح "تمغربيت" التي تشكل نصفه الاختلافي.

لا شك أن تحريف هوية الشعب عبر فرض هوية السلطة كان من أسباب العديد من مظاهر الأزمة والتشظي والانقسام حول الذات التي طبعت على امتداد أكثر من نصف قرن الكيان الاجتماعي والسياسي الوطني وحياة الأفراد والجماعات، وكيفيات تدبير قضايا الثقافة والدين والتنمية، بل يمكن تأكيد أن جل امتدادات هذا الانفصام وأثره على مستوى الإخفاق التربوي والثقافي والوجود الاجتماعي، تعود أساسا الى التحريف الذي لحق الشخصية الوطنية والتصورات الإيديولوجية التي نسجت حولها وسجنتها.

من هنا يتضح أن تصحيح الاختيار الهوياتي للدولة عبر المدخل الدستوري الذي سيشكل إطارا للتعاقد الاجتماعي حول المغرب الجديد، يعتبر فرصة حقيقية لتصالح المغرب مع ذاته، وتجاوز مختلف هواجس المقاربة السلطوية والاستيعابية التي حرفت مقومات كياننا الوطني الحقيقي، كما سيشكل أرضية التدبير الديمقراطي للاختلاف والحريات والانتماءات الفرعية على المستوى الديني والإيديولوجي والسياسي، بالشكل الكفيل بتبديد فرص وشحنة "الهويات المتوحشة"، ودعم قيم التبادل والتفاعل الايجابي والتحديث في إطار المواطنة المغربية والوجود المشترك.

دسترة الأمازيغية في ضوء الفقه الدستوري المقارن

الدكتور سعد الدين العثماني

الدكتور سعد الدين العثماني

مع الورش الوطني المفتوح حول تعديل الدستور، احتد النقاش حول دسترة اللغة الأمازيغية. وفي مقابل الجمعيات الثقافية الأمازيغية وعدد من الأحزاب السياسية والجمعيات الحقوقية التي تطالب بدسترتها لغة رسمية، هناك أحزاب سياسية وفعاليات جمعوية أخرى، تعارض ذلك وتقبل بدرستها لغة وطنية فقط. لن أحاول في هذا المقال طرح وجهات النظر المختلفة والدفاع عن الرأي الذي أقتنع به انطلاقا من مستندات وطنية وثقافية ولسانية وسياسية، لكن سأكتفي بمناقشة موضوع تعريف اللغة الرسمية ذاتها في ضوء الفقه الدستوري المقارن.

فالمدافعون عن دسترة الأمازيغية لغة وطنية ينطلقون في رأيي من تعريف متجاوز لهذا المصطلح. إن تأثر النخب الوطنية من مختلف التوجهات بالنموذج الفرنسي أدى بها إلى تبني تعاريف نمطية لمصطلحات مثل الدولة والعلمانية والجهوية، بينهما يعرف لها العالم اليوم نماذج مغايرة ومتعددة ومنفتحة. وهو ما أثر أيضا على الفهم المتداول للغة الرسمية.

فقد نشر الأستاذ النقيب عبد الرحمان بن عمرو مؤخرا مقالا تحت عنوان : لماذا لا يمكن دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية؟ انطلق فيه من أمرين اثنين يقول فيهما:

1) مفهوم الرسمية: هو وجوب استعمال اللغة المرسمة في الإدارات والمؤسسات العمومية سواء داخلها أو فيما بينها، أو في علاقتها مع المواطنين.

2) مبررات الترسيم: هو أن تكون اللغة المرسمة، تتوفر على العديد من المقومات المعرفية (مثل إنتاج المعرفة و الفكر على عدة مستويات) والقدرة على الوصل والتواصل بين مختلف فئات الشعب التي قد تكون تتكلم لهجات أو لغات لا تتوفر فيها نفس المميزات.

وفي الحقيقة فإن الأمرين معا متجاوزان في الفقه الدستوري وفي الممارسة الدستورية المعاصرة، مما لا يؤيد الخلاصات التي انتهى إليها في مقاله.

فالعديد من الفقهاء الدستوريين، وخصوصا الأنجلوسكسونيين، ينصون على أن التعريف التقليدي للغة الرسمية إن كان هو 'اللغة المستخدمة في عمل الدولة (التشريعية والتنفيذية والإدارية والقضائية)، وأداء مختلف وظائفها الأخرى"، فإنه يعني أيضا، وفي كثير من الأحيان، اللغة المعترف بها رسميا والتي تتحمل الدولة مسئولية حمايتها والنهوض بها. ومن هنا فقد يكون من أهداف منح وضع رسمي للغة معينة هو دعم مكانة هذه اللغة من جهة، وتعزيز ثقافة ثنائية اللغة أو التعدد اللغوي في المجتمع والدولة من جهة ثانية.

وإذا انطلقنا من هذا التعريف الموسع للغة الرسمية فإن الشروط المتشددة التي سماها الأستاذ بنعمرو مبررات لم يعد لها معنى، لأن الترسيم سيصبح أداة لتوفير تلك الشروط، ولدعم اللغة المرسمة.

وقد أكدت الممارسة طيلة العقود الأخيرة هذا المنحى في تعريف "اللغة الرسمية"، فتتالت التجارب التي تثبت أن التعريف التقليدي لها متجاوز بكثير. ويمكن أن نشير باقتضاب إلى أهم تلك النماذج:

•النموذج الأول دول ليس لها لغة رسمية منصوص عليها في دستورها مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.

•النموذج الثاني دول لها لغتان رسميتان أو أكثر، متساوية في الحقوق ولها نفس الوضعية في الدولة، وذلك مثل كندا التي لها لغتان رسميتان هما الانجليزية والفرنسية. وتنص المادة 16 من الدستور على أن لهما وضعية وحقوق وامتيازات متساوية من حيث استعمالهما في مؤسسات برلمان كندا وحكومتها. وهذا النوع من النموذج كثير عبر العالم. ومنه دساتير تفصل طويلا في مظاهر التسوية بين اللغات المعنية. فدستور قبرص ينص في مادته الثالثة على أن لغتي الدولة الرسميتين هما اليونانية والتركية، ثم يتحدث في سبع فقرات عن مظاهر المساواة بينهما في الوثائق والمراسلات الرسمية والإجراءات القضائية وغيرها. وهناك دساتير أخرى تفوض لقانون خاص تفصيل ذلك. ومن أمثلته دستور االباراغواي الذي ينص في المادة 140 على أن الكاستيا (الاسبانية) والكاراني لغات رسمية. ثم يقول: "ويحدد القانون إجراءات استعمال كل من اللغتين"، وكأنه يستبطن صعوبة استعمال كلا اللغتين في جميع المستويات الرسمية، فيترك للقانون تنظيم ذلك.

ومن الأنواع الفرعية لهذا النموذج تنصيص الدستور على تقسيم الدولة إلى مناطق لغوية. فالدستور البلجيكي مثلا ينص صراحة في المادة الرابعة على أن هناك أربع مناطق لغوية هي: المنطقة اللغوية الهولندية (=الفلامانية)، المنطقة اللغوية الفرنسية، منطقة بروكسيل العاصمة مزدوجة اللغة (فرنسية-هولندية)، والمنطقة اللغوية الألمانية. وعلى الرغم من أن اللغات الثلاثة لغات رسمية متساوية على المستوى الفدرالي، إلا أنها ليست بالضرورة كذلك على مستوى المناطق اللغوية.

•أما النموذج الثالث وهو الأهم في سياقنا، فيتمثل في دساتير يزداد عددها مع مرور السنين، تنص دساتيرها على لغتين رسميتين أو أكثر، وتنص في الوقت نفسه على تفاوتها في الحقوق والاستعمال. وهي أمثلة متعددة ومتنوعة، لكنها تدل على ذلك التطور الذي وقع في مفهوم اللغة الرسمية.

المثال الأول هو سويسرا التي ينص الفصل 16 من دستورها الفيدرالي المصادق عليه في 10 مارس 1996، على ما يلي: "اللغات الرسمية للكونفيدرالية هي: الألمانية والفرنسية والايطالية. والرومانش هي أيضا لغة رسمية بالنسبة للعلاقات التي تربطها الكونفدرالية مع الأشخاص المتحدثين اللغة الرومانشية". وقد لجأت سويسرا إلى دسترة هذا الإجراء لأنه على الرغم من الاعتراف قبل ذلك بالرومانش لغة وطنية، فلم يكن ذلك كافيا لحمايتها، إذ بقيت تفقد سنويا 15 بالمئة من متكلميها. ولا يتحدث بها اليوم إلا ستون ألف شخص. لذلك لجأ المشرع السويسري إلى جعلها لغة رسمية ولو محددة الاستعمال، حتى تتوفر شروط النهوض بها ودعمها.

المثال الثاني نجده في الدستور الإيرلندي الذي تنص المادة 8 منه على أن اللغة الإيرلاندية بوصفها لغة وطنية، هي اللغة الرسمية الأولى. ويعترف بالانجليزية لغة رسمية ثانية. ولأن اعتبار الإيرلاندية لغة رسمية هدفه أساسا إعادة الاعتبار لها ودعمها، أكثر من قدرتها على الاستعمال في الوثائق الرسمية في مختلف الميادين، فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة 8 على ما يلي: "بيد أن الاستعمال الحصري لواحدة من اللغتين يمكن إقراره في مجال رسمي واحد أو أكثر، سواء على مستوى الدولة كلها أو في جزء من أجزائها".

المثال الثالث يتمثل في دستور جنوب إفريقيا الذي تنص مادته السادسة على أن لها أحد عشر لغة رسمية. لكنه لا يفرض استعمال جميع تلك اللغات على قدم المساواة في الأعمال الإدارية والحكومية. بل ينص في الفقرة الثالثة على أنه "يمكن للحكومة الوطنية والحكومات المحلية استعمال أي من اللغات الرسمية لأغراض الحكومة، مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام، والطابع العملي، والكلفة، والظروف المحلية، وميزان احتياجات وتفضيلات السكان وطنيا أو في الولاية المعنية". هذه التفاصيل كلها واردة في نص الدستور. مما يعني أن الاعتراف بكون لغة معينة رسمية لا يعني تلقائيا الاستعمال في جميع الوثائق الرسمية "في الإدارات والمؤسسات العمومية سواء داخلها أو فيما بينها، أو في علاقتها مع المواطنين"، وأنه بالتالي لا تشترط فيها الشروط المعقدة التي يشترطها بعض الإخوان المعارضين لدسترة الأمازيغية لغة رسمية.

ثم تنص الفقرة الثالثة أيضا من المادة المذكورة من دستور جنوب إفريقيا على أن "على الحكومة الوطنية والحكومات المحلية استخدام اثنتين على الأقل من تلك اللغات". وهذا معناه أن استعمالها كلها على مستوى الحكومة الوطنية غير لازم. وقريب من مثال جنوب إفريقيا مثال بوليفيا، التي ينص دستورها في مادته الخامسة على أن للدولة 34 لغة رسمية، ثم عددها. وفي الفقرة الثانية من ذات المادة يفرض الدستور على الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية متعددة الجنسيات وحكومات الحكم الذاتي استعمال اثنتين على الأقل من اللغات الرسمية المذكورة، على أن تكون القشتالية واحدة منهما.

المثال الرابع نجده في الدستور المالطي الذي لأسباب وطنية سيادية – وليس استعمالية – اعترف بتعدد اللغات الرسمية. فالفقرة الأولى من مادته الخامسة تنص على أن "اللغة الوطنية لمالطا هي اللغة المالطية". ثم تقرر الفقرة الثانية تعدد اللغات الرسمية في انفتاح قليلا ما نجده في الدساتير الأخرى. ف"المالطية والإنجليزية وأي لغات أخرى يقررها البرلمان (بواسطة قانون يصادق عليه بما لا يقل عن ثلثي أعضاء مجلس النواب) هي لغات رسمية لمالطة". ثم تحدد المادة ضوابط لاستعمال تلك اللغات:

•فالإدارة يمكنها "استعمال أي من هذه اللغات لجميع المهام الرسمية: شريطة أن أي شخص يخاطب الإدارة في أي من اللغات الرسمية، يجب أن يتلقى الرد عليها بنفس اللغة.

•ولغة المحاكم هي اللغة المالطية:

إلا إذا قرر البرلمان استخدام اللغة الانجليزية في حالات معينة وتحت شروط معينة.

•ويمكن لمجلس النواب أن يقوم، في إطار تنظيم الإجراءات الخاصة به، بتحديد اللغة أو اللغات التي يجب أن تستخدم في الإجراءات البرلمانية وفي وثائقه.

وهذا معناه أن كل شعب يقوم بتدبير تعدد لغاته الرسمية بالطريقة التي تنسجم مع خصوصياته ومع واقعه الاجتماعي. وإن غنى هذه التجارب يبين عدم صوابية الانغلاق في النموذج الفرنسي.

بقي أن نجيب عن سؤال هل صحيح أن "القاعدة هي ترسيم لغة واحدة" وأن "الأغلبية الساحقة من دول العالم لا ترسم إلا لغة واحدة" وأنه استثناء أن تقوم "بعض الدول القليلة" بترسيم أكثر من واحدة، كما قال الأستاذ بنعمرو؟

إن استعراض التجارب الدولية يبين عدم صحة هذه المقولة. فهناك ما يقرب من خمسين دولة تنص دساتيرها على أكثر من لغة رسمية واحدة على المستوى المركزي، أو على المستوى الوطني. وهي التي تعنينا في سياقنا الحالي. وهناك العديد من الدول التي لها لغة رسمية واحدة على المستوى المركزي، ولغات أخرى رسمية على المستوى الجهوي، ومن أبرز أمثلتها إسبانيا.

خلاصاتنا في ضوء هذا الكم من التجارب الدولية يمكن اختصارها في نقاط محددة هي:

1 – إن التجارب الدولية في مجال دسترة أكثر من لغة رسمية تزداد مع مرور الوقت، وتساير في الغالب التطور الديمقراطي للدول المعنية.

2 – إن تلك التجارب متنوعة وتعطي للغاتها الرسمية استعمالات متساوية أو مختلفة على حسب سياقاتها الخاصة. وهذا يبين أن اللغة الرسمية لا تعني ضرورة اللغة التي تستعمل إلزاما وحالا في جميع الوثائق والمراسلات الرسمية. وكل تجربة تصوغ نموذجها الخاص بها.

3 – إن دسترة لغة ما لغة وطنية لا يعطيها القوة الكافية للنهوض، في ظل تحديات العولمة والتنافسية اللغوية الشرسة. لذلك استعملت بعض الدول ترسيم لغاتها الوطنية لحمايتها وتوفير شروط النهوض بها.

لكل هذا نقول مرة أخرى بأنه لا مناص من الإعتراف باللغة الأمازيغية لغة رسمية، فهذا وحده الذي يكفل حقوق الثقافة الأمازيغية المهضومة من جهة، ويوفر شروطا أفضل للنهوض بها من جهة ثانية.

إطارات وفعاليات الحركة الأمازيغية ننددّ بما تضمنه البيان الصّادر باسم «البيان الديمقراطي» عن مجموعة من المثقفين القوميين العرب بالمغرب

اطلعنا على الوثيقة المسمّاة "البيان الديمقراطي"، المنشورة في جريدة الإتحاد الإشتراكي يوم الإثنين 6 يونيو 2011 في العدد 9802، والتي أصدرها مجموعة من المثقفين، وتتضمن مقترحاتهم بشأن مراجعة الدستور، ونظرا لما جاء فيها من معطيات ومواقف تتعارض مع التوجه الحالي لأغلبية القوى الحية ببلادنا، نحو إقرار البعد الأمازيغي للهوية المغربية في الدستور، وإنصاف اللغة الأمازيغية وترسيمها بجانب اللغة العربية ضمانا للمساواة والعدل بين جميع المغاربة، نعلن للرأي العام الوطني ما يلي:

1)أن اعتماد قراءة اختزالية لتاريخ المغرب، وتقليص تاريخ الدولة المغربية إلى إثني عشر قرنا، واعتبار جذورها "تمتدّ إلى عهد الأدارسة" كما جاء في البيان، هو ضرب من التحريف الذي يقصد به إنكار العمق الأمازيغي العريق لتاريخ المغرب، الذي شهد قبل الإسلام ممالك ودولا كبيرة، وثقافة وحضارة زاخرة تشهد عليها المصادر التاريخية القديمة، وفي هذا السياق نؤكد على أنّ مثل هذه القراءات المحض إيديولوجية تهدف إلى ترسيخ قراءة عربية لتاريخ المغرب، تقوم على اعتبار مجيء العرب بداية لهذا التاريخ، وتعلي من شأن الرموز والأعلام العربية على حساب الرموز الأمازيغية، و نظرا للتراكم المعرفي الذي تحقق اليوم في مجال تاريخ المغرب القديم، واعتبارا للسياق الهام الذي تجتازه بلادنا، فإننا نعتبر أن أول متطلقات إنصاف الأمازيغية هو إعادة قراءة تاريخ المغرب بهدف تصحيح النظرة الإختزالية التي رسّختها الإيديولوجيا العربية في المغرب وبلدان شمال إفريقيا.

2) أنّ اعتبار تاريخ المغرب هو تاريخ دولة "المخزن المركزي" هو نوع آخر من الإختزال الذي يسقط في فخ التاريخ الرسمي، والذي يهدف إلى إخفاء التاريخ الإجتماعي الفعلي الذي حقق من خلاله الشعب المغربي على المستوى المحلي والجهوي تراكما هاما في الثقافة الديمقراطية المخالفة كليا لثقافة "المخزن".

3)أنّ الدعوة في البيان المذكور إلى تنصيص دستور المغرب على أنّ "المغرب ينتمي إلى الوطن العربي الكبير ويسعى إلى وحدته"، هو نوع من النكوص الذي يهدف إلى الإلتفاف على المطلب الديمقراطي الرئيسي للحركة الأمازيغية وهو الإعتراف بأمازيغية المغرب بجانب المكونات الأخرى، وهو أمر نعتبره مخجلاً أن يصدر عن مثقفين كان من المفروض أن يكونوا في الطليعة في الدعوة إلى الإعتراف بكل مكونات الشخصية المغربية عوض محاولة بعث إيديولوجيا ميتة وإقصائية هي إيديولوجيا "القومية العربية". ونعتبر أنّ مشاريع الوحدة والتعاون وأشكال التضامن بين المغرب ودول الجوار المغاربي أو الإفريقي أو المتوسطي ينبغي أن تنبني قبل كل شيء على اعتبارات عقلانية وموضوعية تهدف إلى تحقيق مصالح بلادنا ومصالح هذه الدول والشعوب، والتي أولها شعوب المنطقة المغاربية، مع اعتماد المفاهيم والمصطلحات المحايدة والتي لا تنطوي على أي نوع من الإقصاء لشعب من الشعوب أو ثقافة من الثقافات.

4)خلافا لما ذهبت إليه تسعون في المائة من المذكرات المقترحة لمراجعة الدستور، والتي تطالب بإعطاء اللغة الأمازيغية وضعية اللغة الرسمية بجانب العربية، طالب موقعو ما سمي بـ"البيان الديمقراطي" اعتبارها فقط لغة وطنية بجانب اللغة الرسمية، مع العلم أنّ هذه الحالة شاذة في العالم، لم تتحقق إلا في دولة واحدة هي الجزائر التي تستعدّ لتعديل دستورها عما قريب، وقد قدم البيان المذكور معطيات ملتبسة حول دساتير العالم، محاولا إيهام القراء بأن الدول الفدرالية وحدها التي تعترف بعدة لغات رسمية بينما الدول المركزية لا ترسّم إلا لغة واحدة، وهو أمر غير صحيح بالنظر إلى عدد الدول التي تنصّ دساتيرها على أكثر من لغة رسمية للدولة ككل مثل كندا وإرلندا والهند وجنوب إفريقيا وغيرها، وهي التجارب التي حاول البيان المذكور إخفاءها من أجل الإبقاء على محاكاة النموذج الفرنسي الذي لا ينطبق على المغرب بأي حال من الأحوال، حيث لا توجد في فرنسا لغة رسمية و لغات وطنية بل لغة رسمية ووطنية هي الفرنسية ولغات جهوية Langues régionales محصورة في مناطق محدودة جغرافيا، وهي حالة لا علاقة لها بوضعية الأمازيغية في المغرب، التي تمتدّ على كافة التراب الوطني من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، و هو ما يجعل من اللازم دسترتها لغة رسمية، و توفير كافة الإمكانيات والوسائل لأجرأة هذا القرار.

5)إنّنا نعتبر أن الديمقراطية كلّ لا يتجزأ، وهي نظام أحدث أساسا من أجل تدبير التنوع والإختلاف وليس بهدف التحايل والإلتفاف على حقوق الآخرين، ومن ثمّ فإن ترسيخ الديمقراطية في بلادنا ينبغي أن يقوم على الحسم في العديد من القضايا التي ظلت عالقة أكثر مما ينبغي، مما نتج عنه نزاع و صارع في المجتمع المغربي هو في غنى عنه في السياق الحالي، وعلى رأس هذه القضايا موضوع الهوية واللغة الأمازيغيتين.

•وعليه فإننا نحن إطارات وفعاليات الحركة الأمازيغية الموقعين على هذا البيان، نعتبر أن الاستمرار في إقحام المغرب في دوامة الإيديولوجيا القومية العربية المتسمة بالعنف والتعصب والإقصاء، هو موقف خارج عن إجماع المجتمع المغربي وموقف خطير يهدد استقرار المغرب وهويته وخصوصيته.

•أن الأفكار التي عبر عنها مثقفو القومية العربية المشرقية بالمغرب، قد جرفتها ثورات الياسمين بتونس وثورة 17 فبراير في ليبيا المظفرة وثورة الشباب بمصر، وابتعدت عنها حركة 20 فبراير المجيدة بالمغرب والتي رفعت ضمن شعاراتها "المغرب أولا".

•أن الحركة الأمازيغية ونحن جزء منها ننددّ بما تضمنه البيان الصّادر باسم "البيان الديمقراطي" عن مجموعة من المثقفين القوميين العرب بالمغرب، والذين يسعون إلى حرمان الشعب المغربي من حقه في هويته الأمازيغية، و في ترسيم لغته الأمازيغية في الدستور المرتقب.

•نعلن أننا سنتصدى بكل قوة، في إطار النضال السلمي الديمقراطي المشروع، لمن يريد أن يقف أمام حقوقنا المشروعة في هويتنا الأمازيغية وترسيم اللغة الأمازيغية بجانب اللغة العربية، ولكل من يرغب في الزجّ بالمغرب في متاهات الصراعات القومية التي لم يعد لها من شأن يذكر اليوم، أمام الرهانات الجديدة التي أصبحت تواجه كل دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والتي شعارها الكرامة وهدفها ترسيخ الديمقراطية والمساواة والسلم الإجتماعي الضامن للتنمية.

الأطارات الجمعوية والفعاليات الموقعة:

كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بجنوب المغرب (تامونت ن يفوس) 30 جمعية، أحمد عصيد كاتب وباحث، محمد حنداين كاتب ومؤرخ، منظمة تامينوت 34 فرع ، الأستاذ محمد أكوناض كاتب ومبدع، كنفدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب 100 جمعية، فدرالية الجمعيات الأمازيغية بوسط المغرب "أميافا" 25 جمعية، الجمعية المغربية للبحث والبتادل الثقافي(15 فرع)، حسن إدبلقاسم كاتب ومحام بهيئة الرباط، محمد الشامي باحث، النقيب عبد اللطيف أوعمو محام وناشط حقوقي وسياسي، تنسيقية أشتوكن 13 جمعية، رشيد الحاحي كاتب وباحث، المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، مريم الدمناتي باحثة، الحسين جهادي، أمينة بن الشيخ، الحسين الشعبي مسرحي وصحفي، محمد صلو كاتب وباحث، عبد الصادقي بومدين ناشط جمعوي، محمد الوالي كاتب وباحث، محمد أمين الصبيحي باحث وناشط سياسي، عبد السلام خلفي كاتب وباحث، عبد الله بوزنداك باحث، هنو لعرج باحثة، رشيد لعبدلوي باحث، علي امصوبري كاتب، زايد أوشنا كاتب وباحث، فؤاد أزروال باحث، محمد بوزكو كاتب ومبدع، حميد السويفي باحث، الحسين أيت باحسين، الحسين أموزاي طالب باحث، عبد السلام بومصر طالب باحث.

رسالة مفتوحة إلى كل المعنيين بالأمر

ما معنى ترسيم الأمازيغية دستوريا ؟

إلى كل الذين يعنيهم الأمر هذه الرسالة الاقتراحية المفتوحة حول دسترة الأمازيغية؛ ليس فحسب باعتبار أن الظرفية السياسية الحالية هي الفرصة الأخيرة الممكنة لإنقاذ هذه الهوية الوطنية العريقة من الموت الوشيك، وإنما أيضا باعتبار أن جميع الفعاليات والهيئات واللجن المنخرطة رسميا وشعبيا في الورش الدستوري الحالي هي المسؤولة، في البدء والمنتهى، أمام الوطن والشعب وأمام التاريخ عن طبيعة المسار الذي ستأخذه القضية قبل الاستفتاء المنظور وبعده.

ومع احترامنا التام لكل المواقف والآراء بصدد القضية، نرى أن ثمة رأيا مختلفا يحتفظ لنفسه بمسافة نقدية من مجموع تلك الآراء الخصيم منها والنصير، نوثر تقديمه كمقترح بديل لأجل التفكير سياسيا في حاضر ومستقبل هذه الهوية.

وبالنظر للطبيعة الإيديولوجية لأغلب المواقف حول الأمازيغية؛ نقترح تناول الموضوع منهجيا في ضوء المحطات المفاهيمية التالية:

ا ـ في تعريف اللغة واللهجة.

اللغة جوهر الهوية. ذلك ما عليه واقع معظم الشعوب والقوميات خلال العالم؛ وذلك ما يقوله أكثر الفلاسفة والمفكرين، لأن الشعوب تكون بلغاتها أو لا تكون.

ولأن اللغة في معترك المجتمع والسياسة باستمرار فتعريفها العلمي الشامل الذي لا يغيب المحددات الشكلية التي تصف اللغة في ذاتها يرتكز على التواصل ضرورة. بالتواصل تحيى اللغة وتتطور وبه تحافظ على خصائصها اللسانية الاجتماعية كلغة: من التاريخية إلى الحيوية إلى الحميمية والإبداعية.. إلخ؛ إذ لا هوية جماعية بدون لغة ولا لغة بدون استعمال.

هكذا كلما تحقق التواصل بين أفراد جماعة لغوية ما بلسان ما سمي ذلك اللسان لغة؛ كالألمانية في بلادها والكاطلانية في منطقتها. وكلما تعذر تواصل الأفراد فيما بينهم تعددت اللغات؛ حتى وإن انتسبت إلى الجذر اللساني نفسه؛ كاللغات العالمية جميعا؛ باعتبارها ذات أصول مشتركة تاريخيا، وكمتفرعات اللاتينية القديمة التي تسود، اليوم، في دول هي إيطاليا وفرنسا واسبانيا ومستعمراتها.

وإذا كان التواصل بين مستعملي اللغة هو المحدد الأساسي لتعريفها كلغة فليس ثمة من محدد لتعريف اللهجة غير المحدد نفسه. ليس لدى اللسانيين جميعا، القدماء منهم والمحدثين، البنيويين الشكليين منهم والاجتماعيين، أية فروق أو خصائص معينة للتمييز بين اللغة واللهجة علميا سوى أن هذه الأخيرة تحققات كلامية لذات اللغة بتغييرات صوتية مختلفة، محدودة وبسيطة جدا، لا تعوق التفاهم بين متحدثيها على الإطلاق. ولكل اللغات الطبيعية، بطبيعة الحال، لهجاتها الكلامية بالضرورة.

واستنادا إلى هذا التعريف يصبح من العبث توظيف معيار «الفرق» غير الموجود أصلا لأجل المفاضلة بين لسانين من جذر مختلف تماما؛ كأن يقال لإعتبارات إيديولوجية ليس إلا: إن الانجليزية لغة والفرنسية لهجة أو العكس! على غرار ما يروج له العروبيون في بلادنا، منذ عقود، بهدف خلق تراتبية تفضيلية بين الأمازيغيات والعربية؛ تفضي إلى النيل من الضعيفة منها.. كما لا جدوى باسم وحدة قومية لمجال ترابي ما غير ممكنة نهائيا في واقعه السياسي الاجتماعي أن يتم البحث عن الأصل المشترك للغات القائمة بذاتها كتنويعات اللاتينية، مثلا، كما سبقت الإشارة، أو كتنويعات الأمازيغية التي يتشدد الكثيرون منا، اليوم، في الدفاع عن توحيدها لمجرد أنها تنتسب لذات الأصل اللغوي بالرغم من تعذر التواصل بين متكلميها.. ذريعة فحسب لخلق لغة جديدة ومصطنعة بخلفية مقابلتها ومساواتها على وجه التنافس مع العربية الفصحى ولهجاتها!

لقد سقط الخطاب الأمازيغي رغم وجود لسانيين مختصين ضمن الحركة في الفخ الإيديولوجي لتعريف كل من اللغة واللهجة ! وبدا في سياق رد فعله ضد اتهامات القومية العربية للأمازيغية مرتبكا في تعريف وتصنيف اللغات، وفي فهم وتفسير وضعياتها المجتمعية، مضحيا بتصنيف العلم للأمازيغيات كلغات مختلفة لفائدة الزعم الإيديولوجي القائل إن للأمازيغية أيضا مقومات «الوحدة» في كل شيء وضمن تلك الأشياء بطبيعة الحال: اللغة!

في غمرة تداعيات هذا السقوط صارت لنا، نحن الأمازيغ أيضا، لغة أمازيغية «فصحى» وأصيلة لا تزال تستعمل على أرضها التاريخية حتى وإن كان ذلك في الخيال فقط! كذلك صار لنا وطن قومي كبير اسمه تامازغا بالرغم من حقائق الواقع البشرية والثقافية التي تنفي! وشعب عريق يتحدد نسبه الأمازيغي الصريح بالأرض أو بعناصر الثقافة حتى لو تحدث أغلبه اليوم بالعربية فحسب، وهكذا.. مبتدأ خطابنا اللغة ومنتهاه وامتداداته اللغة، لغة الحلم التي ليس ينقصها سوى توحيد «لهجاتها» ثم معيرتها وتأهيلها حتى تصبح هي أيضا «لغة» فصحى تستحق أن تكون إلى جانب اللغة العربية في المدرسة وفي الإعلام وفي الدستور..

ذلك ما ندعي ضاربين بقيمة التواصل وبمبادئ التعدد والاختلاف التي كنا ندافع عنها عرض الحائط، وغافلين تقدير الوزن الهوياتي الحقيقي للغات الأم لدى الأفراد والجماعات، ناهيك عن عدم اعتبارنا لآثار حرب اللغات على بعضها.

ب ـ في تحديد القصد من التعريب

حين تتحدث إيديولوجيا العروبة عن المستهدف من التعريب في بلادنا ما تفتأ تؤكد أنه اللغات الأجنبية وليس الأمازيغية مع أن ذلك غير صحيح بتاتا لوجود حقائق على أرض الواقع تؤكد العكس تماما! وحين يعمد الخطاب الأمازيغي إلى انتقاد الموقف الأول يقول إن التعريب موجه ضد الأمازيغ والأمازيغية وليس ضد اللغات الأجنبية كما يزعم العروبيون وهو أمر صحيح بالفعل؛ لكن الخطاب نفسه لا يوضح ما الذي يستهدفه التعريب تحديدا وكيف يتم؟ بمعنى: هل الدليل على التعريب معطيات واقعية وما هي تلك المعطيات وكيف علاقتها بالأمازيغيات أم إنه استنتاج فحسب من الخطابات القومية المكرورة التي تطالب صراحة بتعريب الحياة العامة؟

لا أحد من الطرفين العروبي والأمازيغي أوضح تدقيقا مقصوده من التعريب؛ حتى لم يعد مفهوما إطلاقا هل هو سياسة هيمنة العربية الفصحى في الإدارة وإبعاد «الأمازيغية» عنها كنتيجة أم هو سياسة التمكين للعربية الدارجة في مجالات التواصل اليومي بهدف تسييدها و تغليبها على الأمازيغيات شيئا فشيئا في أفق القضاء عليها نهائيا؟

الخطابان معا يتحاشيان الدخول في التفاصيل التي من شأنها توضيح المعنى الفعلي للتعريب ومستهدفاته، والتي من شأنها أيضا تبيان أنه من حيث النتائج الحاصلة على الأرض لا فرق بين الموقفين العروبي والأمازيغي بصدد واقع التعريب الذي يستهدف الأمازيغيات! ذلك لأن الموقفين معا وإن اختلفا على مستوى الخطاب يسقطان عمليا في تكريس الهدف ذاته: تعريب الحياة العامة!

هذا التطابق على مستوى النتائج العملية لكلا الموقفين أمر لا يلتفت إليه غالبا بيد أن الوقائع تؤكده؛ وثمة تحليل:

إنه إذا كانت نتيجة أهداف سياسة التعريب كما يتمنى خصوم «الأمازيغية» هي دعم مرحلة التحول اللغوي عند الأمازيغ من لغاتهم المتداولة إلى العربية الدارجة باستغلال «قدسية» ورسمية الفصحى فإن رفض هذه السياسة ليس واضحا بما فيه الكفاية لدى نخب الأمازيغ؛ باعتبارهم يغفلون دور العربية الدارجة تماما في القضاء على الأمازيغيات! فالأمازيغ لا يوجهون سهام النقد في اتجاه العربية الفصحى بما هي لغة ذات قيمة رمزية مؤثرة بل باعتبارها اللغة الوحيدة الفاعلة والمسؤولة عن ما يحدث للأمازيغيات ببلادنا «مختارين» بذلك الهروب من الواقع الذي يؤكد أن الصراع اللغوي موجود وثابت حقيقة بين الأمازيغيات والعربية الدارجة تحديدا لا غير. إنه الصراع القاتل الذي تذهب ضحيته الأمازيغيات يوما عن يوم، والذي بدأ منذ قرون ببطء قبل أن يستفحل بهذا الشكل الفظيع منذ عقود.

ولئن كان للفصحى دور اعتباري رمزي ومكانة ثقافية ومعرفية ونفوذ سياسي على مدى قرون خلت فإنها بالرغم من ذلك لم تكن تشكل خطرا أبدا على الأمازيغيات: لغات تداولنا اليومي؛ كما لن تشكل خطرا عليها اليوم أبدا بالنظر إلى طبيعة وظائف العربية الفصحى ومحدودية مجالاتها.. لكن اللغة الناتجة عن ذلك الاعتبار وتلك الرمزية تحت ضغط شروط اجتماعية وسياسية معينة هي التي تشكل ذلك الخطر. العربية الدارجة، اليوم، وليس الفصحى هي العنصر الأكثر رمزية واعتبارا وحضورا.. في كل المجالات الحيوية؛ ومن ثم فهي العنصر المسؤول الفعلي والمباشر عن التعريب الذي يطال، بقوة واستعجال، لغاتنا الأمازيغية.

لنقلها صراحة لكل «المعنيين بالأمر» وللأمازيغ خاصة: إن العربية الدارجة هي التي تغزو اليوم الأمازيغيات في بيت طعامها وشرابها ونومها، وكذا في الشارع والسوق وفي المدارس والجامعات والإدارات وخلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ثم تنحيها وتحتل مواقعها.

إنها هي التي يستعملها المواطنون عمليا وبامتياز في كل مكان؛ حتى ليمكن القول إن العربية الدارجة هي اللغة الرسمية السائدة بلا توحيد ولا تأهيل ولا قداسة ولا دستور؛ مع الإشارة إلى أن الدستور نفسه لم يحدد صراحة نوع العربية الرسمية! فلا أحد يتحدث في جميع المؤسسات والإدارات غير العربية الدارجة؛ لا الوزير ولا الوالي ولا القاضي ولا الشرطي ولا أي منشط أو ضيف في برنامج ما في قناة إذاعية أو تلفزية ما. حتى تدريس العربية الفصحى يتم بالعربية الدارجة من قبل أساتذة المادة المتخصصين!.

ومنتوج هذه الوضعية أخيرا هو أن الأمازيغيات غدت اليوم في خطر حقيقي بسبب من عوامل التحول اللغوي التي لا أحد يفكر حتى في مناقشتها؛ فأحرى العمل للحد منها أو إزالتها! الأمازيغيات في خطر يومي داهم بسبب من الاختلاط اللغوي الذي لا يعني شيئا آخر غير الحرب اللغوية؛ ولا إمكانية لإنقاذها والحفاظ عليها وإحقاق حقوقها كاملة سوى بالقطع مع هذه المرحلة من التحول اللغوي من اللغات الأمازيغية المتداولة إلى اللغة العربية الدارجة السائدة في بلادنا؛ قبل أن تصل المرحلة، قطعا، في نهايتها إلى فناء الأمازيغيات ما دامت الشروط السياسية والاجتماعية غير العادلة الحالية ستظل قائمة.

لا مجال لاتخاذ أي قرار أو خطة أو برنامج سوى بالقطع مع تعريب الأمازيغ بما في الكلمة من معنى؛ التعريب الخطير المستمر والشامل للانسان والأرض والأشياء كل الأشياء..! لا إمكانية لإنقاذ الأمازيغيات، سوى بالقطع مع شروط تحول أبنائها لغويا؛ وذلك بتنظيم تعايش اللغات على الصعيد الوطني.

ج ـ في تعايش اللغات جنبا إلى جنب

بالنسبة لتعايش اللغات على أراضي أوطانها عموما ثمة عبر العالم نموذجان أو وضعان هما ما يلي: إما وضع تؤطره الازدواجية اللغوية التي تعني وجود لغة واحدة بتنويعاتها المختلفة؛ مهما يكن عددها في بلد معين، وإما وضع تؤطره الثنائية اللغوية التي تعني وجود لغات أخرى منافسة للغة الرسمية على الأرض نفسها؛ مثلما هو الشأن في البلدان التي ترسم فيها اللغة الأجنبية إلى جانب اللغة أو اللغات الوطنية.

والفرق بين الوضعين، بطبيعة الحال، هو أنه في بلدان الازدواجية اللغوية ليس ثمة مخاطر تهدد اللغة الرسمية الوطنية وتعبيراتها المختلفة مهما يكن عددها كالعربية في لبنان مثلا. بينما تختار البلدان ذات الوضع الثنائي اللغوي للحفاظ على لغاتها واحدا من نظامين لا ثالث لهما: إما نظام توزيع الوظائف؛ مثلما هو وضع السنغال حيث الفرنسية لغة الإدارة والولفية لغة الاتصال الجماهيري، وكما في كثير من دول أفريقا وآسيا كواحدة من مخلفات الإستعمار في تلك البلدان، وإما نظام توزيع المجال الترابي مثلما هو شأن العلاقة بين اللغات في اسبانيا وبلجيكا وجنوب افريقيا والصين وكندا وغيرها. وليس ثمة وضع ثالث إيجابي مطلقا من شأنه الحفاظ على اللغات خارج هذين الوضعين.

للتدد اللغوي، إذن، في الأنظمة السياسية المختلفة عبر العالم وضعان طبيعيان: إما الثنائية أو الازدواجية، والوضعان معا لا ينطبق أي منهما على واقع اللغات ببلادنا حيث للتعدد اللغوي، حاضرا وماضيا، وضعية فريدة من نوعها واستثنائية: هي الخلط بين الثنائية والازدواجية في المجتمع كله، وضعية تشبه تلك التي عاشتها، على سبيل المثال فحسب، بلدان بالشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية انتهت، منذ قرون، بمواطنيها بعد مرحلة من استعمال لغتين متصارعتين إلى التحول اللغوي النهائي من لغاتهم الأصلية إلى اللغة الغالبة؛ أي من القبطية والآشورية والبابلية إلى العربية في الشرق الأوسط، ومن لغات الهنود الحمر إلى الاسبانية أو البرتغالية في دول أمريكا الجنوبية.

وفي حال تمت الاستجابة لمطالب الحركة الأمازيغية بترسيم الأمازيغية كلغة «فصحى» على الصعيد الوطني إلى جانب العربية، سوف تتجه بلادنا لسانيا نحو وضع غير صحي بتاتا بالنسبة للأمازيغيات المتداولة هو الوضع اللغوي الحالي مضافة إليه اللغة الأمازيغية «المنتظرة». وبذلك تغدو الخريطة اللغوية الوطنية متداخلة كالتالي: اللغة الأمازيغية «الفصحى» الرسمية و«لهجاتها» إلى جانب العربية الفصحى ولهجاتها في كل الأمكنة والمجالات على الصعيد الوطني. وهو وضع صراعي بامتياز باعتباره وضعا لغويا تعدديا متداخلا ومعقدا..

ـ ليس بندرج لا ضمن الثنائية اللغوية: عربية فصحى رسمية وأمازيغية شعبية مثلا أو العكس؛ كلغتين مغربيتين متمايزتين يمكن أن تقتسما الوظائف ويحصل التعايش والتكامل بينهما،

ـ كما لا يندرج ضمن الازدواجية اللغوية مجاليا: أي الأمازيغية الفصحى ولهجاتها فقط في منطقة؛ والعربية الفصحى ولهجاتها فقط في منطقة أخرى؛ بحيث يمكن للغتين معا ولهجاتهما وثقافتيهما، باقتسام مجال التراب الوطني، أن تتعايشا دون أيما صراع مميت، ما دام إجراء الاقتسام سيحقق لكل منهما استقلالية الحضور القوي والمتميز على المستويين الفصيح والدارج وبشكل دائم..

إن اعتماد واحد من الوضعين الثنائي أو الازدواجي في البلدان المتعددة اللغات هو الوضع اللغوي الطبيعي الذي يمكن الهويات اللغوية المختلفة بمجموع قيمها الثقافية وخصائصها المميزة من الوجود والتطور والاستمرار بفضل عنصري الاستقلال والاستقرار، أما ما عدا ذلك من مثل ما نحن عليه أو من مثل ما نهيء له فالوضع اللغوي سيظل شاذا واستثنائيا بكل المقاييس باعتباره وضعا لا يستسيغه منطق التعددية اللغوية في أي مجتمع ديمقراطي؛ كما ليس له مثيل في العالم بأسره إلا في البلدان التي تتحول فيها اللغات الضعيفة نحو الانمحاء.

وإذن، أن يكون الوضع المنظور ليس هذا ولا ذاك؛ أي ليس لا ثنائيا ولا ازدواجيا بل امتدادا للغتين معا وللهجاتهما على صعيد الوطن بأكمله وبالقيمة الدستورية نفسها فمعناه استمرار السياسة الممنهجة الكارثية الحالية، السياسة التي تكرس الصراع غير المتكافئ بين اللغات الوطنية، معناه استمرار التحول اللغوي لدى الأمازيغ نحو العربية الدارجة، ومعناه النهائي الأكبر والأخطر هو سير الأمازيغيات سريعا نحو الفناء.. ذلك لأن امتياز الفوارق بين العربية و«الأمازيغية» كما تتجلى الآن في المؤهلات العلمية والمعرفية والنفوذ السياسي الاجتماعي والتاريخي هو للغة العربية الأقوى. وستظل تلك الفوارق المميزة قائمة لصالحها رغم ترسيم «الأمازيغية».. لأن الترسيم وحده ليس إجراء كافيا لحماية اللغات في ظل صراعها الوحشي في ما بينها؛ فهو لم يعف الرومانشية في سويسرا من التدهور كما لم ينقذ الإيرلندية في بلادها من الانقراض!

ينبغي أن نتأكد مما يلي: إن ثمة صراعا حقيقيا بين اللغات العربية والأمازيغيات نغض الطرف عنه. لا، بل إننا نحن الأمازيغ الحاملين لرسالة الدفاع عن «الأمازيغية» نتباهى، مغالطين أنفسنا وشعبنا كالمعتاد بأن لغتنا واحدة كانت، وواحدة ستبقى، ولا خوف عليها ما دامت هي فارسة الحروب اللغوية على الإطلاق! وما دامت هي اللغة الأفضل من كل اللغات التي لم تحسن المقاومة فانقرضت كالقبطية والبابلية وغيرهما!

نقول هذا مزهوين بما نقول؛ مع أن اللغات ليست هي المسؤولة عن مصائرها بل شروط حياتها الاجتماعية والسياسية! نقول هذا ونحن نعيش في مغرب اليوم الذي تندحر فيه لغتنا «القوية» أمام أنظارنا يوميا وكل لحظة وحين!

ثمة صراع بين اللغات العربية والأمازيغيات تذهب ضحيته هذه الأخيرة لا محالة، ذلك أكيد. ولن ينقذ الموقف توحيد «الأمازيغة» أبدا بدليل عدم الرضى على تجربة القناة الثامنة التي اعتمدت خليطا من «اللهجات» لا تواصل تحققه ولا تناغم بين مفرداتها ولا روح؛ وبدليل استحالة استمرار تلك «اللهجات» حية ومتداولة إلى جانب المعيارية «المرتقبة» كشأن كل اللغات الفصيحة مع دوارجها بسبب من المزج بين الثنائية والازدواجية، ناهيك عن أن توحيد «الأمازيغية» ليس يعني غير التمكين للعربية الدارجة أكثر فأكثر بما يعنيه التوحيد من تفريط واضح في رأسمال الأمازيغيات الوحيد الذي ما يزال في ملكيتها: تداوليتها. ذلك لأنه إذا كانت الأمازيغيات غير قادرة على الصمود والبقاء اليوم وقبل اليوم؛ حيث مناطق مغربية معروفة منذ قرون تعربت بالكامل وأخرى لم تكن تتداول غير الأمازيغية في بداية القرن الماضي فقط تعربت بنسب مخيفة جدا.. إذا كانت الأمازيغية خلال تلك الأزمنة الخالية سوى من الصراع اللغوي البطيء والخافت نسبيا غير قادرة على الصمود؛ فكيف تصمد وتبقى غدا حين يصبح وضعها ضمن صراع اللغات السياسي الممنهج أشد تعقيدا واختلاطا وأقوى تأثيرا وأكثر تهديدا؟!

ثمة صراع لغوي ببلادنا بين العربية الدارجة والأمازيغيات لا غبار عليه، ومن يقول بعكس ذلك فهو لا يقيم وزنا للسياسات اللغوية المسؤولة عن هذا الخليط من الثنائية والازدواجية، ولا يلتفت أبدا لرأي اللسانيين الاجتماعيين القائل بأن ليست ثمة في أيما مجتمع لغات تتآخى؛ بل لغات تتقاتل.

ثمة حرب لغوية شرسة ببلادنا ولا أحد مطلقا يقول بإمكان وجود لغة إلى جانب أخرى في مجال ترابي مشترك بعيدا عن منطق توزيع الوظائف أو منطق حرب اللغات سوى الحركة الثقافية الأمازيغية التي ما تزال رهينة العمل بالنسخة الرديئة من إيديولوجيا القومية العربية؛ أي رهينة خطأ «القناعة» / الانبهار الشديد بقيمة «الوحدة» ومتعلقاتها الهوياتية كما هي في تلك الإيديولوجيا؛ حيث من الأرجح أننا من فرط التبعية لأولئك الذين يكذبون على الناس فقط لتحقيق أهداف قومية صرنا نحن بالتبعية العمياء نكذب على الناس وعلى أنفسنا دون أن نحقق شيئا ذا بال للأمازيغية صلب اهتمامنا ومحور نضالنا!

في هذا الصدد كذب الكثيرون منا، حين قالوا لأجل تبرير العجز عن تحقيق مكاسب للغاتنا الأمازيغية القائمة إنها مجرد «لهجات» وأن اللغة التي ستنتج عن توحيد هذه «اللهجات» هي التي تستحق التأهيل؛ لكن تأهيلها أمر صعب يتطلب وقتا وجهدا وصبرا؛ فشغلوا بهذه الخدعة أنفسهم عن التفكير في الأمر السهل الذي هو تأهيل لغاتنا الحميمية التي تحظى بمقومات الحياة فعليا وبدءا من اليوم، وكذبوا حين قالوا إن الهوية تتعدد مكوناتها لتشمل الثقافة وما إليها ولا تنبني أساسا على اللغة حتى يعفوا أنفسهم من الدفاع الواجب عن لغاتنا! كما قالوا إن المغاربة جميعا أمازيغ حتى لو تكلم قسط كبير منهم بالعربية فقط كي يعفوا أنفسهم ثانية من الدفاع اللازم عن لغاتنا! ثم أضافوا وهما آخر إلى أوهامنا، غير الجميلة طبعا، فقالوا إن جميع المغاربة أمازيغ لأنهم على أرض أمازيغية كي يعفوا مرة ثالثة أنفسهم من الدفاع الضروري عن لغاتنا. لا، بل إنهم اجتهدوا أكثر فأكثر فـ«كادوا» يقتنعون أن العربية الدارجة نفسها هي لغة أمازيغية وأن لا شيء ضاع منا حتى لو انقرضت جميع لغات أمهاتنا...!

ولقد كان ينبغي في سياق الحراك النضالي الوطني الحالي أن يتوقف كل هذا الخداع للنفس؛ لكن أحدا لم يفعل حتى الآن للأسف الشديد.

استنادا إلى ما سبق؛ ينبغي أن نتبين جيدا كيف أن سؤال اللغة هو عنوان الأزمة في وعينا الأمازيغي باستمرار؛ سواء بتغييب التحديد العلمي لكل من اللغة واللهجة أو بالنظر غير الجدي إلى اللغة بما هي أساس الهوية أو بسوء تقدير كثيرين منا سياسيا واجتماعيا للعلاقة بين اللغات في الوطن الموحد طيلة المسار النضالي للحركة منذ ستينيات القرن الماضي. ومع ذلك فالأزمة تلك؛ لم تكن تعني عدم حضور اللغة بقوة طوال تلك المدة في خطابنا الفكري والوجداني حول «الأمازيغية»؛ ولكنها تعني أن الحفاظ أو أن طريقة الحفاظ عليها هما خارج الوعي الحاصل لدينا.

هوياتنا اللغوية وما ينبغي لها

1-إلى كل هؤلاء الذين يعنيهم الأمر:

إن لغاتنا هي التي تحقق التواصل دون كلفة بين ناطقيها. لغاتنا هي التي نتحدث بها وليس تلك التي نتخيلها! لغاتنا الوطنية هي اللغة العربية الفصحى على الصعيد الوطني وتنويعاتها المتداولة في مناطقها؛ إلى جانب اللغات الأمازيغية الثلاثة في الشمال والوسط والجنوب؛ ولا شيء بعد غيرها من لغات يمكن أن «نتصورها». إذا ماتت هذه اللغات ماتت كل أشيائنا الجميلة التي تحملها. ولا أشياء لنا جميلة؛ بل لا حياة لنا جميلة بغير لغاتنا. إنها هي اللغات التي ينبغي رد الاعتبار لها وتأهيلها لكي تعيش؛ بيد أنه لا إمكانية لأن تعيش لغاتنا جميعا دون تنظيم سبل التعايش فيما بينها كلغات وطنية أولا؛ ثم فيما بينها وبين اللغات الأجنبية ثانيا.

لغاتنا المتعددة التي حددناها هي التي يجب أن ندفع عنها، نحن المغاربة أمازيغا وعربا، كل خطر يهددها. وتلك مسؤولية كل الوطنيين حقيقة والديمقراطيين حقيقة؛ خاصة خلال الورش الدستوري الحالي.

وإذا كان الخطر المحدق هو انقراض عدد كبير من لغاتنا (ونعني بذلك الأمازيغيات تحديدا) للأسباب التي بيناها قبلا.. فإن منع حصول تلكم الكارثة يتطلب التفكير سياسيا، وبحس وطني صادق، لأجل إيجاد حل موضوعي وواقعي ينصف اللغات الوطنية جميعها وينقذ المهددة منها على الخصوص من المصير الذي على كل مغربي غيور أن يبذل أقصى الجهود من أجل تفاديه.

التفكير سياسيا في قضايانا اللغوية معناه تغليب المصلحة العامة بالعمل على حل إشكال الهوية اللغوية ببلادنا بعدم إبقاء الوضع اللغوي الحالي على ما هو عليه أو حتى على ما يختلف عنه قليلا بعد ترسيم «الأمازيغية» في الدستور المقبل؛ لأنه وضع إقصائي وإبادي لـ«لهجاتها».

التفكير سياسيا في قضايانا اللغوية معناه تأكيد أن لا سبيل لتحقيق حقوق اللغات الوطنية جميعها سوى بتكييف الوضعية اللغوية الحالية كي تتلاءم مع المناسب من إحدى الوضعيتين العالميتين السابقتين: الثنائية أو الازدواجية. وإذا كان التكييف في اتجاه وضع الثنائية اللغوية؛ حيث تختص كل لغة بوظيفة معينة غير متاح بتاتا، حتى بفرض ترسيم الأمازيغية لسببين رئيسيين:

ـ أولهما: لأن العربية بلهجاتها و«الأمازيغية» بـ«لهجاتها» لغتان وطنيتان؛ مما يجعل اختيار وضعية الثنائية غير ملائم تماما بما هي وضعية غير قابلة للتصريف سوى في البلدان حيث توجد لغتان إحداهما أجنبية والأخرى وطنية؛ تختص الأولى بالمجال العلمي والمعرفي والوثائقي في حين تحتكر الثانية لنفسها وظيفة الاتصال الشفوي داخل المجتمع المتجانس؛ كما هو شأن كثير من اللغات في البلدان التي تخلصت من الاستعمار دون أن تتخلص من لغته..

ـ وثانيهما: لأن استعمال اللغتين معا في كل المجالات باعتبارهما لغتين وطنيتين ورسميتين متساويتين على مجموع التراب الوطني سوف يجعل من الصعوبة بمكان تحديد الإجراءات العملية المناسبة للفصل بينهما تحقيقا للعدالة بينهما؛ أي صعوبة تحديد وتدقيق وظائف كل منهما بفصحييهما ودوارجهما؛ بالشكل الذي يساوي بينهما عمليا في الإدارة وخارجها مساواة تضمن استقلال واستقرار واستمرار كل منهما بعيدا عن المخاطر السلبية لصراع اللغات التي تشترك في الوظائف وفي المجال الترابي معا.

..إذا كان التكييف في اتجاه هذا الوضع (= الثنائية اللغوية) غير متاح بالمطلق للسببين أعلاه؛ فإن اختيار التكييف في اتجاه وضع الازدواجية اللغوية (= تقسيم المجال الترابي) يبقى الطريق السالك الوحيد الممكن لأجل منع التمييز بين لغاتنا الوطنية؛ إذ ليس ثمة من سبيل لإلغاء عدم المساواة السياسية والاجتماعية بينها سوى بوقف نزيف التحول اللغوي لدى الأمازيغ؛ وذلك بالحد من سطوة العربية الدارجة على الأمازيغيات؛ بالتمكين لهذه الأخيرة من أسباب الوجود.

ويبقى السؤال المطروح أخيرا هو التالي: وفق أي نظام سياسي يمكن تفعيل وضع الازدواجية اللغوية لفائدة كل لغاتنا الوطنية بعيدا عن حرب اللغات؟

يعتبر نظام الجهوية الموسعة أفضل نظام من شأنه التمكين للغاتنا الوطنية وإعادة الحياة لها جميعا في إطار الازدواجية اللغوية؛ بما هو النهج السياسي الوحيد المناسب لإحقاق حقوق المساواة اللغوية والثقافية بين العرب والأمازيغ كأفراد وكجماعات. وإن اعتماد نظام الجهوية الموسعة ذي التقطيع المبني على أساس الجهات التاريخية المعروفة، لا باعتبار الهاجس الأمني الخادم أيضا للعروبة فحسب، هو الخيار الأمثل لإنصاف لغاتنا وهوياتنا في إطار دولة موحدة تحظى فيها الجهة الترابية بوضع الكيان السياسي المستقل القرار والمالك لما يلزم من الموارد والسلطات والصلاحيات لتدبير الشأن المحلي؛ مع العلم أنه لا مجال لإعادة الاعتبار لأي لغة ليست لها وظائف خاصة في إطار وضع الثنائية سوى بتحديد مجال ترابي وسياسي يوليها اهتماما أكبر ورعاية أفضل حتى يستطيع حمايتها في إطار وضع الازدواجية.

في ضوء هذا التصور لا غير يمكن التنصيص دستوريا على أن اللغة العربية الفصحى هي اللغة الوطنية الرسمية على الصعيد الوطني وأن اللغات الأمازيغية الريفية والسوسية والزيانية هي اللغات الوطنية الرسمية جهويا؛ بحيث تحظى كل منها قانونيا بعناية الاستعمال في منطقتها التاريخية ذات الأغلبية الأمازيغية، على أن تحدد نصوص قانونية موازية الإجراءات المسطرية والإجبارية الكفيلة بتوضيح درجة تلك العناية وتدقيق وتسمية مجالات ذلك الاستعمال بما يضمن للأمازيغيات حضورها القوي أبدا وحيويتها الخلاقة باستمرار؛ وبما يضمن لها أيضا، وبشكل فاعل ونهائي، وهو بيت القصيد، انتفاء كل مخاطر انقراضها.

في ذلك ومن أجله سوف يتنافس المتنافسون، ونحن من جهتنا نقترح كمنطلق لرسم وتحقيق تلك الضمانات تأسيس النظر وتأكيد العمل بخصوص واقع ومستقبل اللغات الجهوية على المبادئ العامة التالية:

1ـ تمكين ساكنة الجهات الأمازيغية من استعمال لغة الأم مدرسيا من أجل التحصيل المعرفي العام في مختلف المراحل التعليمية كلغة لتدريس مواد معينة إلى جانب العربية الفصحى كلغة لتدريس مواد أخرى إلى جانب الانفتاح على اللغات الأجنبية كمواد مدرسة.

2 ـ اعتماد ذات اللغة في المرافق والإدارات العمومية والمجالس المحلية وأمام المحاكم .. إلخ،

3 ـ تبني ذات اللغة في تلقي دروس محو الأمية لأجل إقدار الساكنة على المشاركة السياسية الواعية والمسؤولة وفتح الآفاق أمامها لامتلاك الكفايات الثقافية والإبداعية تأهيلا لها لأجل المساهمة في تحقيق التنمية بروح من الحماس المنتج والثقة في النفس.

4 ـ تبني سياسة إعلامية جهوية تقوم على إنشاء قنوات تلفزية وإذاعية محلية تعتمد التواصل الجماهيري بلغة الأم، وتلتزم بدعم الصحف والمجلات بلغة المنطقة.

وفق مقتضيات هذا التصور الذي يولي الاعتبار للغات الحميمية للمواطن سوف يشعر المغاربة جميعا أنهم من حيث البعد الهوياتي اللغوي والثقافي تحديدا مواطنون كاملوا المواطنة ما في ذلك شك، بما هم شركاء ومتساوون في أن لغاتهم جميعها لغات وطنية ورسمية بصورة عملية وعادلة، وبما هم مالكون لكل تلك اللغات مؤسساتيا واجتماعيا بغض النظر عن مكان تواجدهم على أرض الوطن؛ لكن باختلاف تراتبية هذه اللغات في التدريس وفي الإدارة وفي الشأن التواصلي المحلي تبعا لأغلبية ناطقيها حسب الجهات تحقيقا لضرورة العدالة بين تلك اللغات وثقافاتها وهوياتها.

بهذا المقترح فحسب سوف تكون الأمازيغيات والعربية وتنويعاتها، في نظرنا، فعلا وحقيقة ملكا ورصيدا ورافدا من الروافد وهوية وثراتا مشتركا لجميع المغاربة، وإلا فكل الخطابات في هذا المعنى هي مجرد شعارات للاستهلاك السياسي بخلفية قومية عربية إقصائية واضحة. ثم بعد، ليس يعني شيئا بالنسبة لمستقبل «الأمازيغية» اعتبارها وطنية لأنها وطنية بالرغم من أنف السياسة والسياسيين، كما ليس يعني شيئا اعتبارها «فصحى»رسمية بجانب العربية على الصعيد الوطني لأن ذلك مجرد تشريع لانتحارها الحثيث!

«الأمازيغية» ككل اللغات، أيها المعنيون بالأمر، إنما تعيش بالحيوية، ولا قوة قادرة على فرض استعمال أي لغة غير قيمتها الاعتبارية في مجتمعها الحيوي، ولا حياة ولا اعتبار لأي لغة دون مؤسسات سياسية تضع خارطة طريق دقيقة تتكفل بالتخطيط لحمايتها في ظل أي صراع لغوي مهما تكن حدته وطبيعته.

مبارك بولكَيد
مدير مجلة الهوية / تاماكَيت

DE LA REGIONALISATION AU DROIT A L'AUTONOMIE DES REGIONS(1)

Mimoun CHARQI

Mesdames et Messieurs bonjour,

Permettez moi, de prime abord, de remercier l'I.R.E.S, d'une part, pour l'organisation de la présente rencontre et, d'autre part, pour m'inviter à y participer.

Le chercheur en sciences sociales, ainsi que les think tanks, se doivent d'être à l'écoute des évolutions sociales, des maux de la société, des revendications voire des sentiments des populations et groupes sociaux afin d'anticiper sur les difficultés potentielles à venir. Cette démarche préventive est à même d'assurer la paix sociale pour autant que les conclusions et recommandations soient écoutées par les détenteurs du pouvoir politique et que des réajustements sous forme de décisions politiques assurent l'équilibre entre les forces sociales en présence et, par là même, la mise entre parenthèse des contradictions. Le Maroc est aujourd'hui dans une phase charnière de son évolution, compte tenu de ce qui se passe dans la plupart des pays du sud de la méditerranée, voire dans la rue marocaine avec le mouvement du 20 février 2011.

En plusieurs occasions, feu Hassan II a exprimé son intérêt pour le modèle des Landers allemands, c'est-à-dire pour une forme d'autonomie des régions. Beaucoup de temps a été perdu depuis, puisque aujourd'hui encore des forces de résistances traînent quant à reconnaître l'intérêt du Maroc à consacrer le droit à l'autonomie des régions. Certes les modèles de régionalisations sont pluriels, mais toujours est-il que les modèles que le Maroc a connu jusqu'ici, y compris le dernier en date de la Commission consultative de la régionalisation, (CCR) sont en deçà des modèles ayant libre cours dans les nations démocratiques développées. Le Maroc des régions autonomes n'est pas une nouveauté, au Maroc, quand l'on se réfère à ce que fut l'Empire chérifien marocain d'avant les protectorats.

La question centrale est de savoir ce que sont les raisons qui militent en faveur du droit à l'autonomie des régions? Ces raisons sont plurielles, mais les principales sont les suivantes :

– L'histoire, tout d'abord, où l'on retrouve la cohabitation entre l'autonomie voire l'indépendance politique et administrative des tribus et le pouvoir central symbole de l'unité du pays ;

– Le sentiment des populations et les revendications de la société civile quant à l'autonomie des régions ;

– L'intérêt de l'autonomie des régions, qui au regard des résultats, ailleurs, démontre que c'est la solution afin de responsabiliser les populations locales, créer une émulation entre les régions, permettre le décollage des régions et leurs développements ;

– La consécration de la démocratie réelle et effective ;

– La préservation de l'intégrité territoriale ;

– L'Etat centralisé a montré ses limites, car les différentes régions du pays ne sont pas au même niveau de croissance économique et de développement. Bien des régions ont été tout simplement délaissées, marginalisées, exclues depuis l'indépendance politique du pays, (comme c'est le cas, par exemple pour le Grand Rif), en dépit de leurs potentialités;

– L'autonomie est le seul système à même de responsabiliser les populations concernées, de réaliser les principes de la démocratie économique, sociale et participative, d'assurer la libre détermination des populations concernées ;

– Etc.

Or, la question de la régionalisation dite « avancée », ou du moins la proposition faite par la CCR, loin de conforter la vision d'un Maroc apaisé, engagé réellement vers le progrès, la démocratie, l'égalité, le développement et la paix sociale pose un sérieux problème et, aujourd'hui davantage qu'hier, se retrouve dépassé et devrait être considéré comme caduque et laisser la place au droit à l'autonomie des régions.

I.La proposition de régionalisation dite « avancée » est dépassée et caduque

Les honorables membres de la CCR auront fait un travail non négligeable qui cependant pêche, d'une part, pour ne pas tenir compte de ce qui est réclamé fortement(2) ainsi que de certaines lignes directrices majeures parmi lesquelles l'égalité entre les marocains, la préservation de l'intégrité territoriale et les standards universels en matière de démocratie puis, d'autre part, faute d'audace suffisante. Ainsi, en ce qui concerne l'égalité entre les marocains, la régionalisation « avancée » est très en deçà par rapport à ce qui figure dans le modèle d'autonomie pour le Sahara marocain. De surcroît, alors que l'initiative d'autonomie pour les provinces du Sud est somme toute assez simple, claire et en adéquation avec les meilleures pratiques démocratiques, la proposition de régionalisation avancée s'efforce d'aller dans le détail d'un modèle qui rappelle la régionalisation des communes. Pour faire court, encore que les raccourcis soient toujours dangereux, la région serait une méga commune, avec un droit de regard du Wali pour les projets d'investissements. Nous sommes bien loin de ce qui est préconisé avec l'initiative pour l'autonomie au Sahara. Or, si les marocains sont égaux devant la loi, il ne peut être sérieusement envisagé une régionalisation à deux vitesses, l'une, sous forme d'autonomie, pour les provinces du Sud et l'autre, sous forme d'une régionalisation dite « avancée » pour les populations des autres régions du Maroc. Ainsi, l'Etat serait prêt à faire confiance en accordant le droit à l'autonomie à une partie de sa population dont certains membres, à travers le Polisario, revendiquent l'indépendance, remettant ainsi en cause leur marocanité, tandis que ce même Etat ne serait pas prêt à faire confiance à ceux d'entre ses populations qui revendiquent leur marocanité ?

Une telle vision en sus de consacrer un principe discriminatoire entre marocains est fort dangereuse et traduirait le début de la remise en cause de l'intégrité territoriale. Cette double vision n'est pas unitaire mais séparatiste. Dans le cadre d'un Etat unitaire, il ne peut y avoir des régimes de régionalisations différents selon les populations.

Le découpage proposé par la CCR n'aurait jamais du avoir lieu. Ce qu'il faut, si l'on veut respecter l'adéquation et la conformité avec les standards universels en matière de démocratie, c'est que les frontières de l'autonomie des régions reviennent aux populations concernées elles mêmes. Le temps du découpage des régions dans les bureaux de la capitale en ignorant allégrement les sentiments, l'identité, la culture et les revendications des populations concernées doit être révolu.

En se focalisant, le nez sur le guidon, sur la recherche d'un modèle maroco-marocain, la CCR a fait preuve d'ingéniosité certes, puisqu'elle invente un modèle nouveau inédit de régionalisation, qui cependant ne tient pas compte des réalités locales, ni historiques, ni actuelles. Ce modèle tient de la forte réticence de certains membres de la CCR, qui se sont départis du rôle qui leur était attribué en prenant position contre l'autonomie des régions, en considérant que les marocains seraient encore « mineurs », et devant être dès lors soumis à tutelle. Pour « inédit » qu'il soit le modèle préconisé par la CCR n'est en rien comparable aux bonnes pratiques démocratiques ayant fait leurs preuves, de par le monde, et encore moins à ce que l'Etat marocain lui-même a proposé pour les provinces du Sud.

L'argument invoqué et évoqué c'est que le modèle d'autonomie pour les régions du Sahara serait du à des considérations internationales. Ce modèle est perçu comme la solution à un problème politique, en relation avec le Sahara, alors que c'est là toute l'erreur. La solution de l'autonomie ne devrait en rien être perçue, seulement, comme la réponse à un problème politique. C'est non seulement la réponse à un problème politique, mais aussi et surtout la réponse aux problèmes du sous développement, de l'absence de démocratie effective, de croissance économique, de responsabilisations des populations concernées,…

Aujourd'hui, plus d'une année après la désignation de la CCR, de nouvelles donnes sont intervenues, dont celle du mouvement du 20 février et le discours du Souverain le 09 mars 2011, avec le projet de réforme de la constitution. Des réformes majeures pour lesquelles le souverain a fixé des orientations. Aujourd'hui, il est question, selon la volonté même de la plus haute autorité du pays, d'aller, notamment, vers une séparation des pouvoirs. Cette séparation des pouvoirs ne devrait pas se limiter au niveau central de l'Etat, mais devrait se traduire aussi par une séparation des pouvoirs entre le centre et les régions, dans le cadre du droit à l'autonomie des régions .(3)

II. Pour le droit à l'autonomie des régions

La Loi fondamentale d'un pays, en principe, ne devrait pas faire l'objet de refonte et révision à tout bout de champs. Une constitution est réformée dès lors qu'elle se retrouve dépassée, par rapport à l'évolution de la société. Prochainement, les « droits de la région » seront consacrés dans la future constitution et ces droits ne sauraient être dualistes selon les régions. De même qu'il n'est guère indiqué d'envisager, au niveau de la future constitution, dans un premier temps la régionalisation dite avancée, puis dans un deuxième temps, lorsque les pourparlers avec le Polisario auraient abouti, une nouvelle refonte de la constitution prévoyant l'autonomie, avec tout ce qui s'en suit.

Le sort de toute une région, voire de tout un pays ne devrait pas être pris en otage par une organisation séparatiste, au demeurant anti-démocratique. Les négociations du Maroc avec le Polisario, sous l'égide des Nations Unies, traînent en longueur. Quid dans la mesure de l'échec(4) de ces discussions autour de la question du Sahara ? Le Maroc devrait-il rester les bras croisés ? La réponse d'un Etat souverain, conscient de l'intérêt du levier stratégique démocratique, c'est de mettre en place le principe constitutionnel du « droit à l'autonomie des régions », sur l'ensemble du territoire national. Cette attitude serait à même de renforcer la crédibilité des institutions marocaines, à l'échelle internationale ainsi qu'au niveau national.

L'Article 4 de la déclaration pour l'autonomie du Grand Rif précise que : « L'option d'autonomie ne doit en aucun cas être comprise comme la réponse politique de conjoncture à un problème précis, en l'occurrence celui du Sahara. Le choix de l'autonomie des régions provient de la conviction qu'il s'agit là d'un instrument juridique et politique à même de répondre aux contraintes du sous-développement, de l'exclusion, de la marginalisation, de la pauvreté et de l'ignorance, ainsi qu'aux aspirations des populations à une vie meilleure et au plein exercice des principes démocratiques ».

A l'aune de la démocratie, du principe du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes et du principe de la libre et authentique autodétermination, le concept de « l'indépendance » est bien en deçà de la notion d'autonomie. Les indépendances consécutives aux décolonisations, d'une façon générale, ont été bien loin de consacrer la démocratie participative pour les populations concernées. Avec les indépendances des pays anciennement colonisés, le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, qui a servi de base idéologico juridique, s'est retrouvé confisqué. Si l'on raisonne en terme de démocratie effective, seule l'autonomie est à même de consacrer une réelle et authentique autodétermination (5). Cet argument de théorie générale du droit n'aura pas été suffisamment exploité par le Maroc, face à ses adversaires et devant la « communauté internationale».

Les éléments figurant dans le modèle d'autonomie pour le Sahara devraient être repris pour l'ensemble du pays. La constitution devrait consacrer le droit, la possibilité pour la (ou les) région(s) qui en ressent(ent) le besoin, le pouvoir, la possibilité, la capacité de s'ériger en région(s) autonome(s), selon les procédures et formalités prévues dans la constitution elle-même. Cette reconnaissance pour l'ensemble des populations sans distinction aucune consacrerait le principe de l'égalité entre les marocains. Le fait de reconnaître constitutionnellement un « droit à l'autonomie des régions » ne signifie pas que dans la foulée immédiate toutes les régions du Maroc vont y aller, et tout de suite… L'expérience, chez les pays tiers, montre que chacun, chaque(s) région(s), y va (vont) à son (leur) rythme(s). S'il est souhaité que les provinces marocaines du Sud, dans le Sahara occidental, soient les premières à en faire l'expérience, eh bien qu'à cela ne tienne…

Entre la proclamation, la reconnaissance constitutionnelle du droit à l'autonomie des régions et son effectivité sur l'ensemble du territoire national, il y a une marge. Seules les populations régionales concernées devraient être à même de pouvoir décider du sort de leur(s) régions(s). Etant précisé que le statut d'une région autonome doit toujours être conforme à la constitution, outre les validations auxquelles il doit être soumis : notamment la validation du parlement et le référendum régional.

Dans la constitution, le droit à l'autonomie des régions devrait être prévu en fixant ce que sont les compétences propres à la région autonome (compétences exclusives, compétences partagées avec l'Etat central et compétences exécutives) ainsi que les institutions et pouvoirs exécutif, législatif et judiciaire régionaux(6), outre les grands principes dont celui de la solidarité nationale ainsi que les compétences financières et ressources régionales.

L'identité des populations régionales ne se résume pas seulement à une question de langue(s), de culture(s) et de sentiments; c'est aussi, et surtout, une question de droits ou d'absence de droits(7). Or, c'est précisément cette absence de « droits », dont le droit à l'autonomie des régions, qui fait défaut et qui se retrouve réclamée. A partir du droit à l'autonomie des régions, émerge le droit à la langue, à la culture, à l'égalité, à la démocratie, au développement, à la responsabilisation, à la participation,… En reconnaissant, par voie constitutionnelle, le droit à l'autonomie des régions, le Maroc s'engagerait dans le chemin de la mise à niveau du pays, en ce qui concerne les attentes en termes de liberté, d'égalité, de démocratie… Le droit à l'autonomie des régions n'est pas une fin en soi, mais un simple moyen, un instrument pour un Maroc meilleur résolument engagé et hissé vers les pays de droit, de démocratie, d'égalité, de justices… Avec le projet de réforme de la constitution le Maroc devrait ne pas perdre de temps et miser sur l'avenir. In fine, il n'y a de véritable régionalisation « avancée » que celle qui consacre le droit à l'autonomie des régions.

❋ http://charqi.blog4ever.com

charqi1@yahoo.fr

1– Séminaire organisé par l'Institut Royal des Etudes Stratégiques. (IRES), sur le thème : « Leviers stratégiques pour réussir la régionalisation avancée ». IRES, Rabat. 11 mai 2011.

2– Dans le Grand Rif, le Grand Souss, le Grand Atlas,… Voir la déclaration pour l'autonomie du Grand Rif, ainsi que l'appel pour l'autonomie des peuples et régions de Tamazgha. http://charqi.blog4ever.com

3–Voir l'exposé fait devant la Commission consultative pour la réforme de la constitution (CCRC) au nom du parti du renouveau et de l'équité sous le titre : « Pour une réforme constitutionnelle démocratique et durable », in http://charqi.blog4ever.com

4– L'Article 3 de la déclaration pour l'autonomie du Grand Rif stipule : « En cas d'échec des négociations avec l'Algérie et le Polisario, le Maroc doit sans tarder, en toute souveraineté, décider de mettre en place l'autonomie des régions sur l'ensemble du territoire national ».

5– Voir « L'autonomie stade suprême de la libre autodétermination et des doits des peuples à disposer d'eux-mêmes », in http://charqi.blog4ever.com

6–Voir le modèle de régions autonomes pour le Maroc, présenté devant la CCR, au nom du parti du renouveau et de l'équité. http://www.regionalisationavancee.ma

7 –Voir l'exposé fait devant la CCRC, au nom de la Confédération des associations culturelles amazighes du Nord du Maroc, sous le titre « L'identité, les sentiments et revendications doivent être au cœur de la révision de la constitution», in http://charqi.blog4ever.com

LA CONSTITUTIONNALISATION DE L'AMAZIGH ENTRE L'ARGUMENT ET LE DÉNIGREMENT

AIT BERRI AICHA

Depuis le discours royal du 9 mars 2011, un débat national sur les changements concernant la nouvelle constitution, est engagé. L'un des points qui continue à déchaîner les passions est la place de l'amazigh dans cette constitution. Certes le discours royal a reconnu explicitement cette langue et sa culture comme constituant essentiel de l'identité marocaine, vérité que ni l'histoire ni la réalité ne peuvent infirmer. Mais quel statut lui accordera la nouvelle constitution ? Telle est la question dont ont débattu les politiques, les militants des droits de l'homme, les experts, de simples citoyens….

Il est vrai que les militants amazighs, conscients de leurs droits, ont essayé depuis des décennies de secouer le joug de l'oppression et de l'acculturation dont les autochtones sont victimes pour réclamer la reconnaissance de leur identité, la réhabilitation de leur langue, de leur culture et le développement de leurs régions. Tout le monde s'accorde à dire que le moment est indiqué pour faire entendre leur voix. Car aujourd'hui, le Maroc est en train de traverser une étape cruciale. Concerné par les vents de renouveau qui soufflent sur beaucoup d'états de l'Afrique du Nord et de la Péninsule arabique secoués par les révoltes populaires, il se voit contraint de répondre aux revendications du peuple. La révision de la constitution constitue le point de départ pour les réformes envisagées

Que représente l'officialisation de l'amazigh ? La langue officielle, ce n'est pas seulement la reconnaissance d'une identité, d'un patrimoine culturel, c'est aussi la possibilité pour chaque citoyen de s'adresser aux institutions nationales et politique dans cette langue . C'est encore exiger de ces institutions des réponses dans cette langue.

Sur ce point, les avis sont controversés et les arguments se sont heurtés aux dénigrements. Il ressort du débat engagé, trois positions :

Nombreux sont ceux qui estiment que l'amazigh devrait être mentionné dans la constitution comme étant une langue officielle à côté de l'arabe. C'est ainsi qu'il pourra être réhabilité et enseigné dans de bonnes conditions. Il sera intégré progressivement dans les différents domaines de la vie. La deuxième catégorie est celle qui accepte l'officialisation restrictive de cette langue : ne seront concernées que les régions dites amazighophones. Dans ce cas précis, il faudrait définir une territorialité à l'amazigh et à ses variantes. Voudrait-on l'enseigner uniquement aux amazighophones ? Ils ne sont pas regroupés dans un espace géographique limité. Par ailleurs, si la langue amazigh est considérée une langue nationale comme on se plait à le répéter, si l'amazigh est l'affaire de tous les marocains comme le précise le discours royal d'Ajdir, il serait absurde de la limiter à une partie de la population. A ce sujet, il conviendrait de souligner que la langue est un facteur important dans la définition de la nation. Ainsi, ceux qui soutiennent cette option, ouvrent la voie à un état fédéral. Par ailleurs, des tensions linguistiques seraient davantage exacerbées. Avec la régionalisation avancée, ne devrait-on pas exiger des citoyens non amazighophones qui voudraient travailler dans les régions définies comme amazighs, de connaître la langue amazighe, condition nécessaire pour communiquer avec la population ?

– La troisième position est celle de ceux qui ne concèdent à la langue amazigh que le statut de langue nationale. C'est une reconnaissance symbolique certes, mais qui n'est d'aucune garantie ni à la langue ni à la culture. Elle l'est en Algérie depuis six ans ; ce qui ne l'a pas empêché l'amazigh de régresser dans ce pays. Nous estimons que cette position n'est qu'une manière d'éluder la question pour maintenir le statuquo en attendant l'extinction totale de cette langue. Les partisans de cette option imputent leur choix à la diversité de la langue amazighe et au manque d'une langue uniformisée qui soit susceptible d'être enseignée. Leur explique-t-on que la standardisation de la langue a déjà fait son chemin, ils rétorquent en reprochant à la langue standardisée d'être artificielle et de n'être parlée que par une élite. Cette situation n'est-elle pas le cas de nombreuses langues ? La diversité des parlers au sein d'une langue est-elle spécifique à l'amazigh ? La langue, phénomène social et régional, présente une diversité plus ou moins grande qui est conforme aux différences qui existent entre les différents milieux de locuteurs qui composent la communauté de cette langue. Cette caractéristique n'a pas empêché l'arabe, l'espagnol, l'anglais… d'être standardisés et enseignés. En effet, la langue standard est une sorte de mètre étalon qui permet- au-delà des variantes régionales- une communication et des publications scientifiques.

D'autres, à court d'arguments, imputent leur réticence au coût de l'officialisation de l'amazigh et sa mise à niveau. C'est le déni total !! Mais où sont passés tous les trésors dont regorgent les régions dites amazighs comme les mines, le poisson, l'eau, les carrières, les forêts, sans compter la devise de leurs ressortissants, la taxe payée par les citoyens… ?

Nombreux sont encore ceux qui voient dans l'officialisation de l'amazigh un délit de lèse -majesté à l'égard de l'arabe considéré comme sacré, sublime, inégalable et qui seul doit conserver le privilège de langue officielle. D'abord, l'arabe – dans lequel se sont exprimés des athées, des renégats, – est antérieur à l'islam à travers lequel on s'obstine à lui conférer un caractère sacré. En plus, le qualificatif sacré ne peut pas s'appliquer à la langue car « Le sacré désigne … ce qui est mis en dehors des choses ordinaires, banales, communes; il s'oppose essentiellement au profane, mais aussi à l'utilitaire. » Wikipédia. Ainsi, comme les autres langues, il couvre tous les domaines du profane au sacré en passant par l'utilitaire. Il exprime la prière et l'injure, le subtil et le grossier, le réel et la fiction.. .

Pourquoi tant de résistance, tant de mépris, tant de tergiversations vis-à-vis d'une revendication à la fois logique, légitime voir indispensable pour la paix et le développement ?

Dans l'esprit de beaucoup de gens, le rapport entre les langues ne peut qu'être conflictuel. Pour eux, une langue ne peut que se fortifier au détriment d'une autre. Il est vrai qu'à travers l'histoire, c'est la langue qui concrétise le rapport entre le dominant et le dominé. La langue officielle, qui est celle du colonisateur, s'implante et se maintient au détriment de la langue nationale qui est soit reléguée au second plan, soit complètement écartée. Or, si nous admettons que tous les marocains sont des citoyens égaux, que l'arabe n'est pas la langue d'un peuple colonisateur, on devrait accepter la cohabitation des deux langues considérées toutes les deux comme nationales. C'est injuste de refuser à une grande partie de la population l'officialisation de sa langue car c'est la seule façon de lui garantir la place qui lui revient et les droits qui lui assurent survie et force. C'est par sa constitutionnalisation en tant que langue officielle que peut se faire sa réhabilitation, son enseignement dans de bonnes conditions. C'est par ailleurs ainsi qu'on peut atténuer les tensions entre les communautés et garantir une coexistence pacifique au sein d'un pays démocratique qui reconnaît toutes ses composantes et garantit à chacune ses droits. Ne doit-on pas s'inspirer des expériences des pays démocratiques comme l'Inde ou l'Afrique du Sud qui considèrent des langues même minoritaires comme officielles ?

Par ailleurs, sur le plan du développement, des recherches ont montré que priver une partie de la population de sa langue maternelle est un facteur de pauvreté. En effet les études ont montré que la langue d'enseignement est déterminante dans le développement d'une communauté. « Eduquer les enfants des groupes minoritaires, autochtones ou tribaux, uniquement dans la langue de la culture dominante plutôt que dans leur langue maternelle, a effectivement pour conséquence de perpétuer la pauvreté, indique un document soumis à la quatrième session de l'Instance permanente des Nations Unies sur les questions autochtones. » Le rapport ajoute : « l'enseignement par immersion dans la langue dominante entraine les plus mauvais résultats sur le plan éducatif, tant au niveau académique que linguistique, et mène souvent à l'échec. Selon les experts, éduquer les enfants dans la langue dominante plutôt que dans leur langue maternelle a pour effet de perpétuer la pauvreté. » (la langue d'enseignement : facteur de pauvreté parmi les populations autochtones, Département de l'Information des Nations Unies Mai 2005). L'expérience des pays asiatiques tels que le Japon ou la Chine est très édifiantes dans ce domaine.

Notons que certaines personnes qui sont sensées éclairer l'opinion publique – étant donné leur statut de professeur, chercheur- se voient aveuglées par leurs préjugés, leur mépris de l'amazigh et des droits les plus élémentaires. Elles manifestent une incurie fâcheuse. En effet, leur discours est d'une incohérence déconcertante et leurs arguments qui sont en réalité des dénigrements sont d'une vacuité d'ignare. Pour eux l'amazigh ne pourra être ni une langue d'administration, ni enseigné. Le comble, c'est que ce verdict est rendu par des gens qui ignorent cette langue, qui n'ont aucune référence scientifique, objective sur la question. Force est de constater que l'amazigh, qui est victime d'un ethnocide sans précédent où l'arsenal idéologique, technologique, médiatique sont investis sans parcimonie, a pu résister contre vents et marées pour survivre à tous les complots. Notons par ailleurs que ces éminents professeurs se voient incapables d'établir un diagnostic concernant l'état de la langue amazigh : les conséquences et manifestations de la marginalisation sont présentées comme des caractéristiques d'une faiblesse intrinsèque et inhérente à la langue.. Quand l'intention est bonne, quand la réflexion n'est pas déformée par un endoctrinement ou un intérêt vil, la logique veut que l'état déplorable d'une langue nationale devrait être un argument qui plaide en sa faveur et qui devrait pousser les responsables à lui accorder plus d'importance et plus d'espace pour lui assurer de meilleures conditions afin qu'elle retrouve sa vitalité. Car une langue puise sa force dans le rôle qui lui est assigné, dans son contact avec les autres langues.

Par ailleurs d'autres voix, brandissent encore le spectre de la division pour s'opposer à l'officialisation de cette langue. Il pourrait s'agir de personnes complètement dépassées qui confondent encore unité et unicité. Elles n'ont pas encore assimilé des vérités telles que la diversité est source de richesse, que le respect d'une personne passe par le respect de sa langue et sa culture et que la reconnaissance des différentes composantes de la nation est un facteur de paix et de développement…. On pourrait aussi avoir affaire à des personnes mal intentionnées qui instrumentalisent l'ignorance des gens et cultivent chez eux la peur de la division et la haine envers les militants qui sont qualifiés de séparatistes et de traitres. Or, ce que tout le monde doit comprendre, c'est que les séparatistes ce sont ceux qui hiérarchisent les peuples et leurs cultures. Ce sont ceux qui sacralisent une langue et ses détenteurs au détriment des droits légitimes des autres. Ce sont ceux qui renient à la majorité de la population ses droits, attisent des tensions et les suspicions entre les composantes d'une nation. Les séparatistes ce sont ceux qui ont divisé notre pays en Maroc utile et Maroc inutile ; ceux qui ont condamné les amazighs à vivre étrangers sur leur terre. Ce sont ceux qui assèchent les zones montagneuses en pompant toutes leurs eaux, qui exploitent à outrance leurs richesses naturelles, déforment et saccagent leur paysage naturel, astreignant leurs habitants à l'errance. Ce sont ceux qui ont tué l'école publique, ceux qui imposent l'arabe pour les démunis alors qu'ils scolarisent leurs enfants dans des langues et missions étrangères.

Ainsi, l'officialisation de l'amazigh à côté de l'arabe sert l'intérêt du pays. La reconnaissance de la langue amazigh comme langue officielle garantit à la personne amazighe ses droits linguistiques, assure au pays un développement et consolide les liens entre les citoyens et leur attachement au pays. La réhabilitation de l'amazighité est un facteur de paix et de développement. Par ailleurs, ceux qui sont incapables d'assumer leur identité dans sa totalité ne méritent pas d'être considérés comme citoyens marocains : être marocain c'est adhérer aux valeurs de ce pays, accepter ses lois, assumer son héritage, son patrimoine, ses langues, bref sa diversité et s'impliquer dans son projet de développement et de démocratisation.

Ceci dit, une langue telle que l'amazigh, qui a traversé des millénaires et a couvert un espace géographique aussi important que Tamazgha ne peut qu'être riche et forte de toute son expérience, son histoire, ses domaines d'expression… C'est un patrimoine national, voire mondial qui doit être conservé. Reconnaissons-la et laissons- lui le temps de se ressaisir, de réunir ses trésors éparpillés, de retrouver son souffle et sa cadence. Elle a besoin de soins, d'études, de lieux d'expression pour retrouver sa vitalité.

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

ⵜⵢⵔⴷⴰⵏ : ⵜⴰⵡⵓⵍⵜ ⵏ ⵜⴰⵡⴰⵏⵜ.

ⵣⵣⵓ : ⵙⴰⵎⵣⵣⵓ.

ⵜⴰⵅⵅⵓⵔⵜ : ⵜⵉⵎⵉⵏⵜ.

ⴰⵎⵓ : ⵔⵓⴷⵉⵖ.

ⵜⴰⵎⵎⵉⵏⴰⵜ : ⵢⵉⵏⵉⵏ ⵢ ⵉⵜⵜⵔⵔⵢ ⵡⴰⵅⵅⵓ ⵢ ⵓⵍⵍⴰⵏ.

ⵉⵙⵎⵙⵉⵜ

1 - ⵎⴰ ⵉⵙⵓⴷⴰⵙⵙ ⵔ ⴰⵙⵡⵓⵏ ⵓⵙⵙⵉⵏ ⵢ ⴰ ?

2 - ⵎⵔ ⴰ ⵜⵙⵉⵅⵉⵏ ⵜⴰⵢⵉⵜ ⵜⴰⵡⵡⴰ ⵓ ?

3 - ⵉⵙ ⵙⵔⴰⵏ ⵙ ⵎⴰ ⵜⵉⵙⵙⵉⵜⴰⵙ ⵏⵉ ⵜⵉⵎⵉⵏ ?

4 - ⵎⴰ ⴰⵙⵏ ⵜⵉⵍ ⵡⵓⵛⵉ ⵜⵉⵔⵉⵏⵉⵜ ⵜⴰⵛⵎⵡⴰⵙⵙ ?

5 - ⵎⴰ ⵉⵙⵔⵙ ⵉ ⵓⵛⵅⵅⵙⵉ ⵓ ⵎⴰ ?

6 - ⵉⵙ ⵜ ⵓⵔⵣⵏ ⵉⵢⵉⵏⵜ ?

7 - ⵎⴰ ⵉⵙⵙⴰ ⵉ ⵡⵓⵛⵉ ⵜⵅⵙⴰ ⵜⵅⵙⴰ ⵢ ⵉⵎⵉⵏ ?

8 - ⵉⵙ ⵉⵔⵓⵔⵉ ⴰ ⵙⵙⵔⵙⴰ ⵙⵙⴰ ⵙⵙⵙ ⵙⵙⵙ ⵙⵙⵙ

٠٥ ٨٠٧ ٠٢٢٠٩ ١٤٥٤٠٨٠ ٧ ٠٩٥٠٤٠, ٤٥٤٤٨ ٠٨٤ ‖ ٢٠٤ ٠٩٤٤٢٤ ٠٩٥٤ ٨٥٠, ٠٥ ٠٩٢٤٢٤.

:٠٢٨٨ ٤٠٩٥٤٠٨٠ ٢٠٤ ٠٩٥٤٠٨٠

ⵜⵉⵡⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵙ ⵜⵉⵏⵉ ⵜⵙⵎⵙⵓⵔⵜ

ⵜⵙⵎⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵓⵎⵎⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ

ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵜⵉⵏⵉ ⵜⵉⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ

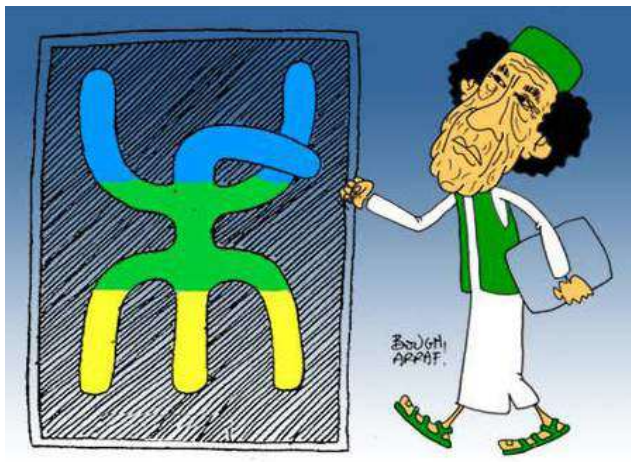

LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ

COURS DE TAMAZIGHT

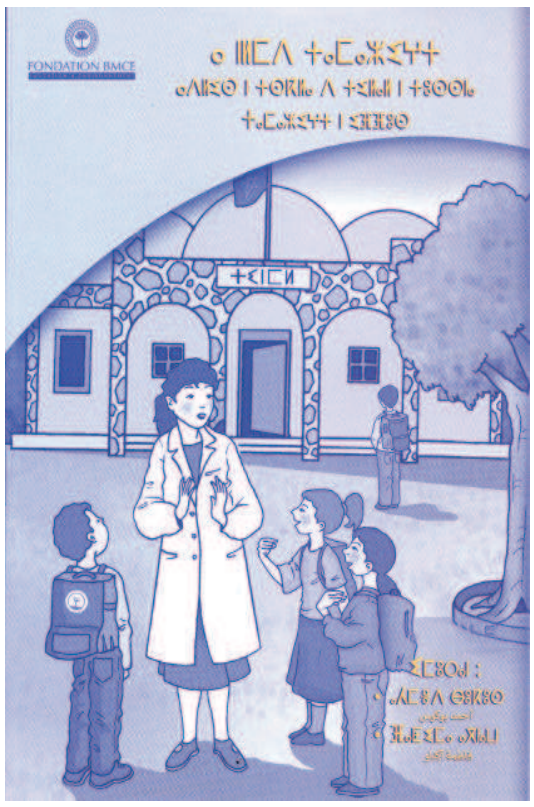

Chaque mois, "le Monde Amazigh" continue à vous livrer des cours de langue amazighe que la Fondation BMCE avait élaboré, en coédition avec la Librairie des Ecoles, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé "A nlmd tamazight" .

Sur le plan référentiel, "A nlmd tamazight" est un ouvrage pionnier qui adopte les directives définies dans les Discours Royaux et dans le dahir portant création et organisation de l'Institut Royal de la Culture Amazighe.

"Le Monde Amazigh" vous offre, cette fois-ci, des cours du parler du Souss, dont les auteurs sont Ahmed BOUKOUS et Fatima AGNAW.

"Le Monde Amazigh" tient à remercier Dr. Leila MEZIAN BENJELLOUN, présidente de la Fondation BMCE de nous avoir autorisé à publier ces cours, qui seront sans aucun doute de grande utilité aux enseignants et à ceux qui veulent apprendre la langue amazighe.

ⵜⵅ ⵖⵔⵉⵏⴰⵣ ⵙⵓ ⵜⵓⵍⵉⵙⵜ ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵜ ⵉⵅⵓ ⵉⵏⴰⵏⵉⵅⵉ, ⵔⴰⵛⵛ ⵜⴰⵎⵖⵔⵓⵉⵓⵜ ⵎⵓ ⵉⵅⵓ ⵜⵜ ⵔⴰⵓ ⵖⵓ ⴰ ⵜⵜⵉⵓⵉ ⴰⵅ ⵜⵜⵓⵍⵉⵙⵜ ⵙⵉ ⵜⵓⵔⵓ ⵉⵓⵉⵓⴰⵔ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏⵉⵉ ⴰⵓ ⵏ ⵜⴰⵔⵔⴰ ⵜⵓⵎⵔⴰⵏ ⵎⵓ.

ⵙⵙⵉ ⵍⴰⵓⵓ, ⵉⵜⵜⵓ ⴰⵓ ⵅ"ⵔⴰⵓ ⴰⵏ ⴰⵓ ⵜⴰⵍⵓ ⵢ ⵉⵓⵉⵓⴰⵔ ⵎⵓ, ⵜⵉⵏ ⴰⵓ :

- ⵖⵓ ⴰⵔⵔ" ⵓⵔⴰⵓⵢ ⵉⵓⵉⵓⴰⵔ ⵉⵖ, ⵜⵉⵓⵉⵜ ⴰⵏ ⴰⵔ ⴰⵍⵓⵢ ⵢ ⵍⵉⵎⵔ! ⵅⵔⵉ ⵉⵓ ⵓⴰⵏ ⵏⵏⵖⵢ ⴰⵏ ⵜⵜⵔⵖⵓⵙⵙⵢ ⵢ ⵜⵖⵓⵜⵉⵜ ⵏ ⵉⵏⵏⵉⵅⵏ !

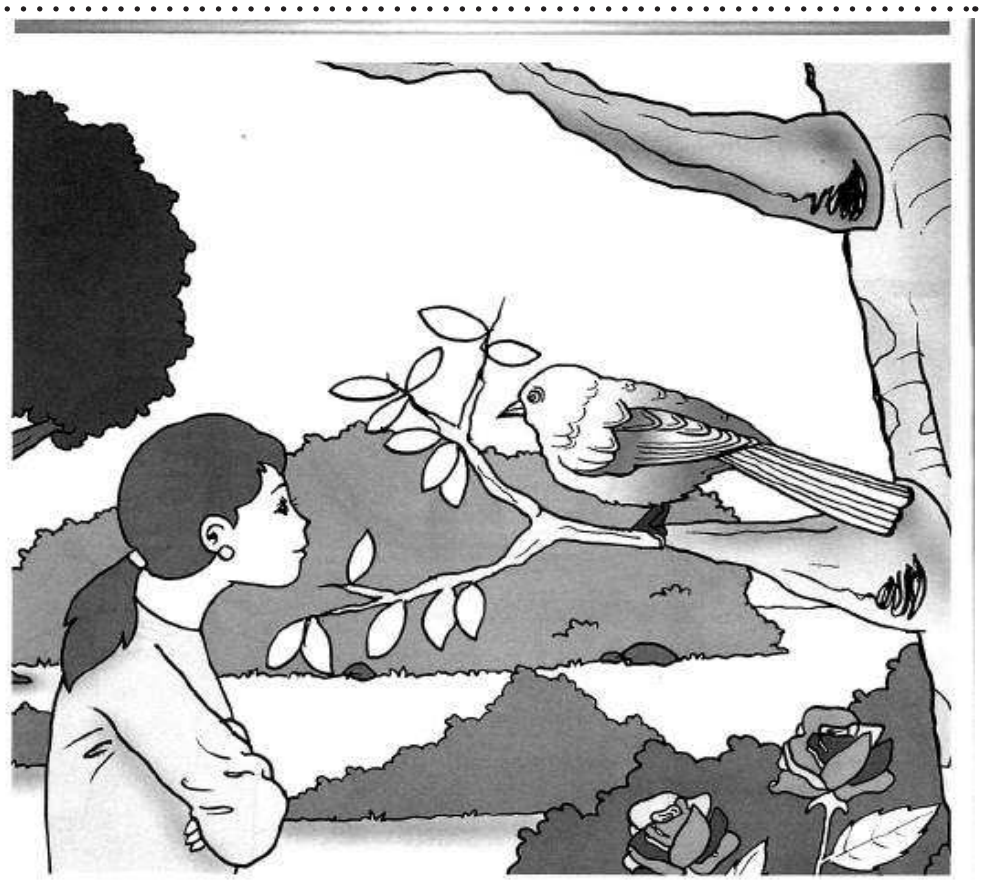

ⵜⵅⵜⵖ ⵖⵔⵉⵏⵣⵙⵓ ⵙ ⵜⵖⵓⵜⵉⵜ, ⴰⵓ ⵅⵉⵓ ⵜⵜⵔⵖⵓⵓⵖⵙ. ⵉⵔⵉⵔ, ⵜⴰⵎⵜ ⵍ ⵙⵙⵉ ⵉⵎⵉⵉⵔⵅⵉ, ⵜⵉⵏ ⴰⵓ:

- ⵉⵎⵉⵔⵅⵉ ! ⵖⵓ ⵜⵄⵄⴰⵅⵜ ⵔⵓⴰ ⵏ ⵜⵍⵍⵖⵓⵉ ? ⴰⵓ ⵔⴰ ⵜⵛⵜⵜⴰⵜ ⵉⵓⵅⴰⵓⵏ ⵓⵅ ⵜⵉⵅⴰⵍⵉⵏ ⴰⵓ ⵜⵉⵔⵓⵉⵉⵏ !

ⵉⵓⴰⵓ ⴰⵓ ⵏ ⵉⵎⵉⵉⵔⵅⵉ :

- ⵖⵓⵖⵙ ⴰ ⵖⵔⵉⵏⵣⵙⴰ, ⵅⵅⵉⵏ ⴰⵓ ⵓⵍⵍⵖⵓⵉⵉⵢ ⵔⵖ ⴰⵓⵓ, ⴰⵓ ⵓⵔⵖⵢⵅ ⴰⵄⵄⴰⵙⵙⴰ ⵏ ⵜⴰⵓⵍⴰ ⵉⵍⵖ ⴰⵏ ⵅⵅⵏ ⵔⴰⴰⵔ ⵛⵜⵜⴰⵍ ⵉⵢ ⵜⵅⵅⵔ ⵜⵅⵓⵓⵜ.

ⵜⵏⵏⵖ ⵖⵔⵉⵏⵣⵙⴰ ⴰⵓ ⵜⵎⵎⵉⵅⵉⵉⵎ ⵅⵅⵓ ⵉⵍⵏⵏⵉⵅⵍ, ⵓⵉⵢ ⵏ ⵜⵙⵏⵏ ⵙⴰⵜ ⵜⵎⵎⵍⵉⵉⵜ ⵣ ⵙⵙⵉ ⵖⵍⵏⵏⵉⵅ.

ⵜⵓⴰⵄⵓⴰ ⵜⵜ ⵖⵔⵉⵏⵣⵙⴰ:

- ⵜⴰⵎⵎⵍⵉⵉⵜ ! ⵙⵖⵣⴰⵔⵜ, ⵄⵔⵔⵉ ⵖⵓ ⴰ ⵜⵓⵔⴰⵓⵜ ⵄⵓⴰ ⵍ ⵜⵍⵍⵖⵓⵉ, ⵉⵓ ⴰ ⵔⴰ ⵜⵜⵉⵓⵉⵓⵜ ⴰⵓ ⵜⵙⵙⵙⵜ ⵎⵎⵢ ⵖⵍⵏⵏⵉⵅ ⵓ ⵍⴰⵙⵙⴰⵉ !

ⵜⵓⴰⵓ ⴰⵓ ⵏ ⵜⵎⵎⵍⵉⵉⵜ :

- ⵜⵜⵢⴰⵜ, ⴰⵓ ⵜⵜⵣⴰⵙⴰⵓⵢ ⴰⵍⵏⵏⵉⵅ ⵓ ⵖⵍⵏⵏⵉⵅ, ⵔⴰⵛⵛ ⴰⵓ ⵓⵔⴰⵓⵢ ⵜⴰⵍⵍⵖⵓⵉ ⴰⵛⵔⵖ ⴰⵓ ⵓⵛⵔⵖⵓⵢ ⴰⵛⵢⵖⵓ, ⴰⵓ ⵅⵉⵓ ⵓⵔⴰⵓⵢ ⵜⴰⵛⵛⵜ ⵉ ⵖⵅⵅⴰⵍ ⵉⵛⵛ ⵜⵜ ⵢⵜ ⵅⵉⵓ ⵉⵓⵔⵓ ⴰⵓⴰⵣⵅⴰⵓ.

QUEL STATUT POUR L'AMAZIGHE DANS LA NOUVELLE CONSTITUTION MAROCAINE?

Par Le Professeur:
AHMED BOUOUD

I–Langue : pourquoi l'amazighe n'accéde pas à l'officialité ?

1–Définitions :

la langue est un système de signes doublement articulés (éléments de linguistique générales, A.Martinet); depuis Ferdinand de Saussure, la parole est l'utilisation effective du système de la langue par les locuteurs d'une langue ;

la langue a au moins deux fonctions sociales fondamentales : la communication entre ses usagers et leur identification ; elle sert de marqueur identitaire de l'individu qui la parle et ses appartenances sociales , culturelles, professionnelles, religieuses et ethniques.

2– la langue naturelle est une langues parlée (in vivo) dans le monde qui s'est formée spontanément à partir d'états de langue antérieurs selon le principe de l'évolution; alors la langue artificielle (ou langue construite ,comme l'espéranto) a été créée consciemment (in vitro) par des individus pour servir de langue de communication. Certaines d'entre elles sont devenues de langues officielles de certains états dans le monde.

3– la langue est dite vivante lorsqu'elle est utilisée oralement par des personnes dont elle est la langue maternelle, ou par une communauté suffisamment nombreuse, ayant une vitalité linguistique plus ou moins importante. On appelle langue morte (ou éteinte) toute langue qui n'est plus pratiquée oralement comme langue maternelle par ses locuteurs (n'ayant pas de vitalité linguistique), mais qui peut être encore utilisée dans certains domaines de la religion, comme le latin, le grec ancien; de nos jours, il est possible de « ressusciter » et de revitaliser des langues considérées comme mortes, c'est le cas de l'hébreu.

La langue vivante varie généralement selon le lieu géographique (régiolecte ou géolecte), le milieu social (sociolecte) , les locuteurs (idiolecte) ,le temps (acrolecte) et selon le sexe (sexolecte).

4– la langue maternelle est la langue que l'individu a apprise dans son enfance au cours de son apprentissage et de sa socialisation par le langage ; c'est la première langue qu'un enfant apprend. Dans certains cas, lorsque l'enfant est éduqué par des parents parlant des langues différentes ,dans des couples mixtes, il est capable d'acquérir ces deux langues simultanément et chacune pouvant être considérée comme une langue maternelle, lui accordant alors le statut du bilingue.

5– La langue natale , en linguistique , les termes de langue maternelle et de langue natale sont souvent utilisés sans distinction, elle est définie comme "le premier moyen d'expression acquis pendant l'enfance, par lequel l'enfant se socialise , elle est l'expression d'une identité ; alors que la langue maternelle est l'expression d'une culture.

6–Une langue véhiculaire (lingua franca) est une langue de communication entre locuteurs utilisant des langues différentes, les langues liturgiques et les koinés jouent souvent le rôle du code commun de certaines communautés plurilingues unies par une même religion, ou même par la variété d'une même langue.

La langue vernaculaire est parlée localement par une communauté linguistique , elle sert de langue locale et s'emploie souvent en opposition avec le terme de langue véhiculaire , avec un sens proche d' autochtone ou d'indigène .

7. Une langue de culture est une langue qui a un statut privilégié dans un pays sans qu'elle ne soit sa langue officielle, elle est le substrat de l'ancienne puissance colonisatrice (comme le français) ou la langue liturgique d'une majorité de la population (comme l'arabe) ;

donc , au vu de ces définitions , on peut avancer que l'Amazighe est une langue de communication, vivante, maternelle , naturelle, vernaculaire et de culture ; tout en se demandant pourquoi lui refuser l'officialisation au même titre que la langue arabe, et ses variantes, avec lesquelles elle coexiste toujours.

II–Droit

1–protection juridique :Quelle langue protéger?

La non–reconnaissance juridique d'une langue la confine et la relégue à la sphère des relations individuelles et privées (vernaculaire), une intervention de l'État choisit et promouvoit la langue qui fera l'objet d'un aménagement linguistique et d'une plannification politique.Cette intervention peut porter sur une langue minoritaire, sans vitalité linguistique et sans historicité, afin de la réhabiliter. Il y a des situations où l'État décidera de faire porter l'aménagement à la fois sur la langue majoritaire et la langue minoritaire pour les besoins d'une paix linguistique.

2–statuts

Le statut d'une langue fait penser inconsciencemment au caractère officiel ou non officiel de celle–ci, parce qu'il s'agit d'un statut privilégié, prestigieux s'il ne demeure pas symbolique.

a–La langue officielle est la langue utilisee dans le cadre des activites officielles, administratives et les différents pouvoirs de l'Etat :legislatif, exécutif, et judiciaire,elle est precisee dans la constitution , sinon elle est rédigée dans cette même langue ; par cet acte, l'Etat favorise une quelconque langue en la proclamant officielle, du même coup elle s'engage à l'utiliser dans toutes ses activités.

Parmi les langues du monde , quelques unes seulement accédent au statut de langue officielle d'un ou de plusieurs États, ces langues peuvent être autochtones ou importées par un régime colonial ;de plus, il est à noter qu'il existe des pays n'ayant qu'une seule langue officielle, avec la possibilité de faire coexister néanmoins de nombreuses langues , nationales et régionales, parlées sur son territoire.

Comme il est aussi possible d'accorder le statut de co–officialité, à deux langues voire à trois ou quatre, avec l'engagement de l'État de les utiliser toutes, sans descrimination aucune: l'égalité du statut juridique pour éviter toute prédominance de l'une par rapport à l'autre et une répartition équitable sur le territoire; ceci nous offre trois possibilités:

a–rendre les deux langues co–officielles sur tout le territoire national (principe de personnalité), le cas du Canada.

b–séparer les langues sur le territoire au moyen de l'unilinguisme (principe de la territorialité); c est le ca de la Suisse.

c–rendre une seule langue officielle partout et imposer le bilinguisme sur une base régionale (formule mixte qui réunit le principe de personnalité et celui de la territorialité), c est le cas de l'Espagne.

Ce statut de co–officialité confère aux citoyens le choix d'utiliser l'une ou l'autre des langues officielles dans leurs rapports avec l'État. Ce choix de la langue employée constitue un droit pour les individus(liberté linguistique) et une obligation pour l'État de veiller à une egalité, par l'institutionnalisation d'une politique de bilinguisme officiel qui reconnait, par la Constitution, l'égalité juridique de deux ou plusieurs langues sur le même territoire; ce qui fait distinguer :

a–Les États bilingues pratiquant un bilinguisme fondé sur les droits personnels, non territorialisés: Canada, Norvege, Tchad, Malte…

b–Les États bilingues pratiquant un bilinguisme fondé sur les droits personnels territorialisés: Finlande,

c–Les États bilingues pratiquant un bilinguisme fondé sur les droits territoriaux: Belgique, Suisse ….

Ainsi la langue officielle s'impose à tous les services officiels de l'État : les ministères, le parlement, les organes du gouvernement, administrations, tribunaux, registres publics, documents administratifs, etc.., ainsi qu'à tous les établissements privés qui s'adressent au public.Statiquement, la moitié des pays du monde disposent au moins d'une langue officielle, d'autres ne reconnaissent qu'une seule langue officielle (la France, l'Albanie), alors que certains pays possédent plusieurs langues officielles (la Finlande, la Suisse, le Canada, le Luxembourg, la Belgique …); de même qu'il y a plusieurs pays, qui accordent l'officialité à une region (l'Italie, l'Espagne, les Pays–Bas …), c'est–à–dire qu'il y a une langue officielle pour le pays, mais d'autres langues sont co–officielles dans certaines régions. Parmi ces langues officielles à vocation régionale, on releve quelques exemples :

l'occitan est une langue officielle régionale en Espagne,en Catalogne,co–officiel avec le catalan et l'espagnol. Le basque est une langue officielle régionale en Espagne,co–officiel avec l'espagnol, Le cantonais est une langue officielle régionale de Chine, Le galicien est une langue officielle régionale d' Espagne ,co–officiel avec l'espagnol . Le gallois est une langue officielle régionale du Royaume–Uni,co–officiel avec l'anglais. Le romanche, langue officielle régionale de Suisse , co–officiel avec l'allemand, le français et l'italien.

Enfin, il existe certains pays qui ne prévoient pas, dans leur Constitution ,de langue officielle qu'en pratique , de fait , et non pas de droit , c'est le cas du Mexique, du Chili,de l'Éthiopie,de la Tanzanie, de la Suède…

Parmi les langues officielles les plus répandues dans le monde :

–L'anglais est une langue officielle d' Afrique du Sud ,Australie, Canada (avec le français),États–Unis ,Royaume–Uni …

– L'arabe est une langue officielle d' Algérie ,Arabie saoudite ,Bahreïn, Égypte ,Émirats arabes unis, Irak, Jordanie,Koweït ,Liban ,Libye ,Maroc ,Mauritanie ,Oman ,Palestine ,Qatar ;Somalie, Soudan (avec l'anglais) ,Syrie,Tchad (avec le français) , Tunisie ,Yémen…. dans ces pays arabes, la langue officielle est l'arabe littéral alors que la langue maternelle est un arabe dialectal (langue vernaculaire ,ayant évolué localement) ou même une langue différente (le tamazight ou le kurde).

–L'espagnol est la langue officielle d'Argentine,Bolivie ,Chili,Colombie,Cuba, Équateur,Espagne,États–Unis (co–officiel avec l'anglais), Mexique,Pérou,Salvador, Uruguay, Venezuela…

–Le français est une langue officielle du Canada,Cameroun,. Mauritanie,Monaco, Sénégal , Suisse …

b–Une langue nationale est considérée comme propre à une nation ou à un pays, sa définition varie selon les pays ;elle est la langue d'une entite politique, sociale et culturelle ; toutes les langues d'un pays, parlées comme langues maternelles par les natifs, ont ce statut Dans certains pays, une langue peut avoir un statut de langue nationale , reconnue par le gouvernement ou par la loi , cette notion se confond parfois avec celle de langue officielle .

Dans le cas d'une langue nationale, l'État ne s'engage pas à utiliser cette langue, mais d'en assurer la protection et la promotion, puis d'en faciliter l'utilisation par les citoyens, c'est–à–dire , par cet acte, en pratique, il reconnaît que le groupe n'est pas une simple minorité linguistique et que le statut de langue nationale est inférieur à celui de langue officielle.

Par exemple, en Suisse, les trois langues officielles sont l'allemand, le français et l'italien, se trouvent en co–présence avec les langues nationales qui sont l'allemand, le français, l'italien et le romanche; ce qui veut dire aussi qu'une langue nationale peut aussi être une langue officielle. De même qu'au Sénégal, le gouvernement favorise l'enseignement du wolof en tant que langue nationale, mais tout en utilisant le français comme langue officielle dans l'administration.

En Afrique, les langues officielles sont généralement des langues utilisées par l'administration ou les écrits, alors que les langues nationales sont généralement des langues orales et véhiculaires.. Le Mali dispose de treize langues nationales : le bambara, le bobo, le bozo, le dogon, le peul, le soninké, le songhai, le sénoufo–minianka, le tamasheq, le hasanya, le kasonkan, le madenkan et le maninkakan. , aussi le Sénégal en possède six : le wolof, le sérère, le poular, le mandingue, le soninké et le diola.

En Europe , le cas de la Belgique est édifiant avec trois langues, à la fois officielles et nationales : le néerlandais, le français et l'allemand ; territorialement ,elle est divisée en quatre régions linguistiques française, néerlandaise, allemande et bilingue de Bruxelles–Capitale .

c–Une langue régionale est une langue qui, dans le cadre d'un État, diffère de la langue officielle et dont les locuteurs posent le problème de son statut à côté de la langue officielle.

Elle est parfois reconnue et protégée par l'administration régionale ou par l'État , ou c'est le contraire qui prévaut : l'État ne reconnaît que la langue officielle de l'État, comme c'est le cas pour les langues régionales de France. Ces langues sont alors sans statut, même si leur usage n'est pas interdit .La plupart des États européens reconnaissent les langues régionales, et leur accordent un statut, comme c'est le cas de tous les pays limitrophes de la France, comme la Belgique, le Royaume–Uni, l'Espagne, l'Italie, la Suisse, et l'Allemagne . Ces langues appelées transfrontalières sont parfois reconnues des deux côtés de la frontière, ou seulement d'un seul côté, comme c'est le cas du basque ou du catalan qui ont un statut en Espagne mais pas en France.

Une langue minoritaire n'est pas forcément régionale, c'est le cas la langue arabe en France , elle est minoritaire sans être identifiée à un territoire.

III– la diglossie : on parle de diglossie pour désigner l'état dans lequel se trouvent deux variétés linguistiques coexistant sur un territoire donné et ayant des statuts et des fonctions sociales distinctes, l'une étant qualifiée comme supérieure et l'autre inférieure au regard de leurs usagers ; les deux variétés , en compétition , peuvent être des dialectes issues d'une même langue ou bien elles appartiennent à deux langues différentes. Elle a été utilisée et développée pour la differencier du terme de « bilinguisme », qui est envisagé ainsi du point de vue de l'individu qui est capable de mobiliser plusieurs variétés de langage ;au contraire, la diglossie est un phénomène sociétal, caractéristisée par la coexistence et la répartition socialement codifiée de plusieurs variétés ; en principe , il existe des situations de diglossie avec ou sans bilinguisme, comme il existe des blinguismes avec ou sans diglossie.

Au Maroc, on assite à la juxtaposition de deux variantes d'une même langue : l'arabe ; l'arabe classique dont l'usage est limité aux médias étatiques et à l'école, langue de prestige et de culture , reconnue comme langue officielle ; l'arabe dialectal, populaire; langue d'usage quotidien, dans le milieu familial et dans le milieu public , non reconnue et ne jouit d'aucun statut officiel.

Aujourd'hui, après la revalorisation de l'Amazighe, langue ancestrale des marocains , sa reconnaissance par les pouvoirs en place (création de l'IRCAM) , son introduction dans les médias (canal 8), son enseignement à l'école , sa constitutionalisation (discours royal du 9 Mars 2011) , il est permis de revendiquer et d'accorder le statut de langue officielle à l'Amazighe , pour consolider ces aquis , puisqu'elle est une langue vivante du seul fait qu'elle est pratiquée et parlée par une population fort importante sur un espace géographique bien délimité. ; d'autant plus qu'on dispose de plusieurs experiences de par le monde, aussi bien en Europe (la Belgique, le Canada, l'Espagne, la Suisse) qu'en Afrique, que nous pouvons mettre à profit pour réaliser un amenagement des langues propres au Maroc et qui répond à sa réalité linguistique , sans pour autant réinitialiser une relation diglossique entre l'Amazighe et l'Arabe.

Webographie, notre source principale, Encarta et wikepedia.

Ahmed Bououd., Rabat 28 Avril 2011.
bououd1@yahoo.fr

العالم الأمازيغي
LE MONDE AMAZIGH
ⵜⵉⵏⵎⵍⵍⴰⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵓⵔⵜⵜⵓⵏ

LA REVUE DES DEUX RIVES
L'ENSEIGNEMENT DE LA LANGUE AMAZIGHE AU MAROC ET EN ALGÉRIE : PRATIQUES ET ÉVALUATION
sous la direction de Michel Quitout & Marielle Rispail
EUROPE-MAGHREB
L'Harmattan

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 132 / Juin 2011-2961 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

Le Congrès Mondial Amazigh demande l'ouverture d'une enquête dans le but de stopper la violence au sein des universités

Dernièrement l'Etat marocain a mené une campagne de répression contre les manifestations pacifiques organisées par le Mouvement du 20 février dans toutes les villes et campagnes qui ont réagi à la dynamique de contestation créée par ce mouvement de jeunesse.

Le Congrès Mondial Amazigh en tant que composante soutenant et s'engageant dans cette dynamique depuis ses débuts déclare ce qui suit :

• Sa contestation de la violence et de la répression injustifiées dont les autorités sécuritaires ont fait usage à l'encontre de M. Brahim Ben Lahoucine Outalat, Président du Congrès Mondial Amazigh et de l'ensemble des militant du Mouvement du 20 février lors de la manifestation pacifique organisée le 29 mai 2011 dans la ville de Tiznit ;

• Sa dénonciation de la violence sauvage à laquelle l'Etat a fait recours, usant de différents moyens de répression, contre les manifestation du Mouvement du 20 février les 22 et 29 mai dans toutes les villes et régions du Maroc ;

• Son affirmation que l'approche sécuritaire et les méthodes makhzéniennes caduques telles les menaces et les arrestations ne peuvent qu'entraîner des conséquences négatives quant au devenir et à l'avenir de la patrie ;

• L'intensification de la sensibilisation et de la résistance pour faire du 05 juin 2011 une journée nationale de militantisme et de contestation contre la répression des manifestations pacifiques du 22 mai 2011 ;

• La désobéissance civile et le boycott du vote relatif à la future constitution dans le cas où la langue amazighe n'est pas inscrite comme langue officielle et si les principes relatifs aux droits et aux libertés ne sont pas constitutionnalisés ;

• Sa vive inquiétude quant à la répression qui vise les militants du Mouvement Culturel Amazigh au sein des universités. Répression qui est l'œuvre de groupuscule dit « Annahj Addimouqrati Al Qaidi – programme d'étape », particulièrement au sein des universités d'Errachidia, Taza et Meknès ;

Outre le Congrès Mondial Amazigh demande :

• L'ouverture d'une enquête par les autorités compétentes dans le but de stopper cette escalade qui vise le combat amazigh au sein des universités ;

• La sortie de l'Etat marocain de sa neutralité négative et de sa position de spectateur vis-à-vis de ce qui se trame contre les étudiants amazighs au sein des universités.

Le Congrès Mondial Amazigh rappelle à l'ensemble des associations et activistes au Maroc et à l'étranger que le prochain congrès sera organisé dans la région du Souss les 25, 26 et 27 novembre 2011.

❊ Le Bureau Mondial.

Le CMA interpelle le Parlement Européen

Objet : MAROC, REPRESSION ET POLITIQUE DE VOISINAGE

Mesdames et Messieurs les Eurodéputés,

Nous joignons ci-après notre dernier communiqué de dénonciation de non respect des droits de se manifester pacifiquement par les autorités marocaines qui ont utilisé une violence inouï et dont a été victime notre président du Congrès Mondial Amazigh, M. Brahim Benlahoucine.

Nous vous informons que les autorités marocaines ont libéré dernièrement divers prisonniers politiques et ont exclu complètement les deux prisonniers politiques amazighs, Mustapha Oussaia et Hamid Ouadouch, objet d'un procès préfabriqué et privés de leur droit de recourir à la cour suprême de la justice (dont nous vous avons déjà signalé dans notre courrier du 24 février 2010).

Nous vous prions de vous demander de formuler une résolution explicite en faveur des droits des citoyens marocains en général, et des amazighs en particulier (qui forment la grande majorité de la population) à l'instar de celle des Nations Unies. Une résolution ferme de respect des droits de l'homme et des manifestations pacifiques de la part des autorités marocaines et qui s'inscrirerait dans votre nouvelle politique européenne de voisinage, celle de conditionner vos aides aux partenaires qui s'engagent sur le terrain dans la voie de la démocratisation (et non pas sur des discours et des intentions obsolètes!!!) .

Une démocratisation qui ne pourrait se faire qu'en reconnaissant prioritairement la langue autochtone des amazighs comme langue officielle comme l'avait recommandé les conclusions de CERD des Nations Unies cet été dernier (dont nous vous joignons la copie en pièce jointe).

Nous vous prions de croire à l'assurance de nos sentiments les meilleurs

❊ Rachid RAHA
Vice-président du CMA.

L'Observatoire Linguamón de la Langue amazighe célèbre le « Printemps amazigh » à Barcelone

Dans le cadre des célébrations du 31 ème anniversaire du Printemps Amazigh, l'Observatoire Linguamón de la Langue Amazighe (OLILA) a organisé une journée d'études et d'activités culturelles et linguistiques le samedi 14 mai 2011 à Barcelone. Avec une table ronde sur le théme de la situation actuelle de la langue et de la culture amazighes en Afrique du Nord et ses projections dans l'avenir. A la dite table ronde, modéré par Hassan Akioud, ont pris part Abdellah Boumalik, Rachid Raha, Kaîssa Ould-Braham et Asmaa Aouattah. M. Thomas fortuny, président de l'Internationale Touarègue a parlé de la question des touarègues.

L' (OLILA) est un organisme catalan qui travaille dans les domaines de la recherche, de l'enseignement et de la divulgation de la langue et de la culture amazighes. Il a été créé en 2007 grâce à une convention-cadre de collaboration entre Linguamón – Maison des Langues, l'Université Autonome de Barcelone, l'Université de Barcelone et l'Université de Cadix. L'OLILA a pour objectif d'atteindre une plus grande visibilité de la langue et de la culture amazighes dans la société catalane. Actuellement, il est dirigé par le chercheur Carles Castellanos.

❊ OBSERVATOIRE LINGUAMÓN DE LA LANGUE AMAZIGHE (OLILA)
LINGUAMÓN – CASA DE LES LLENGÜES
EDIFICI MEDIA-TIC
C. ROC BORONAT, 117, 2N PIS
08018 BARCELONA
TÉL.: (+34) 932 689 073
EMAIL: OLILA@LINGUAMON.CAT

AWAL IDDEREN

محمد بسطام
bastam56@gmail.com

مابعد تعديل الدستور

إذا كان الخطاب الملكي ليوم 9 مارس 2011 قد اعتبر الأمازيغية في صلب الهوية الوطنية، وإذا كانت الجمعيات والتنسيقيات الأمازيغية، من خلال بياناتها ومذكراتها المقدمة للجنة المعنية، أو الموجهة للرأي العام، قد أكدت وتشبثت بأمازيغية المغرب وبترسيم اللغة الأمازيغية، وبترسيم حرفها وتوحيدها ومأسستها، وإذا كانت بعض الأحزاب السياسية قد انضمت إلى قائمة المساندين لهذه المطالب الأمازيغية وإذا افترضنا أن الوثيقة الدستورية المنتظرة قد استجابت وتضمنت الجوهري مما هو مطلوب دسترته بشأن هويتنا ولغتنا الأمازيغية، فهل يمكن أن نتحدث بعد ذلك عن الوضعية الطبيعية والمريحة لهذه الهوية وهذه اللغة؟ بمعنى هل سيتوقف النضال المدني الفكري والإبداعي والحقوقي للحركة الأمازيغية أم سيتجدد؟ وإذا تم التفكير في تجديد آليات النضال فوفق أية استراتيجية؟ فهل ستظل الأمازيغية تستجدي «الصدقات» الموقفية للجهات الوصية والموازية لها؟

أعتقد أنه حتى لو افترضنا أن الأمازيغية في وضع مريح دستوريا، فإن إشكاليات الأجرأة والتفعيل سوف تتطلب نفسا طويلا واستراتيجية أخرى ممن يعقلون داتهم وعلة وجودهم، حسب التعبير الفلسفي الفارابي، لأنه ستكون هناك معارك من نوع آخر على مستوى مقاومة «مسامير الميدة» المتموقعين في الدواليب الإدارية والبرلمانية والجماعية حيث تمارس أساليب الفرملة، مما يفرض علينا أن ندرس خططنا المستقبلية وفي استقلالية تامة عن الجهات التي ما فتئت تمارس ببعضنا الراديكالية الشفوية واستصدار المواقف «المعارضاتية»، في الوقت الذي تقوم هذه الجهات الراديكالية «جدا» بنفس الأساليب المكرسة للعروبة ومشتقاتها المشرقية من خلال نفس الجهاز المفاهيمي الذي «توافق ؟؟»

عليه « الرجعي» و «التقدمي»، فهل سنعتمد على ما راكمناه كحركة أمازيغية ونشارك به في تدبير الشأن العام لنتمكن من وضع أمور الأمازيغية في نصابها في حالة تحقق ما كنا نطالب على مستوى الدستور؟ أم سنستحلي الهامش كعادتنا، ونفتعل مقاطعة غير ذكية لنتخلص من المشكل بسهولة حتى يقول الطرف المعارض «دائما» عنا تقدميون؟ هذه ليست دعوة لقول «العام زين»، وإنما للتفكير كأسلوب يعبر عن وجودنا الفعلي .

بني اعياط/أزيلال : الشعب ينادي بالديمقراطية والمجلس القروي يتشبث بالشراهتقراطية

* صالح الحضري - فرنسا

مما لا شك فيه، هو أن حركة 20 فبراير هي الوجه الآخر لمغرب الغد، لمغرب المستقبل، لمغرب التغيير الحقيقي، لمغرب العدالة الإجتماعية و الحرية و الكرامة و سيادة الشعب، و هذه السيادة هي الديمقراطية الحقيقية التي سيضمنها الدستور المقبل.. هذا المغرب الذي يحوي زعماء و رواد و قادة المستقبل بعدما فشلت جميع السياسات و عم الفساد و المحسوبية و الزبونية و الرشوة و الفقر و الأمية... و في الوقت الذي يعرف فيه المغرب رياح المطالبة بالتغيير الحقيقي، نلاحظ بأن السلطات المحلية التي تورطت بشكل فظيع في مهزلة الحساب الإداري و التي نجت بجلدها و لم تتخذ في حقها أية عقوبة أو متابعة أو تحقيق أو انتقال ما دامت قائمة بذاتها، مستمرة في عبثها ... و المجلس القروي الذي طالبته شبيبة بني اعياط بالرحيل يوم 8 مارس، نلاحظ أن هذه الجهات خارجة عن الزمن المغربي... فالسلطات المحلية استجابت مؤخرا لدعوة المواطن ب.ب.م، الذي لم يدخر جهدا من أجل إكرام سلطاتنا المحترمة أحسن ما يكون الإكرام و الضيافة، ترى، ما هي الغاية من هذا الجود و الكرم؟ من هذا الإهتمام و الإعتبارو التناغم؟ ألا يوجد فقراء و مساكين و يتامى في البلد، يستحقون هذا الإطعام؟ ضحكت حين قال أحد المرافقين لوفد السلطة المحلية : تهلى فينا الحاج و هو يصف الوصفات المقدمة ... في المقابل، اجتمع أعضاء المجلس القروي لجماعة بني اعياط إقليم أزيلال ، أعني الأغلبية المتعبة [بفتح العين] المتعبة [بكسر العين] و التي التحق بها المرشح التائه ... على متن سيارة 4/4، بمنزل أحد المستشارين الموالين للرئيس ، هل اجتمع المجلس من أجل مصلحة الجماعة التي تعاني من ويلات التهميش و الإقصاء و المخدرات و البيئة و البطالة و القمع و المتابعات القضائية ؟ لا، وألف لا، بل لمساندة و تعزية و تقوية المستشار المضيف.. المساندة التي كلفت الرجل الأول بجمع التوقيعات و الإتصال بإحدى المنابر الإعلامية التي نحترمها، لتكذيب الخبر/الزلزال الذي نفضل عدم الغوص فيه، إحتراما للمشاعر و لأخلاقياتنا ... اللهم استر عوراتنا و أمن روعاتنا، و لا تجعل الدنيا أكبر همنا... و من باب التساؤل، لماذا لم يتحرك السيد الرئيس بنفس الحماس لجمع التوقيعات في قضية الشاب، المرحوم خ.س؟ في قضية المتابعين في مسألة رمي الأزبال؟ في مشاكل الأراضي السلالية لدوار فرغص التي تتعرض لجميع أنواع النهب و التفويت؟ في جرائم تجارة المخدرات؟ في مشكل محرك الماء بأيت يحيى؟ في غياب الملاعب و المرافق الرياضية و هو من رأى الأطفال يلعبون بين أحضان المزابل؟ لماذا لم يستنكر الرئيس الإهانة التي تعرض لها المواطنون من طرف القائد الأسبق الذي تسبب في الأحداث التي عاشها المركز يوم قضية رمي الأزبال بعدما هاجمهم بوابل من الكلمات الساقطة ؟ و من هنا نساءل السلطات المحلية و المجلس القروي : ما سر هذه الشراهة؟ ألا تخجلون من أنفسكم؟ الشعب ينادي بالديمقراطية و أنتم ضد التيار، خارج الزمن المغربي، تتشبثون بالشراهتقراطية؟ أكيد أنكم لا تواكبون الركب و لم تستوعبوا الخطاب الملكي و مطالب حركة 20 فبراير التي ترفض ما تعرض له آباءنا و أمهاتنا من قهر و قمع و فقر و استبداد و جهل و صمت و إهانة .. أخيرا، أتمنى أن يتفضل السيد العامل بقراءة هذا الكتاب المتواضع، لجعل حد لمثل هذه الإنزلاقات التي نعتبرها حملة إنتخابية سابقة لأوانها...

الحاجة إلى إصلاح مهنة المحاماة

* احمد ابادرين محام بهيئة مراكش

قررت التعاضدية العامة لهئات المحامين بالمغرب التشطيب على عضوية منخرطيها المحامين المنتمين لهيئة المحامين بمراكش.

وكانت التعاضدية قد بعثت برسالة إلى منخرطيها المحامين المنتمين لهيئة مراكش مؤرخة في 27/10/2010 جاء فيها بأن المجلس الإداري للتعاضدية تبين له ب (أنكم لم تؤدوا واجبات اشتراككم عن نصف سنة 2009 وعن كامل سنة 2010 بالنسبة للتغطية الصحية، كما أنكم لم تؤدوا أي واجب اشتراك في الصندوق المستقل للتعويض عند الوفاة عن سنتي 2009 و 2010 رغم جميع المحاولات التي قام بها المجلس من خلال إيفاد لجنة من بين أعضائه قامت بزيارتين لمجلس هيئة المحامين بمراكش لكن دون جدوى... وبناء عليه فإننا نبلغكم بتوقيف استفادتكم من خدمات التعاضدية وندعوكم إلى تسوية وضعيتكم تجاه التعاضدية).

وتوصل المحامون بهيئة مراكش برسالة من التعاضدية مؤرخة في 26/03/2011 جاء فيها أنه: (عملا بمقتضيات المادة 43 من النظم الأساسية للتعاضدية والمادة 6 من ضابطها الداخلي، وبناء على مداولات المجلس الإداري للتعاضدية في اجتماعه المنعقد بتاريخ 26 مارس 2011، يؤسفنا إخباركم بأنه تقرر التشطيب على عضويتكم من التعاضدية ابتداء من نفس التاريخ).

وكان المحامون المنتمون لهيئة مراكش وعائلاتهم محرومين من التغطية الصحية منذ سنتين الشيء الذي دفعم إلى رفع عرائض خلال شهر ابريل 2011 للمطالبة بالافتحاص المالي لهيئتهم لمعرفة مكامن الخلل في التدبير المالي وهو الخلل الذي كان من نتائجه حرمانهم من الاستشفاء ومن التأمين عن المسؤولية المهنية، ويبدو أن مجلس الهيئة لا زال لم يتخذ أي قرار في الموضوع كما أن النيابة العامة ولا وزارة العدل ولا وزارة المالية ولا وزارة التشغيل باعتبارها راعية أنظمة التعاضد ولا المجلس الجهوي للحسابات لم يحرك أي منهم ساكنا.

وكانت عريضة المطالبة بالافتحاص المالي تتضمن ما يلي: (أن مجموع المداخيل عن سنتي 2009 و 2010 بلغت 7.557.981,06 درهما وأن كتلة الأجور لا تتعدى 11% من هذا المبلغ. فإننا نريد أن نعرف كيف تصرف المجلس في هذه الميزانية دون إعطاء الأولوية لواجبات الاستشفاء والتأمين عن المسئولية).

وزارة المالية لا تقوم بدورها في مراقبة أوجه صرف واجبات حقوق المرافعة التي تحول لمجالس الهيئات ولم يتم الكشف عن المبالغ التي تم تحويلها من الحساب البريدي إلى حسابات التسيير منذ إحداث هذا الرسم وترتيب المسئوليات. (النص الذي ينظم حاليا هذا الرسم هو قانون المالية لسنة 1984 المنشور بالجريدة الرسمية بالعربية عدد 3730 مكرر الفصل 66 وينص على أنه (يدفع كاتب الضبط رسم المرافعة في نهاية كل شهر إلى أمناء مختلف نقابات المحامين «يقصد هيئات المحامين»... وتخصص الهيئات هذه المبالغ لسد حاجات مشاريع الاحتياط والمساعدة العاملة تحت مراقبتها. ويمكن أن تطلب وزارة المالية اطلاعها على محاسبة «نقابات» المحامين...).

وقد سبق لي أن أشرت في مناسبات أخرى أن القانون المنظم لمهنة المحاماة لا يتضمن أي ضابط تضبط بموجبه مالية الهيئات بالرغم من أنها تكتسي صبغة المال العام. ولذلك فإن الحاجة ملحة في مراجعة القانون المنظم لمهنة المحاماة تلبية للمطالب التي رفعها المحامون خلال المظاهرة التي نظموها ببهو بلدية مكناس عند الجلسة الافتتاحية لمؤتمر جمعية هيئات المحامين بتاريخ 19 ماي 2005.

هنالك جوانب أخرى تتطلب المعالجة القانونية منها ضرورة تحديد صلاحيات الجمعية العمومية تفعيلا لمبدأ المراقبة والمساءلة، وإحداث مجلس وطني للهيئات Conseil National des Barreaux من مهامه تمثيل المحامين وهيئاتهم لدى المؤسسات العمومية وتوحيد قواعد ممارسة المهنة والتكوين المهني والمستمر للمحامين، وضبط تسجيل المحامين الأجانب.

وسيكون المؤتمر الذي سينعقد بأكادير أيام 26، 27، 28 ماي 2011 مناسبة لتعميق النقاش حول إصلاح المهنة وضبط آليات اشتغال أجهزتها بطرق ديمقراطية وشفافة.

موجة الإحتجاجات تتسارع بطاطا

طاطا:من صالح بن الهوري.

دعا ناشطون باقليم طاطا الى حل معضلة البطالة وازمة نقص عدد الاطباء وارتفاع اسعار فواتير الماء والكهرباء والمواد الاساسية والتوزيع العادل لبطائق الانعاش،وشهد الاقليم حراكا احتجاجيا للمطالبة باصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسسية.وطالبت تنسيقية المعطلين حاملي الشواهد باقليم طاطا بتمكين العاطلين من حقهم في الشغل خلال مهرجان خطابي نظمته بساحة المسيرة، وندد المشاركون خلال المظاهرة الاحتجاجية التي نظمتها التنسيقية الاقليمية للدفاع عن حقوق ومطالب ساكنة طاطا بالارتفاع المهول لاسعار المواد الاساسية مقارنة مع مدن قريبة لطاطا،وبالارتفاع الصاروخي لاسعار فواتير الماء والكهرباء واعتبرت التنسيقية التسعيرة المفروضة على ساكنة طاطا مبالغ فيها مقارنة بالمناطق المجاورة،ونددت بالزيادات القاهرة وبالرشوة المنتشرة كالفطر وعدم استفادة المحتاجين من بطائق الانعاش و بالتسعيرة الاستشفائية وبغلاء الدواء والتحاليل،ووصفت المستشفى المحلي بالبناية التي تفتقر الى تجهيزات و اطباء واختصاصين،وبغياب شركات وفرص عمل تنمي الاقليم وبتفشي البطالة وعجز الشباب عن الحصول على مناصب شغل لصيانة كرامته واهداره لسنوات من التحصيل العلمي،في نداء لها.من ناحيتها نظمت تنسيقية ساكنة اديس للدفاع عن المطالب الاقتصادية والاجتماعية مظاهرة حاشدة بمقر قيادة اديس للمطالبة بالتوزيع العادل لبطائق الانعاش ورفع حصة الدقيق المدعم وتشغيل العاطلين وتجهيز المراكز الصحية بالاطباء والادوية وتعبيد الطرق الرابطة بين الدواوير ومراكز الجماعات والتوزيع العادل للاعانات رمضان.ودعت التنسيقية المجالس الجماعية للقيام بواجبها وتنمية الدواوير بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة وتاهيل الفلاحة بالمنطقة وتحقيق ظروف جيدة للتعليم. من جهته نظم حزب العدالة والتنمية وقفة احتجاجية اعقبتها مسيرة صوب المستشفى المحلي بطاطا للاحتجاج على تدهور قطاع الصحة الغير مسبوق بالاقليم وبنقص عدد الاطباء الذي كان يناهز حوالي46طبيبا والذي اضحى اليوم11طبيبا،وتحول مستشفى الاقليم الى بناية بعد مغادرة كل المتطوعين والمتطوعات وتحول المراكز الصحية الجماعية الى بنايات شبه معطلة،حسب ما ورد في بيان صادر عن الحزب.ودعا الحزب ساكنة الاقليم الى الانتفاض بقوة ضد سياسة اللامبالاة التي تنهجها وزارة الصحة،وحمل الحكومة كامل المسؤولية بخصوص ما آلت اليه الاوضاع الصحية بالاقليم وابدى استعداده لخوض اشكال اكثر تصعيدا كالاعتصامات والانتقال الى الرباط للاحتجاج.الى ذلك ندد المكتب الاقليمي للمركز المغربي لحقوق الانسان في بيان له، بقطع المكتب الوطني للكهرباء بطاطا للتيار الكهربائي وانتزاع العدادات عن العشرات من المساكن والمحلات التجارية بالمدينة مما اضر كثيرا بمصالح السكان والتجار واتلاف ممتلكاتهم الخاصة وسبب الارباك والازعاج لهم ولعائلاتهم بدون اشعار مسبق مما يتنافى مع بنود العقدة المبرمة بين المكتب وهؤلاء الزبناء.ووصف الامر»بالسلوك الشاذ وندد بالخرق السافر لحقوق المواطنين وراحتهم»ودعا مكتب الكهرباء الى احترام المساطر الجاري بها العمل في هذا الشان وذلك بضرورة اشعار المواطنين في وقت كاف لاي قطع للتيار الكهربائي عن محلاتهم ومنازلهم،وطالب المسؤولين عن وكالة الكهرباء بضرورة تحمل مسؤوليتهم كاملة في ايصال فواتير الاستهلاك الى جميع المنازل والمحلات التجارية في الوقت المناسب،مع العلم ان المكتب فوت صفقة توزيع الفواتير الى شركات الخواص بملايين الدراهم من جيوب الزبناء.وابدى استعداده الدائم في تنفيذ خطوات نضالية غير مسبوقة امام وكالة المكتب الوطني للكهرباء حتى رفع الحيف والحكرة عن ساكنة طاطا وضمان كافة حقوقها العادلة غير منقوصة.

في الملتقى الوطني لحزب التقدم والإشتراكية ومكونات الحركة الأمازيغية

فعاليات أمازيغية تتفق مع التقدم والاشتراكية حول هيئة لمتابعة دسترة الأمازيغية

* رشيدة إمرزيك

أكد بيان صادر عن الملتقى الوطني الذي نظمه حزب التقدم والاشتراكية ومجموعة من الأطر وفعالية الحركة الأمازيغية حول: «الأمازيغية في الوثيقة الدستورية أي رهان وأية أجرأة» بالرباط يوم الأربعاء 1 يونيو الحالي، والذي حضره نخبة من المثقفين والباحثين الأكاديميين والفاعلين السياسيين والجمعويين، على أنّ إدراج الأمازيغية لغة وثقافة وهوية في مجالات التعليم والإعلام والعدل والمجال السوسيوثقافي والشأن المحلي والجهوي وكل القطاعات الحيوية، لا يمكن أن يتمّ بشكل طبيعي ويحقق النجاح المطلوب دون توفير الضمانات القانونية التي يخولها الدستور باعتباره القانون الأسمى للبلاد.

وشدد على أن دستور المملكة ينبغي أن يقرّ كل مكونات الهوية الوطنية وفي صُلبها الأمازيغية باعتبارها العنصر الحضاري الأصلي الذي عمل على مدى آلاف السنين على صهر مختلف المكونات والتوليف بينها بشكل متناغم حافظ على الخصوصية المغربية عبر التاريخ، وحقق إسهاما حضاريا كبيرا انضاف إلى رصيد الإنسانية. وسيكون هذا الاعتراف بتعدّدية روافد الهوية المغربية بمثابة إعادة تأسيس الوطنية المغربية، ويترتب عن الإقرار بتعددية الهوية المغربية عدم استعمال المفاهيم والعبارات التي توحي بإقصاء مكون من المكونات، وذلك مثل عبارة «المغرب العربي».

وأضاف أن المساواة بين المغاربة كافة تقتضي التنصيص في الدستور المغربي على اللغة الأمازيغية لغة رسمية بجانب اللغة العربية، مما سيضمن توفير كل فرص النماء والتطور لهما معا باعتبارهما إرثا مشتركا لكل المغاربة.

ونظرا للتهميش الذي طال الأمازيغية على مدى عقود طويلة بعد استقلال البلاد، فإن البيان أشار إلى أنه ينبغي التنصيص في الدستور على وجوب إتاحة كل الإمكانيات والوسائل الضرورية في إطار التمييز الإيجابي لتهيئة الشروط المطلوبة لجعل الأمازيغية تقوم بوظائف اللغة الرسمية في كل مناحي الحياة بجانب العربية.

وضرورة دسترة مبدأ حماية الثقافة الوطنية المادية والرمزية بكل مكوناتها، بما فيها الآثار القديمة المعرضة للنهب والتخريب، ودسترة المؤسسة العمومية المهتمة بالثقافة الأمازيغية كمؤسسة وطنية، وتمتيعها بالصلاحيات الكافية للقيام بدورها في مسلسل تهيئة الأمازيغية ومأسستها على كافة المستويات.

ومن أجل ضمان أجرأة التدابير المدسترة ومتابعة تنفيذها، يؤكد الملتقى على ضرورة إصدار القوانين التنظيمية المطلوبة لتحقيق ذلك.

و اتفق المشاركون في الملتقى على تأسيس لجنة وطنية مشتركة ومنفتحة، بين حزب التقدم والإشتراكية وإطارات وفعاليات من الحركة الأمازيغية تكون بمثابة هيئة رصد وقوة اقتراحية ونضالية، لمتابعة دسترة الأمازيغية ومواكبة إشاعة الأمازيغية في كل مناحي الحياة العامة.

والبيان الصادر عن الملتقى يتضمن المواقف الموحدة لحزب التقدم والإشتراكية وفعاليات الحركة الأمازيغية حول صيغة حضور الأمازيغية في الوثيقة الدستورية المقبلة وآليات حضور الأمازيغية لغة وثقافة في الحياة العامة.

ويهدف الملتقى، الذي شاركت فيه مختلف مكونات الحركة الأمازيغية بالمغرب إلى جانب الأمانة العامة لحزب التقدم والإشتراكية، إلى حشد الدعم لمطلب دسترة اللغة الأمازيغية وتوضيح دواعي هذا المطلب والتأثيرات الإيجابية لهذه الدسترة على الحياة اليومية لمختلف فئات الشعب المغربي.

كما يهدف الملتقى، حسب الورقة التقديمية، إلى تقديم أجوبة عملية وموحدة على أسئلة وإشكاليات مطروحة في الساحة تخص أجرأة مبدأ الترسيم وكيفيته والمدى الزمني الذي يتطلبه وكيفية معالجة بعض المشكلات التقنية التي تطرحها وضعية اللغة الأمازيغية، مثل قضية التنوع ومسألة التوحيد والمعيرة، وكذا اقتراح الآليات الدستورية الكفيلة بحماية الأمازيغية لغة وثقافة وحضارة والقادرة على مواكبة عملية أجرأة مبدأ الترسيم.

وجاء تنظيم هذا اللقاء بعد نقاش مستفيض وعميق لامس مختلف جوانب الموضوع، القانونية منها والسياسية والسوسيوثقافية، والذي أسهم بفعالية في دعم الدينامية التي يعرفها النقاش العمومي الوطني في موضوع مراجعة الدستور منذ عدة أسابيع، وذلك في أفق التأسيس لدولة الحقّ والقانون وترسيخ قيم العدل والمساواة بين جميع المغاربة، ودسترة مبدإ كون الشعب هو مصدر السلطة؛ وكذا بعد استحضاره للرهانات المطروحة حاليا والمتمثلة في دسترة الأمازيغية لغة رسمية وهوية وثقافة، ولاحقا في الأجرأة والتنفيذ والمتابعة.

وتبقى الإشارة إلى أن الموقعين هم: محمد نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، أحمد أرحموش، عن أزطا، محمد الشامي عن كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالشمال، أحمد عصيد عن المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، زبيدة فضايل عن تنسيقية أميافا للجمعيات الأمازيغية بوسط المغرب، حسن إذ بلقاسم عن جمعية تامينوت، الحسين وعزي عن الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، ومحمد حنداين عن تامونت ن يفوس، كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب.

الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي تحذر من خطورة الإستمرار في تهميش الأمازيغية

بعد تدارسه لمختلف المستجدات الوطنية والجهوية والدولية، وخصوصا ما يتعلق بالتعديل الدستوري أصدر المجلس الوطني للجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، المنعقد بالرباط في دورة الأستاذ ابراهيم اخياط ما بين 20 و22 ماي الماضي، بيانا يعلن فيه للرأي الوطني والدولي تجديده التأكيد على التشبث بدسترة الأمازيغية ثقافة وهوية وحضارة وترسيمها لغة، كما حذ من مغبة خطورة الإستمرار في تهميش الأمازيغية وعدم تمكينها من التمتع بسيادتها الكاملة في وطنها، وتثمينه لمواقف الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية وكافة منظمات وهيئات المجتمع المدني الداعمة لترسيم اللغة الأمازيغية، ويطالب المجاس الوطني من هذه الهيئات مواصلة الترافع من أجل تعزيز هذا الموقف الحقوقي والديمقراطي، كما شيد بحركة 20 فبراير التي جعلت ترسيم الأمازيغية في الدستور من صميم مطالبها، وعبر عن استغرابه لدعوة البعض إلى دسترة الأمازيغية لغة وطنية، لأن الدعوة إلى دسترتها كلغة وطنية هي من باب تحصيل حاصل، فضلا عن كون الهوية هي التي تحدد الصفة الوطنية للدساتير وليس العكس، كما دعا إلى أستحضار الخصوصية الأمازيغية في تهيئة وتدبير الشأن المحلي والجهوي، حفاظا على ترسيخ تماسك مكونات الشعب المغربي ووحدة اللغة الأمازيغية، باعتبارها لغة كافة المغاربة.

وناشد المجلس في بيانه كافة مكونات الحركة الامازيغية إلى المزيد من التنسيق والتعبئة واليقظة، وتوحيد الرؤى، ومضاعفة الجهود للترافع والدفاع عن ترسيم الأمازيغية هوية ولغة في الدستور، وأدان كافة الممارسات القمعية التي تتعرض لها الشعوب التواقة للحرية والكرامة ودعوته القوى الحية للوقوف إلى جانبها بمختلف أشكال التضامن والدعم اللامشروط، وأكد على تمسكه بوحدة المغرب الكبير مع الإنفتاح على محيطه الجهوي والدولي.

في حفل حاشد لجمعية بركة الشباب للتنمية المستدامة

التأكيد على إشاعة قيمة الوفاء والتضامن وإعمال ثقافة الامتياز

عاشت قاعة العروض بالمركب الاجتماعي والثقافي والرياضي بشار الخير، الجمعة الماضية على إيقاع الحفل الختامي للأيام الثقافية والرياضية التي نظمتها جمعية بركة الشباب للتنمية المستدامة بشراكة مع نيابة وزارة التربية الوطنية بعمالة مقاطعات عين السبع الحي المحمدي والمذوبية الإقليمية لوزارة الصحة بالعمالة المذكورة.

وتميزت فقرات الحفل المذكور علاوة على وصلات غنائية وتراثية من إبداع التلاميذ وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الفنون والموسيقى، بلحظات التكريم والوفاء للأطر الصحية والتربوية وكذا تشجيع ثقافة الامتياز من خلال توزيع الجوائز على المميزين من التلاميذ في مختلف المسابقات الرياضية والثقافية التي نظمت بالمناسبة وكذا تكريس قيمة التضامن من خلال توزيع النظارات على ضعاف البصر .

واعتبرت نفيسة رمحان رئيسة الجمعية المذكورة في كلمة بالمناسبة أن التئام فعاليات تربوية وثقافية وصحية وجمعوية هو تجسيد لرغبة مشتركة من أجل ترسيخ قيم التضامن والتآزر والوفاء للرواد من خلال برنامج روعي فيه إعمال ثقافة الامتياز وإشاعة قيمة الوفاء في أوساط ناشئتنا داخل الفضاء العمومي ممثلا بالمدرسة العمومية التي تعد الفضاء المثالي والأرحب للقيام بهذا العمل النبيل الذي يندرج في إطار تحصين المجتمع وتمكينه من المصل ضد كل السلوكيات الهدامة كالفردانية والاتكالية والتطرف واللاتسامح.

يشار إلى أن الحفل تميز بحضورمنتخبين وفعاليات جمعوية وأطر تربوية وصحية يذكر منها بالخصوص مبارك المباركي النائب الإقليمي لنيابة وزارة التربية الوطنية.

المرصد الامازيغي يدين الاعتداءات العنيفة على ساكنة دواوير امجاض من طرف جحافل من «الرحل مجهولي الأهداف»

تلقى المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات مراسلة من نشطاء جمعويين من دواوير امجاض عمالة سيدي افني، تفيد بان ساكنة دواوير المنطقة تعيش في ظل الخوف والفزع جراء الهجوم على ممتلكاتهم واستهداف أمنهم من طرف جماعات من «الرحل» يجهل لحد الآن أهدافها والمتسترون على ممارساتها ضد ساكنة دواوير امجاض.

كما تلقى المرصد الأمازيغي بقلق كبير أخبارا من ذات المصادر تفيد بوقوع مواجهات بين سكان الدواوير و مجموعات من «الرحل» أمام أعين السلطات المحلية التي لم تتحمل مسؤولياتها وتتحرك لحماية السكان وممتلكاتهم من عبث وعنف مجموعات «الرحل» المجهول أهدافها ومراميها.

إن أجواء الفزع والترهيب التي تخيم على المنطقة بسبب تقاعس السلطات عن القيام بمهامها، والسكوت عن أعمال الترهيب وتخويف النشطاء الجمعويين المؤازرين للسكان، من شأنها تأزيم الوضع وترك الأمور تصل إلى ما لا تحمد عقباه.

ويؤكد المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، على حق سكان دواوير امجاض في الأمن وحماية ممتلكاتهم. كما يدعو السلطات المعنية إلى التحرك العاجل للحيلولة دون تعقيد الوضع أكثر مما هو معقد.

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تستنكر استعمال العنف تجاه المواطنين من قبل القوات العمومية

في متابعتها للمسيرات المنظمة من طرف فئات مختلفة ومتنوعة من شباب 20 فبراير، تستنكر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان استعمال العنف تجاه مواطنين ومواطنات واعتقال العديد من المتظاهرين وجرح العديد منهم ومن القوات العمومية بمدن مختلفة خاصة الرباط وطنجة وتطوان والدار البيضاء وفاس ووجدة وأكادير وغيرها.

وتابعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تصريحات لمسؤولين على المستوى المحلي، تبرر هذا التدخل العنيف بحجة عدم الترخيص لها فضلا عن كونها تخل "بحركة السير والجولان والتنقل... والنشاط التجاري...".

إن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لتستغرب من هذا التبرير الذي يمس الحق في التظاهر والتجمع السلميين. والحال أنها، بقدر ما يجب أن تضمن السير العادي لمختلف مظاهر الحياة اليومية بقدر ما يجب أن تضمن تمتع المواطنات والمواطنين بحقوقهم في التظاهر والتجمع السلميين.

وتدين المنظمة بشدة استعمال العنف، باعتباره مسا خطيرا بالحق في السلامة البدنية وتطالب باستعجال إطلاق سراح جميع الموقوفين؛ وتدعو السلطات العمومية لتقديم كل التوضيحات حول استعمال العنف خلال مسيرات 15 و22 ماي 2011؛ وتطالب بفتح تحقيق نزيه بخصوص استعمال العنف وتحديد المسؤوليات.

ساكنة أيت بوفلن تدعو كافة الإطارات الحقوقية والسياسية والنقابية والمدنية لمساندتها في نظالاتها المشروعة

في ظل الأوضاع المعيشية المزرية التي تعيشها ساكنة ايت بوفلن، قيادة تكانت/ايت بوفلن، دائرة بويزكارن، إقليم كلميم، نتيجة الإقصاء والتهميش الممنهجين في حقها، وموازة مع ما تعرفه هذه الجماعة من خروقات وإختلالات على مستويات عدة، فيما يخص تدبير المجلس الجماعي القروي، نظمت وقفة إحتاجية يوم الاربعاء 18 ماي 2011 أمام مقر الجماعة.

وفي هذا الإطار تعلن ساكنة أيت بوفلن للرأي العام المحلي والوطني في بيان توصلت الجريدة بنسخة منه، أنه تسجل غياب الشفافية في التدبير وعدم إشراك الفاعلين والساكنة المحلية واعتماد الزبونية في إنتقاء الباحثين والمؤطرين والإستعانة بشباب خارج الإقليم وإقصاء معطلي أيت بوفلن. وعدم احترام المساطر القانونية المنظمة لعمل إعداد المخطط التنموي وتماطل الرئيس في تفعيل الإمتحان الشفوي لشغل منصب داخل الجماعة. كما طالبت الساكنة بالإدماج الفوري لمعطلي أيت بوفلن في أسلاك الوظيفة العمومية. وتفعيل الامتحان الشفوي الذي تم تجميده من طرف الرئيس. ورفع التهميش والحيف والإقصاء على ساكنة المنطقة. وفك العزلة عن الدواوير بتعبيد الطرق.

ونددت الطريقة الانفرادية والأنانية لرئيس المجلس في اتخاذ القرارات التي تهم المنطقة. وبالدور الصوري لفريق المعارضة.السلوكات والممارسات التي تتنافى مع قيم الحكامة الجيدة المبنية على المقاربة التشاركية في تدبير الشأن المحلي. وفي الأخير دعت كافة الإطارات الحقوقية والسياسية والنقابية والمدنية مساندة نضالات ساكنة ايت بوفلن العادلة والمشروعة، كما ندعو جميع بنات وأبناء المنطقة والغيورين على تنمية الجماعة الانخراط الفعال في الخطوات النضالية المقبلة.

لقاء تحسيسي حول مرافقة المرضى.. عمل إنساني للاستماع في كامل السرية

* الحسين ارجدال

بهدف دعم أطر الجمعية بمتطوعين جدد وتكوينهم من أجل العمل كمرافقين لزيارة المرضى المتواجدين بالمستشفى أو بمنازلهم والمصابين بمرض عضال، والذي لا ينفع عادة معه العلاج، تنظم جمعية «زيارة» للمرافقة ولتطوير الرعاية التلطيفية لقاء تحسيسيا يوم السبت المقبل على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال في قاعة المحاضرات التابعة لغرفة التجارة والصناعة والخدمات بأكادير، تحت شعار «مرافقة المرضى..عمل إنساني للاستماع في كامل السرية». وتقول جمعية «زيارة» أن دور المتطوع أو المرافق المرشح لهذه المهمة يتمثل في المرافقة والدعم النفسي للمرضى وأقاربهم في سرية تامة وبدون إصدار أي حكم مسبق، وبالخصوص للأشخاص الذين يرغبون في ذلك. وتضيف أن دور المتطوع أيضا هو المساعدة بحضوره على مؤازرة المريض وأقربائه، آخذا بعين الاعتبار ظروفه الاجتماعية والنفسية، والالتزام بتكريس نصف يوم في الأسبوع للمرافقة، على أن تتم هذه العملية داخل المستشفى أو بالعيادات الخاصة أو بالمسكن.

وتشير الجمعية إلى المتطوع يجب أن يتوفر على مؤهلات للاستماع وقدرة على الاندماج والعمل ضمن المجموعة، كما أن الجمعية توفر للمتطوعين فرصة الاستفادة من التكوين والدعم البسيكولوجي طيلة مدة عمله كمرافق، كما يشاركون في مجموعات النقاش التي تتم بشكل دوري بحضور مختص نفساني.

وفي تصريح لإحدى عضوات الجمعية، أكدت أنهم «في حاجة إلى متطوعين جدد، ذووا نزاهة وأخلاق عالية من مختلف شرائح المجتمع، على ألا يقل سنهم عن 25 سنة، ويطمحون إلى القيام بعمل إنساني تجاه فئة من المرضى بالمجتمع يتألمون في صمت، ولا يتطلب منهم القيام بهذا العمل إلا حسن الاستماع وشيء قليل من وقتهم، مع الالتزام بكامل السرية في ما يدور بينهم وبين المرضى».

دعوات للمطالبة بالتغير باقليم طاطا

* طاطا:من صالح بن الهوري.

نظم ناشطون بأقليم طاطا مظاهرة بساحة الحرية –الشلال-اعقبتها مسيرة واعتصاما بساحة المسيرة توج بحفل فني ملتزم للمطالبة بالتغير واجراء اصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية واجتماعية وبالحرية وبمغرب جديد خال من القمع والاستبداد واقتصاد الريع والرشوة باسقاط الفساد وتبديد المال العام والفصل بين السياسة والمال والسلطة والتجارة.وانتقدت حركة شباب 20فبراير-طاطا-القمع الذي جوبهت به حركة 20فبراير في مجموعة من المدن المغربية وتبديد المال العام بالاغداق بالاموال على الراقصات في ظل شيوع الفقر والبطالة وغياب المراكز الصحية والمدارس والطرق مفضلين كسرة خبز على هز المغنية والراقصة شاكيرا لارفادها. ووصف المتظاهرون لجنة المنوني بالكراكيز والحكومة بالبلطجية الغبية رافضين اقرار دستور جديد في غياب الجماهير.وتسالو عن مال اموال دافعي الضرائب من المغاربة والخيرات الطبيعية التي يزخر بها المغرب.

تـعـزيـــة

* تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة والدة المناضل والشاعر الأستاذ مبارك بولكيد، وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم طاقم تحرير جريدة العالم الأمازيغي بأحر التعازي والمواساة للأستاذ مبارك بولكيد ولباقي أفراد أسرة الفقيدة.

* ببالغ الحزن والتأثر والأسى والأسف، تلقى مكتب جمعية أسيكل بمدينة بيوكرى إقليم أشتوكن أيت باها نبأ وفاة المشمولة برحمة الله والدة الأستاذ والشاعر الأمازيغي :مبارك بولكيد، وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم المكتب بتعازي أعضائه إلى الأستاذ ولعائلته راجين من المولى العلي القدير أن يتغمد الفقيدة بشآبيب رحمته .

وإنا لله وإنا إليه راجعون

من هنا وهناك

• تامينوت

تعتزم منظمة تامينوت بشراكة مع المجلس البلدي لمدينة أكادير تنظيم المهرجان الأمازيغي لأنشودة ومسرح الطفل في نسخته الخامسة وذلك أيام 9 و10 يوليوز 2011 بقاعة العروض التابعة للمركب الثقافي محمد خيرالدين بأكادير وتعلن تامينوت أن تحديث ملفات تأكيد المشاركة يتم عن طريق البريد العادي والإلكتروني وذلك قبل يوم 24 يونيو 2011.

• أكادير

تخليدا لذكرى الرابعة ل«ass n unkraf» و ذكرى «ظهير 16 ماي». نظمت الحركة الثقافية الأمازيغية موقع أكادير يومين ثقافيين إشعاعيين وذلك يوم 16 و17 ماي 2011، بكلية الآداب و العلوم الإنسانية.

•المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية

تحتج المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية على إستمرار إدارة المكتب الوطني للسكك الحديدية في تعنتها في معالجة ملف الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والذي كان ضحيته أعضاء المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية الذين لا يزالون يعانون من الطرد التعسفي والتنقيل القسري والعقوبات الإدارية الظالمة والحرمان من أبسط الحقوق التي يتمتع بها كافة السككين، التنقيط السنوي، الإجازة النظامية، الإجازة المرضية، مراكز الإصطياف.

•اليوم العالمي للمتاحف

بمناسبة اليوم العالمي للمتاحف واليوم العالمي للتنوع الثقافي للحوار والتنمية، نظمت جمعية الريف للتوثيق وجمع التراث بالحسيمة وجمعية نوميديا للثقافة والبيئة الأيام المفتوحة لمتحف حسين أقلعي للتراث بالمركز الثقافي الشريف الإدريسي وخرجات دراسية إلى المآثر التاريخية بالمنطقة، تحت شعار : « الشعب الذي لا يملك الذاكرة لا يملك المستقبل «من 21 ماي إلى 27 منه 2011.

تنسيقية دعم حركة 20 فبراير بوالماس تجوب الشوارع في مسيرة 22 ماي وتؤكد على مطالبها

في إطار النضالات المستمرة للتنسيقية لدعم حركة 20 فبراير، نظمت هذه الأخيرة مسيرة إحتجاجية سلمية بمركز تراب الجماعة القروية والماس وذلك يوم 22 ماي 2011. إبتداءا من الرابعة بعد الزوال إنطلاقا من ساحة بوقشمير

وقد شارك في هذه المسيرة عدد من المناضلين والمناضلات والساكنة المحلية، بشكل مسؤول وقد جابوا مختلف شوارع والماس.

وأعلنت التنسيقية المحلية لدعم حركة 20 فبراير بوالماس تضامنها مع الصحفي المعتقل رشيد نيني مدير جريدة المساء المغربية وطالبت باطلاق سراحه دون قيد أو شرط. كما تميزت المسيرة بوقفة أمام المستشفى المحلي بالجماعة، دامت حوالي 20 دقيقة، رفعت فيها عدة شعارات من أجل محاسبة المسؤولين على المستشفى والأوضاع المزرية التي وصلت إليها المنطقة في المجال الصحي وإنعدام الأدوية وسيارات الإسعاف والطاقم الطبي، طبيب واحد لحوالي 30 ألف نسمة وغياب كامل للإسعافات الأولية، وخاصة في قسم الولادة مما يؤدي إلى وفيات النساء الحوامل... إلى غير ذلك من المشاكل إضافة إلى صمت المسؤولين الجماعيين وبرلماني المنطقة .مما يطرح عدة أسئلة لدى الساكنة من إقصائها وتهميشها على كافة الأصعدة

تنسيقية أيت غيغوش تحمل المخزن مسؤولية الأوضاع التي تعيشها الجامعة

في سياق التحركات السياسية التي تشهدها الساحة الوطنية والمتمثلة أساسا في الغليان الشعبي، من انتفاضات و احتجاجات والتي من طبيعة الحال لا يمكن فصلها عن النضالات التاريخية للشعب الامازيغي من أجل التحرر والانعتاق، والتخلص من مخلفات الغزو العروبي لأرضه ثمازغا. ها هو المخزن العروبي القومجي وكعادته ينفد من جديد إحدى مخططاته العنصرية المنبثقة من عدائه التاريخي لكل ماهو أمازيغي، عبر محاولته الخسيسة لإجتثات احد منابع الصوت الامازيغي الحر.

فقد تعرضت الحركة الثقافية الامازيغية موقع إمتغرن (الراشدية) لهجوم من قبل عصابة بقايا حثالة اليسار المتعفن المسماة ب (النهج اليمقراطي القاعدي) أديال المخزن الأوفياء داخل الجامعة، وذهب ضحية هذا الهجوم الجبان طالبين مناضلين كانا في طريقهما إلى الكلية حاملين معهما مستلزمات التحصيل العلمي. وكانت إصابة أحدهما خطيرة. وباعتبار تنسيقية أيت غيغوش امتدادا موضوعيا للحركة الثقافية الأمازيغية من داخل الشارع السياسي بالجنوب الشرقي، ندين ونستنكر هذا الهجوم الإرهابي، كما نتضامن مع ضحاياه، ونعلن عدأنا التام والواضح لهذا المخزن ومن سار في نهجه، ونحمله مسؤولية ما ستؤول إليه الجامعة. كما نجزم ونؤكد عزمنا المطلق الدفاع عن مدرستنا الحركة التنويرية الفكرية الحركة الثقافية الامازيغية إطارا ممثلا للشعب الامازيغي داخل الساحة الجامعية .وندعو كل الغيورين على القضية الامازيغية الى رص الصفوف والمزيد من النضال وتصعيده من أجل الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، مصطفى أوســـايا وحميد أعضـــوش .

الأمازيغية والدستور المرتقب بصفرو

نظمت تنسيقية آدور المكونة من أربعين جمعية ثقافية وتنموية ببلدية صفرو، بمبادرة من جمعية آدوروبحضور أسماء فنية من الأطلس المتوسط،، ندوة فكرية حول «أهمية الثقافة الأمازيغية في الإصلاح الدستوري» وذلك يوم السبت 14 مايو 2011 . وتمحورت الندوة حول موضوعين أساسيين هما: الأمازيغية والتطور الدستوري بالمغرب، من إعداد الأستاذ المحامي بهيئة الرباط محمد ألمو. وموقع الأمازيغية في المشهد السياسي المغربي، ما بعد خطاب 09 مارس، من إعداد الباحث في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، موحى مخلص.

وقدم موضوع الندوة حسن الكاسيي رئيس جمعية أدور، في كلمة ترحيبية أدان فيها التفجير الإرهابي الذي مس بلادنا من جديد، في محاولة يائسة من أعداء الإصلاح الديمقراطي، للنيل من سمعة المغرب.

وأفتتحت الندوة، بمداخلة رئيس جمعية أمالو للثقافة والتنمية بالخميسات، السيد محمد ألمو الذي تناول أهم التحولات التي عرفتها الحركة الدستورية ببلادنا منذ 1908 إلى حين ظهور النظام الأساسي للمملكة في 1961.وأضاف ألمو أنه بسبب الخلافات بين النظام وأحزاب الحركة الوطنية، في بداية الاستقلال، تم تأخير أول وثيقة دستورية، التي لم تعر أي اهتمام للمكون الهوياتي الأمازيغي ولو في ديباجتها والتي ظهرت عام 1962. وفي علاقة وطيدة بين القوانين الدستورية للمملكة وهويتها الأصيلة بمكونها الأمازيغي أبرز المحامي التهميش الحقيقي الذي طالها إلى الآن، رغم تعدد المراجعات الدستورية في تاريخ المغرب.

وفي سياق ذي صلة، ركز الباحث موحى مخلص في مداخلته، حول النفور السياسي من الشأن الحزبي ببلادنا من جراء التخاذل الذي دأبت عليه القوى السياسية منذ الاستقلال إلى الآن في تعاطيها مع الهوية الأمازيغية، بالشكل الذي يعكس انتهازيتها وعنصريتها.مما أدى إلى ردود الفعل من طرف الجمعيات الحقوقية خاصة الامازيغية، لتناول موضوع الحقوق الثقافية والتنموية من زاوية حقوقية بدون هوادة، موجهة نقدها لكل المنشغلين عنها. و كشف دور هذه الحركية التي استطاعت انتزاع ظهير شريف محدث للمؤسسة الراعية للشأن الأمازيغي في مطلع الألفية الحالية .

الكونغريس العالمي الامازيغي يستنكر العنف والقمع الذي تعرض له ابراهيم أوتالات من قبل السلطات الأمنية

على خلفية الحملة العنيفة التي شنتها الدولة المغربية في الآونة الأخيرة على التظاهرات السلمية التي تنظمها حركة 20 فبراير في جل المدن والقرى والبوادي التي تتفاعل مع الدينامية الاحتجاجية التي خلقتها هذه الحركة الشبابية. وباعتبار الكونكريس العالمي الامازيغي إحدى المكونات المساندة والمنخرطة في هذه الدينامية منذ بدايتها فقد عبر في بيان له، توصلت الجريدة بنسخة منه، عن استنكاره الشديد للعنف والقمع غير المبررين الذين استهدفت بهما السلطات الأمنية السيد ابراهيم بن الحسين أوتالات رئيس الكونكريس العالمي الأمازيغي وباقي مناضلي حركة 20 فبراير إثر مسيرة سلمية يوم الأحد 29 مايو 2011 بمدينة تزنيت.

ونددبالقمع الوحشي الذي واجهت به الدولة بمختلف وسائلها القمعية مسيرات حركة 20 فبراير أيام الأحد 22 و 29 مايو بكل مدن ومناطق المغرب.

وأكد نفس البيان على أن المقاربة الأمنية والأساليب المخزنية العتيقة كالاعتقالات والتهديدات... لن تكون لها إلا النتائج السلبية وغير المحمودة في مصير ومستقبل الوطن؛

ودعا إلى المزيد من التعبئة والصمود من أجل جعل 5 يونيو 2011 يوما وطنيا نضاليا احتجاجا على القمع الشرس للتظاهرات السلمية ليوم 22ماي 2011.

ودعا إلى العصيان المدني ومقاطعة التصويت للدستور المرتقب في حالة عدم تنصيصه على اللغة الامازيغية، كلغة رسمية، ودسترة باقي مرتكزات الحقوق والحريات،

وعبر عن قلقه الشديد للعنف الممنهج الذي يتعرض له مناضلو الحركة الثقافية الامازيغية داخل المواقع الجامعية من طرف فصائل ما يسمى بالنهج الديمقراطي القاعدي- البرنامج المرحلي- خاصة بمواقع الراشدية، تازة، وأمكناس... وطالب بفتح تحقيق عاجل لدى المصالح المختصة من أجل وقف هذا النزيف الذي يستهدف النضال الأمازيغي داخل الجامعة المغربية؛ كما طالب الدولة المغربية بالخروج عن حيادها السلبي ومن موقع المتفرج حيال ما يقع وما يحاك ضد الطلبة الأمازيغيين بالجامعة،

ويذكر الكونكريس العالمي الأمازيغي مجموع الجمعيات والفعاليات الامازيغية بالمغرب والخارج أنه سيتم تنظيم المؤتمر القادم بجهة سوس أيام 27-26-25 من شهر نونبر المقبل من السنة الجارية.

المرصد الأمازيغي يدين القمع الهمجي الذي تعرضت له حركة 20 فبراير بتيزنيت ويتضامن مع المناضل براهيم بلحسين

وردت على المرصد الأمازيغي للحقوق و الحريات أخبار مؤكدة تفيد بقيام قوات الأمن بتزنيت بقمع شرس و غير مسبوق لشباب حركة عشرين فبراير، اليوم الأحد 29 ماي 2011 على الساعة السابعة مساء.

و قد أسفر التدخل عن إصابة أربعة عشر شخصا من بينهم السيد براهيم بلحسين اوتلات، رئيس الكونكريس العالمي الأمازيغي و عضو المجلس الوطني لتاماينوت و احد مؤسسي ائتلاف الأمازيغ الصحراويين من اجل الحقوق و الإنصاف، الذي نقل إلى المستشفى في حالة حرجة. كما اعتقل سبعة نشطاء من بينهم رشيد بوركع، عضو منظمة تاماينوت.

وقد جاء التدخل مباشرة بعد نزول شباب الحركة للقيام بشكلهم الاحتجاجي السلمي، حيث تم تفريق و قمع المحتجين على الساعة السابعة مساء، دقائق فقط بعد بداية النزول.

إن المرصد الأمازيغي يدين العنف الممارس في حق الاحتجاجات السلمية لحركة عشرين فبراير، و يطالب الدولة باحترام حق التظاهر السلمي، و التفاعل مع مطالب حركة عشرين فبراير العادلة و المشروعة. كما يؤكد على تضامنه مع كافة معتقلي و ضحايا قمع الحراك الشبابي المغربي.

اصابة رئيس الكونكريس العالمي الامازيغي في قمع مسيرة حركة 20 فبراير بتيزنيت

اصيب رئيس الكونكريس العالمي الامازيغي وعضو المجلس الوطني لتاماينوت و أحد مؤسسي ائتلاف الأمازيغ الصحراويين من اجل الحقوق والإنصاف السيد ابراهيم بلحسين اوتلات خلال تدخل القوات العمومية، الأحد الأخير من الشهر الماضي، بعنف خلال مسيرة دعت إليها حركة 20 فبراير بتزنيت .

وحسب بعض مصادرنا فقد طاردت عناصر الأمن الشباب المشاركين في المسيرة السلمية بالقرب من حديقة الأمير مولاي عبد الله، فيما رد بعضهم على التدخل الأمني بالحجارة، و استمرت المطاردات على طول شارع الحسن الثاني بمدينة تيزنيت، وخلف سقوط 17 مصابا نقلوا إلى المستشفى الإقليمي الحسن الأول لتلقي العلاج، بينما نقل مصابان اثنان، وهما في حالة خطرة إلى المستشفى الجهوي بأكادير، ويتعلق الأمر بيوسف قاق وإدريس إدريسي المستهدفان على مستوى الرأس.. في حين تم اعتقال أربع متظاهرين قبل أن يطلق سراحهم بعد استنطاقهم بمخفر الشرطة.

وادان المرصد الأمازيغي لحقوق الإنسان في بيان له بأنه العنف الممارس في حق الاحتجاجات السلمية لحركة 20 فبراير، ويطالب الدولة باحترام حق التظاهر السلمي و التفاعل مع مطالب حركة 20 فبراير العادلة والمشروعة.. كما أكد على "تضامنه مع كافة معتقلي و ضحايا قمع الحراك الشبابي المغربي".

أمزروي للدراسات التاريخية تطالب بتحقيق نزيه وفوري حول ملابسات الأحداث الأخيرة بالجامعة

نتتبع بمكتب جمعية أمزروي للدراسات التاريخية و الموروث الثقافي بقلق بالغ وبأسف شديد الأحداث الدامية الأخيرة التي شهدتها الساحة الجامعية، ببعض المواقع (أمكناس،امتغرن. ثازا)، إذ تم الإعتداء من طرف بعض بقايا البعثيين و المتياسرين على مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية، مخلفا بذلك جروحا خطيرة أصيب بها المناضلون في مناطق مختلفة من جسمهم.

و هذا ما يجعلنا نستعيد شريط أحداث 2007، التي فُبركت من خلالها محاكمات صورية ذهب ضحيتها نشطاء الحركة الذين لازالوا يقبعون في سجن تولال لحد الآن، و تأسيسا على ما سبق، فإننا في جمعية أمزروي، نطالب بتحقيق نزيه و شفاف و فوري حول ملابسات هذه الأحداث، و تحريك المسطرة الجنائية ضد المعتدين، كما نجدد دعمنا المطلق و تضامننا اللامشروط مع الحركة الثقافية الأمازيغية، داعين في نفس الوقت جميع الفصائل الإلتزام بقيم التسامح و الحوار و الإختلاف.

قناة تمازيغت تستقبل بالثمر والحليب بجبال الأطلس الصغير

* طاطا : إبراهيم فاضل

إنتقلت القناة الأمازيغية الأسبوع الماضي إلى بلدة تاداكوست التابعة لإقليم طاطا والبعيدة عن جماعة أيت وابلي بحوالي 20 كلمتر في طريق غير معبدة، وكانت المفاجئة هي الإستقبال الحار الذي خص به السكان طاقم برنامج إغبولا بالثمر والحليب و الزغاريد، حيث تعتبر قناة تمازيغت أول من وصل الى هذه البلدة. وقد حدد البرنامج مجموعة من المواضيع ذات الصبغة الثقافية حيث تم تصوير العديد من المواضيع ومنها عرف توزيع الماء وهو قانون لازال معمولا به في هذه الواحة الأمازيغية بالإظافة مجموعة من المواقع الأثرية كأكادير ملولن الذي غامر الطاقم في الوصول اليه مشيا على الأقدام حيث يتواجد في قمة جبلية لا يمكن الوصول اليه إلا في طريق واحدة عبارة عن طريق حجرية طولها أزيد من 200 متر وعرض الطريق لا يتجاوز 50 سنتمتر، وهو أكادير لم يحدد تاريخه وفيه مخازن كانت تستعمل لجمع المحاصيل وأبراج لمراقبة القبيلة، كما تم تصوير مراحل قيام «المعروف» وهو حفل ديني يتم بالقرب من والي صالح تتجه اليه النساء صباحا حيث يتم دبح الدجاج وإعداد الكسكس ليتم تناول الغداء هناك بينما يجتمع الرجال على قراءة القران والدعاء، وموازاة مع ذلك يقوم الأطفال الذكور بالقيام بلعبة طابلات، اللعبة لها قانون ينظمها يتم فيها وضع أربع حجرات طولها يتجاوز 60 سنتمتر و يقوم كل فريق برشقها بعدد محدد من الأحجار وإذا تم إسقاطها من طرف فريق يعد الفائز ويركبون فوق ظهور الخاسرين، بينما تلعب الفتيات لعبة» إغماين» وهي جمع عدد من الأحجار الصغيرة وتلعب بها الفتاة في السماء والأرض دون أن تسقط واحدة. كم صور البرنامج لقاء خاص مع سيدة يتجاوز عمرها 116 سنة حيث تحدثث فيه عن أيام زمان حول اللباس والعادات والأكل وطقوس اخرى كما تحدث كثيرا عن الخسين أهاشم حاكم تازروالت بإليغ.

كما تم تصوير الدرس بالطريقة الثقليدية وما يلازمه من أغاني تردد أثناء العمل، إلى جانب تصوير عادات الزواج بالطريقة الثقليدية، وكذا طرقة صنع الزرابي الثقليدية بالة أزطا العريقة. وطيلة أربع أيام تقام حفلات فنية ليلا حيث تجتمع القبيلة رجالا ونساء للعب شكل من أشكال الرقص حيث تنقسم الى أربع أنواع واحد خاص بالفتيات يسمى أسداو تلبسن فيه لباس موحد مع وضع عطاء واحد هلى وجوههن بينما يعزف الرجال على الطبل وكانكا، تم نوع تزرارت وفيه يتم ترديد أبيات شعرية بين الفتيان والفتيات واخر يسمى الناقوس تجلس فيه الفتيات و في المقابل الرجال، واخر خاص بالنساء المتزوجات ويسمى الدرست وهو نوع فريد تردد فيه النساء أبيات شعرية واخريات يضربن البندير والدربوكة. وقد قام طاقم البرنامج بتصوير حلفة خاصة حول هذه النماذج الموسيقية التي مازالت حية بين هذه الجبال التي لم تصل اليها القنوات المغربية فيما سبلق بل لا وجود فيه للهاتف ولا شبكة الإتصالات.

حفيظة تناشد ذوي القلوب الرحيمة للتكفل بعلاجها

آكادير : إبراهيم فاضل

على بعد ثلاث كلمترات من قرية تداكوست التابعة لجماعة ايت وابلي بإقليم طاطا، تعاني الطفلة «حفيظة أزروال» البالغة من العمر أربع سنوات من مرض جلدي سبب لها متاعب صحية من تقشير جلدها عدة مرات في الشهر وحدوث إنشقاقات ونزيف في لحم جسمها بالكامل. ورغم زيارة والديها لمجموعة من الأطباء بكل من كلميم وأكادير فإن ذلك لم تنتج عنه أي نتيجة بإستثناء دواء يخفف من آلام الطفلة وبثمن باهض عجزت الأسرة عن توفيره لها كل 20 يوما. وتزداد معاناة هذه الطفلة خلال

فصل الصيف حيث لا يمكن لها تقبل حرارة الشمس ولا سبيل للأسرة من وقايتها من الألام إلا بوضعها في إيناء من الماء طيلة النهار.

وتجدر الإشارة الى أن الطفلة تنتمي إلى أسرة فقيرة تعيش في خيام على ضفاف الطريق الرابطة بين تداكوست وجماعة أيت وابلي، حيث تقتات من حراسة إحدى الضيعات بتلك المنطقة.

وأمام هذا الوضع المرضي تتوسل الطفلة وأسرتها الى كل المحسنين والمسؤولين ذوي القلوب الرحيمة لمساعدتها والتكفل بعلاج ابنتهم الوحيدة ولو خارج الوطن حتى تتخلص نهائيا من المرض المستفحل في كامل جسدها.

وللإتصال بأسرة الطفلة يرجى الإتصال:

بالسيد مصطفى أوفقير رئيس جمعية تويزي بتداكوست

على الرقم التالي: 0528216866

أو السيد أحمد أتريم على الرقم التالي 0667706565

هل هي «نجاة جديدة» بغرف الصناعة التقليدية

* فاطمة صومير

تعيش غرف الصناعة التقليدية، هذه الأيام، حالة من القلق والترقب، لما ستؤول إليه عملية تعيين عدد هائل من الأطر المعطلة في هذه الغرف البالغ عددها 24 على الصعيد الوطني ، إذ حظيت بحصة كبيرة من فوج المعطلين حاملي الماستر والدكتوراه الذين أقدمت الحكومة على توظيفهم بشكل مباشر . ويتساءل مسؤولو هذه الغرف، عن السبب الذي حدا بالحكومة إلى إغراق هذه المؤسسات بهذا العدد غير المسبوق من الأطر العليا، في وقت لا تتمتع فيه بأي صلاحيات تقريرية أو ميزانيات كافية، ولا يتوفر بعضها على مقرات خاصة بها. وتتعاظم هذه الأسئلة أكثر إذا علمنا أن الاعتمادات المالية المخصصة لتوظيف هؤلاء ستقوم الحكومة بجلبها من مصادر أخرى، غير حصة العشر الإضافي لضريبة الباتنتا التي تشكل مصدر ميزانيات الغرف، وقد استغرب مسؤولو الغرف ومنتخبيها، عن اختيار الحكومة لهذه الهيئات لتوظيف هذه النسبة من الشباب المعطل، وعدم توظيفهم في إدارات ومؤسسات أخرى تعاني خصاصا كبيرا في الأطر، مادامت الاعتمادات المالية قد تم جلبها من مصادر أخرى، ويمكن تحويلها إلى هذه الإدارات في إطار نفس المسطرة التي تنوي الحكومة سلكها تجاه هذه الغرف.

وقد ذهب بعض الفاعلين السياسيين بهذه الغرف، إلى حد اتهام الحكومة، بارتكاب مأساة في حق هؤلاء الأطر العليا وغرف الصناعة التقليدية على حد سواء، على اعتبار أن القدرات والكفاءات المعرفية والعلمية لهؤلاء الأطر ستضيع في مثل هذه المؤسسات ولن تستفيد البلاد من مداركهم هاته، إضافة إلى أن عملية التوظيف هاته ستساهم في إرباك هذه الغرف بحيث سيلاقي مسؤولوها صعوبة كبيرة في استيعاب هؤلاء الأطر، بحيث من المتوقع أن لا يجد هؤلاء حتى كراسي للجلوس عليها بالنظر لوضعية هذه المؤسسات ذات الميزانيات المحدودة جدا.

وتقول أوساط منتسبة لقطاع الصناعة التقليدية، أن الحكومة بهذا الإجراء، ستكون قد ساهمت في تعميق الهوة بين هذا القطاع والدولة، إذ ما فتئت هذه الهوة تتسع، بفعل إلغاء عدة امتيازات اجتماعية وضريبية كانت يستفيد منه هذا القطاع الحيوي الذي يشغل أزيد من عشرين في المائة من اليد العاملة، وآخر هذه الضربات الموجهة للقطاع، هو ما يتم تداوله من إلغاء لتمثيلية الغرف داخل مجلس المستشارين.

ويتساءل بعض المنتخبين، إذا كانت هذه العملية، تدخل في إطار تصفية حسابات سياسية بين الأحزاب، خاصة إذا علمنا أن الانتخابات الأخيرة التي عرفتها هذه الغرف، قد عرفت لأول مرة في تاريخ المغرب، فقدان حزب الاستقلال للأغلبية في هذه الهيئات لصالح حزب الأصالة والمعاصرة. ويهدد بعض المنتمين للبام، بتحويل عملية إغراق هذه الغرف بهذا الكم الهائل من الأطر، إلى قضية «نجاة جديدة» في مواجهة حكومة عباس الفاسي، قائلين أن هذه الحكومة ستكون بهذا النوع من الإجراءات تكون قد انتقمت من الأطر المعطلة ومن المنتسبين إلى قطاع الصناعة التقليدية، على معارضتهم للحكومة الاستقلالية.

تشفين يراسل رئيس البرلمان لدولة إسرائيل

توجه سعيد تشفين برسالة، توصلت الجريدة بنسخة منها، إلى رئيس البرلمان لدولة إسرائيل تتضمن طلب الحصول على الجنسية الإسرائيلية وذلك بعد أن فقد الأمل في استرجاع حقوقه الضائعة داخل وطنه.

وقد سبق له أن توجه بطلب الحصول على الجنسية الإسرائيلية لكل من تسيبي ليفني ونتانياهو ورئيس الرابطة اليهودية بالمغرب ولكنه لم يتوصل بأي رد في هذا الشأن لحد الآن.

وجاء في طلب الحصول على الجنسية الإسرائيلية الذي تقدم به تشفين لرئيس البرلمان لدولة إسرائيل، أنه تعرض للظلم ولم يتم إنصافه كما انه تعرض للسجن ظلما وعدوانا، كما سلبت منه حقوقه المادية وممتلكاته.

كما وجه رسالة إلى الأميرة للامريم رئيسة المصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية وإلى المحافظ العام على المحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطي بالرباط حول موضوع إتلاف وثيقة أساسية بالمطلب عدد 17373 من طرف المحافظة الجهوية بالناظور.

وتجدر الإشارة إلى أن تشفين وجه أكثر من 180 شكاية للمسؤولين المغاربة ولمعظم رؤساء بلدان العالم، لمطالبتهم بالتدخل لدى السلطات المغربية لتحريك المتابعة في حق ثلاثة أشقاء ينحدرون من الناظور، يتهمهم بالاستحواذ على قطعة أرضية وسط المدينة تبلغ قيمتها 30 مليار سنتيم، لكن لا أحد حرك ساكنا في هذه القضية مما دفع إلى اللجوء إلى إسرائيل من أجل إنصافه.

وتعود قضية تشفين إلى سنة 2001، عندما اشترى قطعة أرضية مساحتها ثلاثة هكتارات بطرق قانونية وشرعية وهي الأرض ذات مطلب التحفيظ عدد 11/17373 وبتاريخ 2001/11/15، وبعد انتهاء إجراءات البيع فوجئ برجال الشرطة القضائية يختطفونه رفقة أخيه من منزله بتهمة التزوير وحرر في حقه محضر مفبرك ومزور قضى بسببه سنتين داخل السجن وسلبت منه أرضه بقرار من المحكمة.

الفنانة الأمازيغية فاطمة تابعمرانت تبكي على الشهداء الأمازيغ في ليبيا

* آكادير : ب. ف

خلال لقاء نظمته النقابة المغربية للمهن الموسيقية فرع أكادير حول الإحتفاء باليوم الوطني للموسيقى يوم 7 ماي الماضي بالمركب الثقافي بالدشيرة الجهادية، أبدت الفنانة الأمازيغية فاطمة تابعمرانت حزنها وأسفها الشديدين لاستخدام العنف والبلطجة ضد الأبرياء في ليبيا وخصوصا الشعب الامازيغي، الذين رفعوا الشعارات السلمية منذ اليوم الأول، مشيرة إلى أن ما يقع لأخوانها الامازيغ في ليبيا خطيرا وبشعا، بعد سقوط عدد كبير من الشهداء والمصابين.

وفيما يتعلق بالشهداء الامازيغ في ليبيا قالت تابعمرانت: «هم أبناؤنا وعيوننا.. وأنا أبكي كلما أشاهد صور الشهداء البريئة في مواقع الأنترنيت والفضائيات.. فهؤلاء الشهداء غيروا حياتي وهم في قلبي إلى الأبد» حسب قولها.

فكلما تتكلم الريسة تابعمرانت على أمازيغ ليبيا الذين سقطوا في الأحداث الأخيرة تبكي، وقالت بأن صوت يوبا على الهاتف لا تفارق أذانها حيث يحدثها من ليبيا ويقول « أزول تانزورت ن مارا إيمازيغن غ وْمظال «. وقالت فاطمة تابعمرنت أن ابتسامات الشهداء تجعل العين تبكي.... وأشارت باكية إلى أنها تتابع مثلها مثل كل الأمازيغيين ما يجري في ليبيا، وأكدت سيدة الطرب الأمازيغي أنها مستعدة لإلغاء كافة ارتباطاتها الفنية هذا العام والتوجه إلى ليبيا للنضال إلى جانب المناضلين الأمازيغي.

في ماذا ستفيدنا الأمازيغية؟

* مصطفى ملو

كثيرا ما يطرح السؤال؛ في ماذا ستفيدنا الأمازيغية أو ماذا ستعطينا الأمازيغية؟ وماذا ستغير الأمازيغية من الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمغاربة؟ وكم سيكلفنا ترسيم الأمازيغية؟ كما يتساءل البعض عن الإنتاج باللغة الأمازيغية، فيقولون مثلا؛ كم كتبا ألفت بالأمازيغية؟ لكنهم في المقابل لا يتساءلون كم فرصة منحت للأمازيغية لتفرض ذاتها؟ كيف نتساءل ونقيم الإنتاج الأدبي الأمازيغي دون أن نستحضر ما عانته وما تعانيه من تهميش وإقصاء وتحقير، بل ومحاولة إماتة وإقبار؟

إن الذين يطرحون مثل هذه الأسئلة إنما يعبرون عن موقف نفعي برغماتي في تعاملهم مع الأمازيغية،والغريب،وكما العادة فهؤلاء لا يكلفون أنفسهم عناء طرح نفس الأسئلة عندما يتعلق الأمر بالعربية، كأن يتساءلوا مثلا؛في ماذا أفدتنا العربية طيلة هذه القرون؟ وماذا استفدنا من سياسة التعريب غير تخريب التعليم وتهميش الثقافة الوطنية واستلاب ثقافي خطير واحتلال أسفل سافلين من رتب التعليم؟ لم يتساءلوا يوما عن حجم ملايير الدراهم من المال العام استثمرت لخدمة و تنفيذ سياسة التعريب؟

لا يمكن بتاتا أن ننكر ما حققته اللغة العربية من مكاسب اقتصادية واجتماعية وثقافية يضيق المجال هنا لذكرها،لكن إذا كان هذا هو حال اللغة العربية التي استثمرت فيها أموال ضخمة لقرون،فإن الأمازيغية هي الأخرى ستحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية وتنموية وثقافية مهمة،لو أتيحت لها الفرصة وجندت لها كل الوسائل المادية والمعنوية و اللوجيستيكية،وقبل هذا وذاك الإرادة ال سياسية.

أكيد أنه لو توفرت للأمازيغية كل الإمكانيات لازدهرت ولازدهر بازدهارها الإنتاج العلمي والأدبي والسينمائي والمسرحي، ولانتعشت الحياة الثقافية بصفة عامة،ولانتشرت دور وشركات النشر والطبع المختصة في نشر المنتوج الأمازيغي،والصحف والإذاعات والقنوات التلفزية الأمازيغية،و لا غرو حينئذ أن هذا سيوفر موارد اقتصادية هامة ومصدر رزق للكثير من الناس،فمن ناحية التشغيل مثلا،فازدهار الأمازيغية ودخولها لكل المؤسسات التعليمية والإدارات والصحف...سيوفر مناصب شغل كثيرة من معلمين وأساتذة و مفتشين وصحافيين ومترجمين،حيث ستنتعش الترجمة من وإلى الأمازيغية،وسيتمكن غير الأمازيغ من الإطلاع على ثقافة وعادات هؤلاء من خلال الترجمة،وسيعرف الموروث الشفوي الأمازيغي الغني والزاخر بالحكايات و القصص والعبر والأمثال والألغاز طريقه إلى العالمية.

من الناحية التنموية فالأمازيغية ولا شك ستساهم في إنجاح الكثير من «مشاريع التنمية»،إذ لا يمكن إغفال أهمية هذه اللغة في تقريب هذه المشاريع من السكان وتوضيح أهميتها وفوائدها بالنسبة للسكان وتشجيعهم على الاستثمار في مناطقهم،ومن ناحية التوعية الصحية والبيئية فالأمازيغية ضرورية،إن نحن أردنا فعلا أن يكون لهذه التوعية مفعولها،وقد أدركت بعض الشركات أهمية الأمازيغية في الإشهار للترويج وتسويق منتوجاتها،فأصبحت توظف الأمازيغية وبكثرة في إعلاناتها الإشهارية سواء المكتوبة أو المسموعة،وهنا لا تخفى علينا أهمية الموارد المالية الطائلة التي تجنى من الإعلانات واللوحات الإشهارية،ولا تخفى علينا أهمية الإشهار في تسويق المنتوج،وهنا تظهر أهمية و«فوائد» الأمازيغية.

إن أهمية الأمازيغية لا تقف عند هذا الحد،بل إنه في نظري لا يمكن للمغربي أن يكون مغربيا إلا إذا كان يعرف الأمازيغية،فالكثير من المعلمين مثلا والأساتذة و القضاة والشرطة يجدون صعوبات كثيرة في التواصل والتفاهم مع التلاميذ والمواطنين،مما يضيع معه الكثير من مصالح الناس،الذين يواجهون نفس مشكل التواصل،وهنا تظهر مرة أخرى أهمية الأمازيغية من الناحية القانونية،فالمقولة القائلة ب» لا يعذر أحد بجهله للقانون»،لا معنى لها،ويجب في الحقيقة أن تصبح» لا يعذر أحد بجهله للأمازيغية»،إذ كيف يعقل أن نحاسب شخصا لا يعرف أصلا ما هو القانون ولا ماذا يعني؟ وكيف ستكون نتيجة الاستفتاء على دستور ما مقبولة،في حين أن أغلب الناس لا يعرفون أصلا ما المقصود بالدستور،بل و يجدون أنفسهم ولغتهم مقصيين في هذا الدستور؟ هكذا إذن تظهر أهمية الأمازيغية في شرح وتوضيح القانون والدستور للناس بلغتهم،وحينها تصبح مقولة» لا يعذر أحد بجهله للقانون» ممكنة التطبيق.

إن استعراضنا وباختصار لبعض المجالات التي يمكن أن تساهم فيها الأمازيغية،وبالأخص الجانب الاقتصادي والاجتماعي،لا يعني أننا ممن يتعامل معها تعاملا برغماتيا نفعيا،ولا يعني أننا نتفق مع أولئك الذين لا يفكرون إلا ببطونهم ولسان حالهم يقول»كم ستعطيني الأمازيغية كم سأتفق مع ترسيمها»،فاللغة هي أحوج إلى من يفيدها و يعطيها،فالذين منحوا حياتهم للفكر واللغة والأدب لم يتساءلوا يوما ماذا سيمنحهم ذلك؟بل إن منهم من وهب حياته وماله في سبيل العلم والمعرفة والأدب،ويكفي أن نعرف أن من كبار العلماء والأدباء من مات فقيرا.

خلاصة القول فإن ازدهار الأمازيغية يعني ازدهار المجتمع المغربي وخلق فرص كثيرة للتنمية،وهذا ما لا يريده لها أعداؤها الذين يتمنون بقاء الوضع على ما هو عليه،ليبقوا على استحواذهم وهيمنتهم على كل مصادر الثروة والمال والإعلام.

الظهير البربري والامازيغ

* لحسن أمقران -تنجداد

يؤرخ السادس عشر من شهر ماي من كل سنة لذكرى حدث تاريخي مفعم بالنتائة الايديولوجية و التأويل المغرض للوقائع و القرارات السياسية.انه ما يصطلح عليه عنوة بالظهير البربري.و وعيا منا بضرورة تصحيح المغالطات السياسوية المقيتة و احتراما للموضوعية و النزاهة العلمية،لابد من الوقوف على هذا الحدث الذي تم تضخيمه بنية مبيتة و تهويل شنيع لتكريس وضع كان سائدا و ظلت تستفيد منه أطراف معينة.

تشهد المراجع التاريخية برمتها وعلى اختلاف مؤلفيها و مرجعياتهم أن التسمية الحقيقية لهذا الظهير هي:»الظهير المنظم لسير العدالة بالقبائل ذات الأعراف الامازيغية».و ما تغيير الاسم الحقيقي و نعته بالبربري في إشارة إلى الامازيغي إلا قذف في حق الامازيغ الذين صمدت قلاعهم أمام المستعمر الغازي إلى حدود 1933 ،انه عين الاستخفاف بتضحيات جسام في سبيل تحرير الوطن وقمة القدح في وطنية حقة لمغاربة أحرار سعيا لتكريس أسطورة «الوعي» الظاهري و «الوطنية» الكارتونية لأطراف لم تستسغ البطولات المتتالية للمقاومة المسلحة المغربية فارتضت لنفسها التشويش و التشكيك في شرفاء هذا الوطن.

لقد تبرأت الحركة البورجوازية في سوادها الأعظم والتي تسمي نفسها «حركة وطنية» من المقاومة الفعلية و ظلت تنسق مع المستعمر الغاصب و لن ينسى التاريخ صحفا صفراء لهم من قبيل «الحرية»،»الوداد» و»السعادة»، معروف تعاونها مع المستعمر،بل ان هؤلاء هم من وضع عقد الاستقلال المزعوم والشكلي.

قبل الخوض في موضوع الظهير،وجبت الإشارة أولا الى أن الظهير يحمل طابع «سيدي محمد بن يوسف» ملك البلاد، كما أن المرسوم الوزاري المنفذ لذات الظهير وظف تسمية «المحاكم العرفية» التي كانت التسمية المتداولة رسميا خلال تلك الحقبة.أكثر من ذلك،إن الرسالة الملكية التي قرأت يوم الجمعة 11 غشت في مساجد المملكة تضمنت ما يلي:

«قررنا بأنفسنا مثل هذه التدابير بظهيرنا الشريف غير أن شبابا دون سن التمييز و غير واعين بخطورة أعمالهم المنافية للقانون يحاولون إيهام الناس بأن التدابير التي قررناها لا تهدف سوى إلى تنصير الامازيغ...إن جلالتنا تستنكر تماما أن تتحول المساجد التي جعلها الله أماكن للعبادة إلى نواد لاجتماعات سياسية...»

انها شهادة حق من أعلى رمز في البلاد على دناءة التأويل المغرض لظهير لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم لقضاء عرفي . تنظيم لا يحمل أية إشارة للتقسيم بين العرب و الامازيغ.إنها وقاحة ما بعدها وقاحة أن يستخف المرء بعقيدة أناس كانوا أحرص الأمم على الإسلام و يصورهم و كأنهم على شفا حفرة من التنصير؟؟؟؟.

وعلى ذكر التنصير،لا يفوتنا أن نشير أن أشهر من أتت عليه رياح التنصير تلك هو يوحنا محمد عبد الجليل رغم «وطنية» ذويه و» حسهم» السياسي المتوهج.

و من باب التذكير فقط فإن القضاء العرفي احتفظت به - كما تقول المصادر التاريخية - أحد أعظم الإمبراطوريات الإسلامية المعروفة بتشبثها القوي بالإسلام في شخص الدولة الموحدية إبان حكمها.و عودة الى ذات الظهير ففي الفقرة الأولى منه لا نجد أدنى تمييز للفئة المستهدفة لأن المحاكم العرفية ذات اختصاص ترابي صرف و ليست اثنية و لا عرقية كما يدعي البعض.إن الظهير المذكور جاء لتقنين و ترسيم وضعية قائمة منذ عصور،و ما حدث ستة 1934 هو إنهاء لدور المحاكم العرفية و تعويضها بمحاكم القواد و التي جعلت من القبائل الامازيغية أول المتضررين.

ان الظهير ذو طبيعة تشريعية قضائية لا غير،و ما الضجة المفتعلة التي أثارها الا نتاج مزايدات و ادعاءات حاول أصحابها تضليل الرأي العام مستغلين حساسية الشعب المغربي تجاه وحدتهم و تلاحمهم،وطنيتهم و غيرتهم الكبيرة على أرضهم،فهؤلاء و أمثالهم من المضللين هم من جمعهم المستعمر الغاشم يوما لخلع الملك ،رمز الأمة و ضامن الوحدة،بل الانكى أنهم اجتمعوا باسم الدين،غير أن لطفه تعالى بالمغاربة حال دون تحقيق مآربهم الرخيصة.

باختصار شديد، ان مثل هذه الأحداث و غيرها تستدعي وقفة تأمل تجعل مسألة إعادة صياغة التاريخ مسؤولية الدولة بامتياز،تصحيحا للمغالطات و إحقاقا للحق و إنصافا لكافة الوطنيين،الرسميين و المنسيين،خاصة أن بعضهم لا يزال حيا يرزق لكن يأن في صمت من غدر الزمن و نكران الجميل.

ما لا يقال عن الامازيغ ؟؟؟

في نقاش حول الإصلاحات الدستورية كان معطى الهوية المغربية محط اهتمام البعض ممن يعتبرون أنفسهم نخبة" المخزن"،وفي خضم مادار حول هذا الموضوع، تشعر بأنك في بلد أجنبي غير بلدك الأصلي ترغب في الهروب بنفسك بعيدا علك لا تسمع الحكرة وهستريا مفبركة بل غوغائية تحرض على استفزاز الشعب المغربي من طرف ثلة من أولئك الدين لايرغبون حقا ترسيم الامازيغية، الأمر كان مكشوفا، وكادت أرواح المغاربة تصمت في حلقة "حوار" في القناة الثانية التي يقدمها الصحفي"جامع كو الحسن" التي أرادت أن تهمش الأمازيغية وإثارة الفتنة من أجل إقبار حركة 20 فبراير وتوجيهها نحو مسار "الفتنة" ، إنها على مايبدو أسطورة ظهير جديد، تغمض عينيك فلا ترى إلا من يسعى إلى انتهاز الفرص للحديث عن الأمازيغية والإدعاء أنه المدافع عن حقوق الإنسان بل هو في العمق أشد الحاقدين للأمازيغ وهي مواقف أبان التاريخ أنها مأجورة يؤدي عنها في كل نقاش ولغرض في نفس يعقوب، وهي حالة الأمازيغ"محسوبين على تلاوين متعددة.." أصيبوا بسكيزوفرنية أبدية سعيا للمصالح الشخصية، وفي هذه اللحظة التاريخية بالذات، حيت إكتفى مستغلي الأمازيغية الصمت وصم الأذن فلا تسمع سوى ما لاترضا به فلا راحة ولا سكون ولا أمان ولا أمل.. وقبل الإستفتاء .... وما بعد....؟؟؟

إنها مرحلة صعبة يمر منها الأمازيغ لاتختلف عما حدث إبان سياسة "البروستريكا" الإصلاحية في عهد الرئيس السوفياتي الأسبق "كورباتشوف"، حينها كان الأمازيغ نيام لا يقرؤون ما يحصل، وما يحصل لهم اليوم يمكن إسقاطه على ما وقع بالأمس، إنها لحظة الذبذبات والدقات المصيرية التي تهز الروح والبدن وتجعلك ترغب في ترك كل الصراعات خلفك والمضي نحو مغرب مشرق تتبوأ فيه الهوية الوطنية واللغة الأم مكانتها ضمن لغات العالم .مكانة تريح فيها حواسك من دمار داخلي يعبث بخلايا جسدك من جراء هستريا الحكرة ..

لقد تعبت الأذن من سماع لقاءات وحوارات بإسم الأمازيغ صور تجتر كلما كان فرصة للانتهازية بكل معانيها، اشمأزت نفسي من نخبة بالأحرى ضباط للامازيغية خدام يقتلون أجيالا قادمة بالصمت المريب دون أن يفكروا يوما أن لكل بداية نهاية وأن نهضة جيل جديد ستبحث يوما عن تفاصيل سكوت مرعب للعجزة من أسلافهم أهانوا لأمازيغية في شمال إفريقيا، لن يسألوا يوما لماذا همشت الأمازيغية لكنهم سيسألون حتما لماذا لم يتكلم الأمازيغ في لحظة التغيير؟؟؟.. الأمازيغ ضحية صراعات مخزنية.. استطاع أن يتعبهم

عمر إفضن

ويصبوا بخيبة أمل على محياهم فطريق الأمازيغية محفوف بالمخاطر والأشواك، بكل بساطة كان قدرنا أن نختلف مع مرجعية دخيلة، ترفض تنظيمنا الأمازيغي بشمال إفريقيا حيث كنا مسالمين ننشد السعادة في بلدنا نحتفي بالحب ونبتسم للحياة بأعرافنا إلى حد أن كل فرد له سلاحه دون أن يتعدى حدود غيره إنها بلاد الديمقراطية الأمازيغية بحضارتنا العريقة وأحيا لكبريائنا ولو أن اغلب الأمور تتم شفهيا لأننا بكل بساطة تعلمنا من أمهات حفظن كتمان لغتنا وأسرارها التي تسكننا بدون أن تواجه بحروف أعدائنا نكتبها نتحدث بها وهي طريقة تعاملنا مع حضارات أخرى اقل حقدا من الحضارة الفقهية. نقاش الحساد والإنتهازيين من فئة أصحاب العمولات المشرقية، تجعلنا نجد أنفسنا مظطرين لكي ننظر إلى المستقبل بأسى ونواجه دواتنا نحن الشباب بدون انضباط طبعا- وبأسئلة حارقة مقلقة..

هاته المفارقة تزداد تعقيدا، عندما تسمع المشارقة يرغبون في"فتح"المغرب من جديد، رغم المسافة البعيدة، والخصوصية المختلفة، والتاريخ الأسود ... وقد سبقهم عمر بن الخطاب"أمير المومنين" زمانه، لكي يفتحها لكن صرح ذات يوم صعب عليه الأمر"إنها المفارقة وليست افريقية، ولن تحرروها ما حييت...

ما لا يرى، ولا يفهم عناد البعض من العروبين وانتهازية الأمازيغين وبين هذا وذاك يظل جيل 20فبراير بداية تحقيق الذات والبحث عن الحقيقة.. ذاك البحث الذي قد يؤدي إلى كل الاحتمالات، فقد يتوقف المسار أو لايتوقف وقد تضيع نفسك وتورط في لعبة سياسية لا تجد فيها معاني ومدلول وبرنامج حركية العشرين فبراير "النواة"، ما لا يقبله الإنسان وجيل اليوم، الإحساس بالحكرة، فهو يصيب الدواخل فيقزم مشاعرك وأحاسيسك وأحلامك بل تاريخك وحضارتك ورغم ذالك لن يفلح المخزن في إجبار العين على دمعة مكابرة" mi imtwen أو رجفة للشفاه " wargiga أو هروب إلى الوراء. فسحابة العنف وبالأحرى الحزن سترحل لأنها ترفض، أن تمطر ورودا وضحكات وقوس قزح.... ولكل هؤلاء نقول ما قاله أجدادنا عندما يطغى الاستبداد ولا يأخذ برأي الشعب:

ak ur issferh udad nek igh illa tmant han agma lmkadir twala as llan

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

إعـــــلان

عن الترشح لنيل جائزة الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2010

طبقا لمقتضيات الظهير الشريف المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وبناء على مقتضيات النظام الداخلي للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بخصوص منح الجوائز، يعلن عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن فتح باب الترشح لنيل جائزة الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2010، وذلك في الأصناف التالية:

1. الإبداع الأدبي الأمازيغي
2. الفكر والبحث
3. الترجمة
4. التربية والتعليم
5. الإعلام والاتصال السمعي البصري
6. المخطوط الأمازيغي
7. الفنون:
   أ. الأغنية التقليدية
   ب. الأغنية العصرية
   ج. المسرح الأمازيغي
   د. الرقص الجماعي
   هـ. الفيلم الأمازيغي

فعلى الراغبين في الترشح للأصناف من 1 إلى 6 وجائزة الفنون صنفي الأغنية العصرية والأغنية التقليدية، أن يتقدموا بطلبهم إلى عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وفق الشروط التي يمكن تحميلها من بالموقع الإلكتروني للمعهد.

أما بالنسبة لجائزة الفنون، صنف المسرح الأمازيغي، وصنف الرقص الجماعي، وصنف الفيلم الأمازيغي، والتي ستنظم في إطار الشراكة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية على الصعيد الوطني، فيتعين الإطلاع على الإعلان الخاص بها بالموقع الإلكتروني للمعهد.

وترسل ملفات الترشح إلى عنوان المعهد المذكور أسفله، أو تودع، مقابل وصل، لدى كتابة الضبط، في أجل أقصاه 17 يونيو 2011 ، على الساعة الثانية عشرة والنصف زوالا، كآخر آجل.

العنوان: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية،
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص.ب. 2055 الرباط
الموقع الإلكتروني للمعهد: www.ircam.ma

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)

شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

الإستنساخ المشوه لحركة 20 فبراير بطنجة

* منير الكرودي

في خضم هذا الإسهال الإعلامي المتناول لحركة 20 فبراير بطنجة والنفخ فيها، حتى يصنع منها بالونا قابلا للإنفجار في أية لحظة، لا يخلو من البراءة، خصوصا في ظل تمرير مغالطات جمة، ضمت في أحشائها سموما نفاثة، تبتغي عبرها إصابة شباب المدينة بالرشح النضالي الإستعراضي والمتحكم فيه بمحلول المخزنة، توزعه التنسيقية الداعمة للحركة من وراء حجاب.

قد صار لزاما رفع الغطاء وكشف المستور عن حركة أصبحت تبعث على الآسى والحزن العميق لما آلت إليه من التمييع المفرط، يكشف عن نوايا وأهداف غير نبيلة لاختلاس ثورة شباب تجاوزهم ولم يعد يعبأ بوجودهم، لأن وجودهم مثل عدمه لا يغني ولا يسمن من جوع شباب سحب ثقته الكاملة من المشهد السياسي والأحزاب السياسية العائدة إلينا من لحظات الإحتضار، وليتها لم تفعل، بعد أن أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الرميم، لتستكمل ما بدأته في إكس ليبان «الحركة اللاوطنية» التي ترتبط بها بميثاق غليظ من التبعية والإلهام المؤطر «للعمل السياسي المغربي» الباعث على النفور.

بحدسها المعهود وغبائها الموروث دفعها إلى الإسراع لحمل معاول الهدم والتنكيل والإحتواء والتمييع، على الأقل محليا، للإجهاز على الحركة بعد الإعلان عن موعد ولادتها الرسمية، فسارعت إلى إجهاضها لتولد ميتة يوم 20 فبراير بطنجة، لتعوضها بتنسيقية قائدة لا داعمة، كما يروج، وهو الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات ويثير الكثير من الشكوك، إذ ارتكبت جرما لا يغتفر، خصوصا بعد أن اجتمع شباب من مختلف الأطياف والتوجهات يوم الجمعة 18 فبراير، خلص هؤلاء الشباب إلى ضرورة نزع الرداءات السياسية والنزول إلى الشارع كشباب تجمعه أرضية مطالب الحركة، وهي الصيغ التي قال عنها أحد الحقوقيين بطنجة، للأسف، في أحد اجتماعات التنسيقية، «لن نقبل بهاته الصيغة».

ولأن وضع تنسيقية تقول عن نفسها داعمة لا يستقيم في ظل غياب حركة تدعمها، إذ قررت تجنيد شبيباتها، في وقت كانت هناك محاولات على قدم وساق وحثيثة من شباب مستقل لتقعيد الحركة بعيدا عن هذا الوضع الشاذ الذي وسم المدينة وجعل منها استثناء وطنيا، لكن وللأسف كانت لها بالمرصاد لتستحكم قبضتها الحديدية على الحركة وتقوم بتنزيل خياراتها واستراتيجياتها من عل، عبر شبيباتها وحواريبها وفئة من قوم تبع لا يفقهون في دسائس السياسة شيئا، بمباركة مخزنية لم تعد طي الكتمان.. إنهم حقا يأتون أمرا منكرا، إخلاصا لمبادئ «الحركة اللاوطنية».

إن استقلالية الحركة التي يتشدق بها البعض في طنجة، مبدأ أريد به دفع أية مزاحمة على الحركة، لتمارس ساديتها عليها حجرا مؤبدا ووصاية مؤكدة، عبر أصنام جليدية تصنعها، ستذوب حتما بمجرد أن تسطع شمس الحقيقة، فالشارع عندما يرفع شعار «إسقاط الفساد»، فلا يقصد به الشخصيات والمؤسسات العمومية وفقط، بل يطال حتى هذه الأحزاب التي ينخرها الفساد.. ففساد النظام لمن فساد «ممثلي هذا الشعب»، إذ تراهم كحزبيين وسياسيين وحتى حقوقيين، يحضرون التظاهرات والمسيرات ليمارسوا نضالات «الشيكي» والبرجوازية المتعفنة، يتربصون بالإعلام في كل حدب وصوب، في الجنبات في المقدمات وفي الواجهات ليفرضوا أنفسهم كأوصياء على شباب الحركة الذي فك الطوق على تنظيماتهم المحاصرة في زوايا العدم، بعدما صارت أحزابا فاقدة لشرعيتها التاريخية ومشروعيتها الراهنة ولامتدادها الجماهيري، لهرولوا أخيرا إلى الإحتواء وإلى تحصين الفتات والمطالبة بالمزيد في تسارعها وتدافعها نحو باب القصر لتقديم اقتراحاتها ومذكراتها حول الإصلاحات الدستورية متبوعة بانحناءات مهينة وذليلة ومشفوعة بعبارة « ها مذكرتنا نعم السَي»، في الوقت الذي يتغامزون على شباب الحركة خلسة، بعد أن هوت إلى الدرك الأسفل من الفساد، فتراهم إذا لقوا الجماهير قالو إصلاحا وتنمية وإذا خلو إلى أنفسهم يستهزؤون ويضحكون، وما الجماهير بغافلة عما يصنعون، فالحركة قد تجاوزت كل هؤلاء الأقزام، من يساريين وإسلامويين، وأملنا في شباب جامح يسقطها من على ظهر الحركة حتى تدوسها وتسحقها الأقدام.

تمازيغت نريدها رسمية Tmazight nxes it d tunsibt

* بقلم : أنديش إيدير

من عادتي أني أتفادى الدخول في نقاش بيزنطي عقيم، لكن بعد الحملات المتكررة و المنظمة ذات السياق السياسي المعروف، و التي تحمل دائما طابعا أمازيغو-فوبيا بحتا، الهدف منها النيل من مشروعية المطلب الأول للحركة الأمازيغية، القاضي بدسترة الأمازيغية في ظل دستور ديمقراطي، هذا المطلب التي قدمت من أجله الحركة الأمازيغية شهداء و معتقلين لازال من منهم يقضي عقوبة جائرة في حقه، إذا أمام هذه الحملات قررت الخروج من موقع المتفرج الصامت، و التذكير، لعل الذكرى تنفع المتبصرين منهم.

لعل أهم مميز يميز بنية الفكر القومي العربي هو نظرية المؤامرة، التي أكل عليها الدهر و شرب، بشهادة من فاق و عاق، و اليوم يضربون على وتر وحدة اللغة الأمازيغية الموضوع القديم/الجديد، الذي كانت تنشره المجلات الناطقة باسم الحلم العربي الموءود، في العقود الأخيرة من القرن الماضي.

و باعتبار أن المشرق هو الأب الروحي لعربان المغرب، فلا غرابة أنهم يتقنون عملية المسخ و النسخ، فأخذوا فتاوى غريبة و عجيبة كإرضاع الكبير، و ممارسة الجنس مع الجثة إذ كان بين الفاعل الحي و المفعول به الميت عقد زواج، و تزويج للفتاة البالغة من العمر السبع سنوات، مع تحريم قيادة النساء للسيارات و الصور و المظاهرات ... و اللائحة طويلة من الغرائب.

ما أخذه أيضا المترامين على الثقافة و الحضارة من الشرق، العداء للبربر أو ما يصطلح عليه بالأمازيغو فوبيا، لإن إيمازيغن بكل بساطة لا طالما كانوا حجرة عثرة أمام مشروع القارة السادسة أو العالم العربي المزعوم من المحيط إلى الخليج، و هنا تبرز بشكل جلي نظرية المؤامرة التي تفنن المنتشيون بالهزائم لتبرير نكساتهم أمام "الخنازير" الذي وعد أحد أصنامهم برميهم في البحر لتنقلب الأية بمشيئة الله أمنين مطمئنين.

فالأكراد أمامكم و البربر من ورائكم، أين المفر؟ يا من زور الإنسكلوبيديا و و ترامى على أملاك العجم، لينسبها إلى ذات لم تعرف أبدا ملامح الحضارة، إنسان الربع الخالي المتنقل بين بيع الجواري في سوق عكاظ للنخاسة، و نكحها مثنى و ثلاث و رباع و ما ملكت أيمانهم، و إن اقتضى الحال وأدها بين صحاري آل قحطان كحيوان نافق بدون أدنى إنسانية، و إن هلكت أجسادهم فبقول الإبل دواء لكل داء، لكونه مفيد للأبدان و يزكي كلخ العقول و يربي المكبوت و كل عقد فرويد في نفس أبي جهل و لهب و هبنقل و ما جاورهم من العشائر و القبائل.

فالذين وهبوا روحهم كولاء لمن أعطوا لهم"شرف"الانتساب إلى العرق العربي من الدرجة الثانية، يعملون على الإقتداء ببعثية صدام والأسد و القذافي وبرجعية آل الجزيرة، لهذا فكروا وخمموا وقالوا : إن الأمازيغية لم تصل إلى مستوى تؤهلها لتكون "لغة"، رغم أنهم الأعلم والأدرى و الأدرك أن لا لغة بدون لهجة ولا لهجة بدون لغة، طبقا للقاعدة المعروفة "أن كل لغة لهجة محظوظة سياسيا و كل لهجة لغة مهمشة سياسيا" .

حسنا، آن الآوان لنفكر جديا في المطالبة بسحب العربية من الدستور، لإنه لا يمكن للشامي أن يتفاهم مع السوداني و الخليجي مع المصري، إلى درجة أنه تصل العاميات العربية إلى القطيعة، إذا ما نفع هذه اللغة إذ لم تحقق على الأقل التواصل فيما بين العرب أنفسهم، فلنفكر في بدائل ترد لذاتنا الجماعية شيئا من الاعتبار.

هذه العربية الكلاسيكية المتخشبة، أصبحت كتلك الجثة التي يُتنظر أن يصلى عليها صلاة الجنازة لتتوارى بين مزابل التاريخ، هذه التوافقات التي لا تصل إلى "البيرفكتنيس"، أصبحت لغة طبقة في كل البلدان التي طبق فيها سياسة تعريب الحجر و البشر، و التي رصد لأجل ذلك بلايين الدولارات و النتيجة لا تتعدى الصفر.

فمن قال أن الأمازيغ ليست بلغة، أرد من خلال تجربتي الشخصية، فرفضي المطلق اللجوء اللغوي حين يتعلق الأمر بابن جلدتي، جعلتني لا أجد مشكلا في التواصل مع أمازيغ لم أسمع لكنتهم في حياتي كحال الصديق الذي أتحدث و إياه دائما بالأمازيغية رغم أنه من تونس (من ثيطاوين)، و لم أجد أي مشكل في الفهم، كيف أنه حين يتحقق التواصل بين إيمازيغن عبر كلمات وسيطة، و ممعبرة تلقائيا، و تحرموننا في نفس الأن من حقنا في حماية دستورية للغتنا من خلال دسترتها؟؟ حتى الذين يعارضون اليوم دسترة الأمازيغية قد بانوا على حقيقتهم، حين أعلنوا دعمهم للطاغية العروبي القذافي و الأسد، متماهين بذلك مع سليلة النازية بشهادة منظري القومية العربية لا عجب أن يكون أحد رهبانها "شكيب أرسلان" جاسوسا حقيرا لهتلر.

اليوم أمام النظام المغربي خياران لا ثالث له، إما أن يسمع للأصوات الديمقراطية ويسيرنحو إرساء قيم الديمقراطية و بذلك القطع نهائيا مع المخزن و شعب القطيع ... أو أن يسمع للأصوات الشاذة العروبية المعانقة، في كلتا الحالتين سنحمل للنظام كامل مسؤولياته التاريخية عما ستؤول إليه الأمور.

مهما بلغت قوة انفجار جريمة مراكش، تبقى أضعف من قوة حركة 20 فبراير

ذ.محمد الحجام*

لحد الآن لازال التحقيق مستمرا للوصول إلى مرتكبي جريمة تفجير مقهى أركانة وما خلف من قتلى وجرحى أبرياء، ومما زاد الفعل الإرهابي غموضا عدم إعلان أية جهة لمسؤوليتها عنه وأهدافها كما جرت العادة في مثل هاته العمليات الإجرامية، ومع ذلك أجمع الكل على كون التفجير يستهدف إيقاف وعرقلة مسيرة الحريات والإصلاحات الجارية في المغرب، وأحسن رد على التفجير هو الاستمرار في مسلسل التغيير، وفي هذا الصدد ركزت بلاغات حركة 20 فبراير على التحذير من استغلال هذا العمل الإرهابي لمنع المسيرات والحركية المواكبة لها والمطالبة بمزيد من الحريات السياسية والاجتماعية، كما أعلن بلاغ السلفية الجهادية بأنهم هم المستهدفون والخاسرون الأولون من أي استغلال للتفجير للتراجع عن مكاسب المرحلة، حيث يتطلعون إلى إطلاق سراح باقي معتقلي السلفية الجهادية بعد العفو عن معتقلي ملف بلعيرج.

وفي انتظار نتائج التحقيق واتضاح مصدر المؤامرة ضد دخول المغرب نادي الحرية والكرامة والعدل، سواء أكان هذا المصدر داخلي أو خارجي لأن الخارج في زمن العولمة أصبح له امتداد ونفوذ أكثر في الداخل شمل حتى الجانب المؤسساتي ضمن التنسيق والتعاون الأمني لمواجهة الإرهاب الذي لازال النقاش والخلاف جاريا حول تحديد مفهومه وحدوده وأطرافه.

يبقى الأكيد أن هذا الانفجار مهما بلغت قوته يبقى ضعيفا أمام قوة المد التحرري والديمقراطي لشباب 20 فبراير والآفاق التي فتحها خطاب 9 مارس الملكي، الشيء الذي يجعل مخططي الجريمة بعيدين عن إيقاف دينامية ونمو المغرب الحديث والطفل المزداد يوم 20 فبراير، الذي استطاع أن يجتاز كل الحواجز التي وضعت أمامه بكفاءة ونضج واستحقاق.

في 13 فبراير أعلن شباب الفيسبوك عن تنظيم مسيرات يوم 20 فبراير، وفعلا عمت المسيرات مختلف مدن المغرب، رغم محاولة إلغائها بإعلان بلاغ رسمي (بيومين قبل)، عدم التوصل بأي طلب ترخيص وأن الأجهزة الأمنية لن تتهاون في تطبيق القانون، وتصريح أحد قياديي الحركة بإلغاء المسيرة، دون أن ننسى موقف جل القيادات الحزبية المشوهة للحركة والوقوف ضدها، وكذلك عملية التمييع ضد 20 فبراير في الشعارات وغيرها، ورغم حدوث أعمال شغب في أربعة مدن مغربية، كانت كلها بعد نهاية المسيرة ومن أماكن بعيدة عنها قام بها عناصر بلطجية معروفين لدى الأجهزة الأمنية التي تدخلت بعدما أنهوا فعلتهم.

جاء خطاب 9 مارس معلنا فتح التعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية داعيا إلى الاجتهاد الخلاق بعبق 20 فبراير، فتغير موقف وخطاب الأحزاب إزاء الحركة/المولود الجديد، حيث انخرطت في تبني مطالبها من أجل استيعابها وتوظيفها انتخابيا لإعادة إنتاج مواقعها في الانتفاع المخزني، ومع ذلك اجتازت حركة 20 فبراير بنجاح حاجزا آخر كبيرا زاد من صلابة وقوة عودها، حيث تهيكلت لجن التنسيق دعم الحركة في كل المدن المغربية وتوجت بانتخاب لجنة وطنية منبثقة عن مجلس وطني، ضم 17 هيأة شبابية وسياسية وحقوقية ونقابية وجمعوية، بل امتدت الهيكلة في بعض المدن إلى تكوين لجان أحياء، على أرضية مطالب واضحة ورفض أي استغلال حزبي للحركة.

ورغم الاعتداء الأمني على مسيرات 20 فبراير السلمية في 13 و 20 مارس، فقد استطاعت الحركة أن تقفز الحاجز بأمن وسلام ودون انفلات في الفعل أو الشعار، إلى أن جاءت محطة 24 أبريل التي عرفت تقدما نوعيا في الأسلوب والبرنامج، حيث تعزز الخطاب بموضوعات محددة ومطالب شملت عدة مؤسسات ورموز من المسؤولين عن التعثر دينامية الحرية والتقدم، كما تمت المطالبة بإزالة السجنين السريين بكل من تمارة وعين عودة، بل وقرار تنظيم «زيارة نزهة» لهما، وإطلاق باقي المعتقلين السياسيين، بعد تثمين والتنويه بالعفو الملكي، وبالموازاة تغيرت خطة الأمن بسحب الزي الرسمي لمختلف الأجهزة المراقبة والمرافقة للمسيرات.

كل هذا النجاح في القفز عبر الحواجز كان يجري بالموازاة مع حركية متزايدة وداعمة في الصحافة وعبر المواقع الالكترونية، توج باعتقال مدير نشر جريدة المساء.

هاته الصيرورة طرحت تحديا حقيقيا أمام القيادات الحزبية التي تمت مطالبتها من طرف حركة 20 فبراير في مختلف اللقاءات التي نظمتها، بضرورة إنجاز انتفاضة داخلها وعقد مؤتمرات استثنائية وتشبيب قياداتها عبر شبيباتها وأطرها المرتبطة ب 20 فبراير أكثر من أحزابها.

ضمن هذا الجو وقعت العملية الإرهابية الإجرامية بمراكش يوم 28 أبريل، والتي كما سبق الذكر اعتبرت بأنها موجهة ضد مسلسل الإصلاح السياسي الجاري بالمغرب، وفي انتظار الملابسات التي سيكشف عنها التحقيق، فإن الانفجار يحمل رسالة ضد 20 فبراير والسلفيين والصحافة والرأي العام ومضمون الخطاب الملكي. إلا أن الأكيد هو أن قوة إنفجار جريمة مراكش مهما بلغت، فإنها تبقى ضعيفة أمام قوة المد التحرري لشباب 20 فبراير.

* مدير نشر جريدة ملفات تادلة

ما موقفنا من الإصلاحات الدستورية ؟

*الحسين بنطاوش زيري

منذ مبادرة شباب 20 فبراير مرورا بخطاب 09 مارس 2011 لصاحب الجلالة والنقاش دائم ومستمر وفعال في كل أنحاء المملكة بدءا بمسيرات ولقاءات وندوات تصب كلها على خدمة الوطن، مساعدة للجنة المكلفة بتعجيل الدستور على صياغة دستور مغربي ديمقراطي متكامل لغد أفضل إلا أنني وكغيري من المتتبعين للشأن المحلي بتنالت نستغرب كثيراً لهذه المنطقة التي ليس بينها وبين ما يجري في مختلف أرجاء الوطن إلا الخير والإحسان.

فلا أحد يهتم بما يجري، ولا دليلا ملموسا يؤكد مشاركة هؤلاء في وضع تصورات ولا صياغة آراء أو مقترحات حول الإصلاحات المرتقبة لدستور وخاصة في ما يخص المرتكزات السبعة التي جاء بها خطاب 09 مارس 2011 لجلالة الملك.

وهذا ليس غريبا فالمنطقة تنحزها الأمية منذ عقود، إضافة إلى وجود لوبي واحد يتحكم في كل صغيرة وكبيرة وخاصة فيما يتعلق بالأمور السياسية أضف إلى ذلك وجرد نسبة عالية من النساء واللواتي لا محل لهن في الإعراب، أما الشباب المثقف فقد هاجر إلى المدينة لحثا عن لقمة عيش أو ظروف أحسن للبقاء.

أما المنتخبون فهم قسمين قسم لا يعرف في الجماعة إلى الدورات ولا يفني حضوره ولا يسمن ولا يجوع ولا تربطه بالسياسة إلا صورتين ونسخة من بطاقته الوطنية وذلك المنشور التي وزعه سنة 2009م. بفضل عمله أو مهنته على كل اجتماع أو لقاء يدور فيه النقاش حول الإصلاحات، بل أكثر من ذلك انه لا يعرف القراءة ولا الكتابة.

والقسم الثاني مثقف لكنه ضعيف الوعي بالمسؤولية منخرط في صراعات سياسية تافهة ومعارضات سلبية واستغلال المصالح العامة لأغراض شخصية أو حزبية وذلك لضمان مكانه في المجلس او لرقي في قواعد حزبه وضدا في الآخر فقط.

لتبقى المنطقة منذ فبراير وقبلها بعيدة عن الحوار والنقاش رغم وجود مشاكل تدعو إلى لقاءات وحوارات مسيرات. مشاكل تهز استقرار وامن السكان كالخنزير البري والملك الغابوي وقانون التعمير إضافة إلى غلاء المواد الغذائية وغيابه تام لعرض الشغل وحتى المجازين وحاملي الشواهد من أبناء المنطقة لا يستفيدون من مناصب الإدارة بترابهم بل تكون حظا لغيرهم.

أما عن نفوذ بعض العائلات فهذا شيء أصبح عاديا أن تجد جماعة تسيطر عليها أفراد عائلة واحدة وحتى اللجن ستكون من حظ المحظوظين أبناء الأقارب والمقربين.

كنت أتمنى أن تكون هناك لقاءات وندوات بتنالت وكل جماعتها القروية لشرح ما هو الدستور؟ وما هي الإصلاحات؟ ثم تصاغ التقارير ويفتح النقاش المثمر والبناء حول الإصلاحات والجهوية الموسعة وما أخافه أن تحدث المفاجأة خلال التصويت على الدستور أن يصوت التنالتيون ضد أنفسهم لأنهم غير مشاركين في النقاش أقصاهم من أقصاهم إنهم التنالتيون أنفسهم.

أخاف أن يصوت التنالتيون بنعم على دستور لا يعترف بالأمازيغية لغة رسمية رغم كونهم أمازيغ لأنهم لم يشاركوا ولم تعقد بأرضهم ولو نصف ساعة على الإصلاحات. مسؤولية من؟ أين موقفنا نحن التنالتيون؟

لصالح من يشتغل النهج الديمقراطي القاعدي داخل الحرم الجامعي ؟

بعد محاولات التصفية الجسدية الأخيرة التي تعرض لها المناضل الأمازيغي بالحركة الثقافية الأمازيغية (أنوار أعمري) طالب بكلية العلوم والتقنيات بالرشيدية، السنة الثالثة، 24 سنة من طرف فصيل النهج الديمقراطي القاعدي يوم 05 ماي 2011، وهو بالمناسبة تاريخ إعلان جبهة الفرينتي (البوليساريو) مما يعكس أن لهذه الجريمة دلالات سياسية من حيث وقت التنفيذ والذي سوف نتطرق له في هذا المقال. وخلال الوقت الذي عملنا فيه على جمع معطيات هذه الجريمة الإرهابية، فوجئنا بجريمة أخرى هذه المرة من موقع مكناس إذ تعرض المناضل جمال بوداود لمحاولة تصفية جسدية هو الآخر من طرف نفس الفصيل (النهج القاعدي)، يوم 26/05/2011 ولم يقفوا عند هذا الحد بل طالت سيوفهم كذلك موقع تازا إذ تعرض المناضل بدر أعراب لنفس العملية الإجرامية، يوم 28/05/2011. وقبل هذه العمليات الإرهابية ضد الحركة الثقافية الأمازيغية داخل الساحة الجامعية فقد ظل هذا الإطار معرضا لكل أشكال الميز والإقصاء منذ نشأته الأولى، ووصلت هذه السلوكات اللامسؤولة أوجها خلال السنوات الأربع الأخيرة (2007) من موقع أكادير وصولا إلى موقع الرشيدية ثم مكناس.

فانطلاقا من الظروف السياسية التي يشهدها المغرب وباقي دول الشمال الإفريقي والمطالبة بالتغيير سار التساؤل الذي وضعناه عنوانا لهذا المقال (لصالح من يشتغل النهج الديمقراطي القاعدي داخل الحرم الجامعي) يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، خصوصا بعد هذه التطورات الأخيرة داخل الحركة الطلابية عموما والحركة الأمازيغية على وجه الخصوص. وهذا ما دفعنا للنبش في أوراق هذا الفصيل محاولة منا لاستنباط أجوبة موضوعية وعلمية للتساؤل الذي وضعناه أعلاه، مع الاستناد كذلك للتجربة والاحتكاك المباشر بهذه الشريحة المحسوبة على مصاف الطلبة، وبعد التنقيب المضني لجملة من أوراقهم اهتدينا إلى مرجعية مهمة كانت ولا تزال أرضية لاشتغال النهجيين ألا وهي الكلمة الممانعة (-1990 فاس) المتضمنة لمواقف القاعديين وتبريرهم للعنف وكذا الاعتقال السياسي مع مناولة موضوع الحركة الطلابية. فبعد مؤتمر 15 إلى حدود المؤتمر الأخير 17 الذي نتج عن معارضة القاعديين الثوريين للاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية الإصلاحي، والذي توج بدخول هذه التيارات في صراع دموي فيما بينها (اليسار) وصولا إلى صراعات بينهم وبين الحركة الإسلاموية، ثم الأزمة التاريخية التي دخلها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وأمام هذا التشنج الذي شاهده (أوطم) وانحصار خطابه الذي لم يتجاوز أسوار الساحة الجامعية مع غياب الامتداد الجماهري له خارجيا عاشت الحركة الطلابية بمجملها أزمة خانقة سمحت بعد ذلك بتوفير مناخ ملائم للنظام للتوغل أكثر داخل أسوار الحرم الجامعي. لكن إرضاء للسؤال المطروح أعلاه فلن نتوغل أكثر في سرد أو تحليل تاريخ للأزمة الطلابية في حين سوف ننطلق من تاريخ تأسيس الحركة الثقافية الأمازيغية وبروز نجمها داخل الحرم الجامعي وما عايشته من إقصاء وتمييز عنصريين من طرف القاعدين أولا، ثم الحركة الإسلاموية ثانيا. فمنذ نشأتها الأولى (MCA) كإطار مستقل عن باقي التنظيمات في قراراته وممارساته وعن الأحزاب السياسية، ظلت تجمعه ببعض التنظيمات داخل الجامعة عناوين عريضة على رأسها الطرح العلماني، مما أنتج نوعا من الالتفاف أو التحالف الباطن رغم الحذر الذي أبانته قوى اليسار آنذاك من الحركة الجديدة (MCA) حيث استفاد اليسار من الخطاب التقدمي للحركة الوليدة ووظفته في صراعها الدموي مع الحركة الإسلاموية كعمق إستراتيجي دفين، ورغم كل ذلك لم تغب محاولات جادة للقاعديين في إقبار المشروع الجديد الذي تمثله الحركة الثقافية الأمازيغية لكن أمام قوة الخطاب للحركة الذي لم يستطع النهجيون مقارعته وتجاهله فشلت محاولاتهم الفكرية في تحقيق ذات المبتغى كما لم يستطيعوا أيضا فتح مواجهة ثانية (دامية) مع الحركة الثقافية الأمازيغية. وأمام هذا الوضع الذي تشهده الساحة وإطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عموما انتعشت الحركة الثقافية الأمازيغية فكريا وجماهيريا فأصبحت بذلك إطارا تنظيميا فرض كيانه وشرعيته من الناحية الفكرية أولا وأخيرا والتفاف الجماهير الطلابية من حولها، ولم تقف الحركة عند هذا الحد في تحديها الفكري لكل قوى اليسار الجذري، بل بلغ صيتها أكثر من ذلك في تحديات رفعتها أمام الدولة سواء على مستوى المساءلة التاريخية والهوياتية أو الحضارية للدولة المغربية. أو تجاه القضايا الإقليمية سواء حول المسألة الفلسطينية أو غيرها، أو بخصوص القضية المتعلقة بالأرض (قضية الصحراء...). وما أن تنامت الإيديولوجية الأمازيغية داخل الساحة الجامعية وتقوى الانتماء القومي الأمازيغي الذي ترسخ في صفوف مناضلي ومحبي الحركة وتلاشي الخطاب الماركسي اللينيني وكذا الإسلاموي حتى تغيرت الإستراتيجية في صفوف النهجيين، فصار بذلك على

رأي المقولة الشعبية "عدو عدوي صديقي" إذ تحالف النظام مع القاعديين وإلى جانبهم الجبهويين "البوليساريو" تحت راية العروبة على هدف واحد ألا وهو قتل مشروع الحركة الثقافية الأمازيغية واستئصاله من جذوره، فتم توفير كل الضمانات والظروف لمجموعة من المجرمين لممارسة الإرهاب الفكري الذي لم ينجحوا فيه والإرهاب الجسدي ضد مناضلي الحركة.

وخلال السنوات الأولى للألفية الثالثة صارت القوة الاقتراحية للحركة الثقافية الأمازيغية في صفوف مناضليها سيدة الموقف وسار التخطيط الإستراتيجي المستقبلي مخيما على عاتق كل مناضل. فما أن تغيرت الظروف داخل الوسط الجامعي حتى استدعى الأمر الحركة كذلك أن تغير من إستراتيجيتها فصار تفكير مناضلي الحركة يرمي إلى توسيع القاعدة الجماهرية والاحتكاك المباشر بهموم وقضايا الشعب. ليتم إبداع شكل نضالي نوعي ممثلا في نقل خطابها من الساحة الجامعية إلى الشارع السياسي. فتم إفراز "تنسيقيات كأيت غيغوش بالجنوب الشرقي وغيرها من التنسيقيات الأخرى كتنسيقية تنزروفت وخير الدين...الخ. فاستطاعت بذلك الحركة الثقافية الأمازيغية أن تقوي جسدها وأصبحت هذه التنظيمات تنافس الأحزاب وغيرها من الإطارات الأخرى من الجمعيات وغيرها، وهو ما أثار حفيظة بعض القوى المعادية ودفعها إلى عقد تحالفات ضد هذه الحركة سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه (النهج الديمقراطي القاعدي + الطلبة الثوريون أو ما يطلق عليه اسم: التروتسكويون + الجبهويون) لمواجهة إطار (MCA) وبتعاون ضمني مع أجهزة الدولة. فبتاريخ ماي 2007 قاد الجبهويون هجوماتهم ضد الحركة الثقافية الأمازيغية بموقع أكادير وبتحالفهم مع النهجيين والتروستكاويين (فكلاهما مع حق تقرير المصير للشعب الصحراوي) الذي تناهضه وترفضه الحركة الثقافية الأمازيغية المتضمن إقامة جمهورية عربية على أرض الصحراء المغربية. وفي نفس الشهر والسنة كذلك قاد القاعديون ولوحدهم هذه المرة هجوماتهم ضد الحركة الثقافية الأمازيغية من موقع الرشيدية. ولم يتوقفوا عند هذا الحد بل طالت سيوفهم كذلك موقع مكناس الذي راح ضحيته شابين في مقتبل العمر بفعل فاعل (واحد بالرشيدية وآخر بمكناس) وسعى النظام لتوريط (MCA) في دمائهما، وصولا بعد ذلك لمحاولة تصفية المناضل جميل بناصر في موقع الراشيدية الذي راحت دماؤه في تواطؤ فاضح ومكشوف بين النواهجة والنظام، فدفعت بذلك الحركة ضريبة نضالها بتقديم معتقلين سياسيين منهم من أفرج عنه ومنهم من لا يزال ينتظر في سجون النظام (مصطفى أسيا وحميد أعطوش) في حين ظل المجرمون يصولون ويجولون داخل الحرم الجامعي وأطلق لهم العنان للاستمرار في سلوكاتهم الجنائية التي استأنفوها خلال هذه السنة 2011 وبمشاركة وحضور المجرمين السابقين في أحداث 2007 بعدما اعتقد أن الحركة الثقافية الأمازيغية قلمت أظافرها خلال السنة من خلال الاعتقالات ومحاولات التصفية. إذ طالت سيوف الإرهابيين "أنوار أعمري" بالرشيدية وبعده "جمال أوداود" بمكناس واستمر زحفهم إلى موقع تازا الذي طاله الهجوم الإرهابي ضد المناضل "بدر أعراب" عشية يوم 26 ماي 2011 والذي نقل على إثر إصابته الخطيرة إلى غرفة العناية المركزة بمستشفى مدينة فاس، مع التخطيط لنسف الحركة من موقع أكادير، L'Académie Amazigh الذي يشهد في هذه الآونة بالذات استفزازات في صفوف مناضليه وبولوج الساحة الجامعية بأكادير غرباء عن الساحة.

هكذا اختار النهج اللاديمقراطي إستراتيجيته مع حلفائه العروبيين بأن يكونوا إرهابيين عنصريين وإقصائيين في حين اختارت الحركة الثقافية الأمازيغية أن تدعوا منذ زمن كل فصائل الاتحاد الوطني لتوقيع ميثاق شرف ضد العنف وتحصين الساحة الجامعية والحركة الطلابية من أتون المواجهات الذي لا ولن يخدم إلا مصالح العصابات الإجرامية والبلطجية المناهضة للديمقراطية والاعتراف بحق الاختلاف والرأي والرأي الآخر. وبأن يحتمي ويحتضن كل إطار أو حركة أو فصيل لقوة الفكر والمقارعة بالحجة والبرهان، بدل قوة السكاكين والزيارة لإسكات الأصوات الحرة والمستقلة والشعبية والديمقراطية التي تمثلها الحركة الثقافية الأمازيغية، وبدل انخراطهم (القوى العروبية) في التدافع الفكري لتأزيم النظام، فبسلوكاتهم هذه يتضح أنهم خدامه الأوائل وجيوب المقاومة للتغيير الذي يناشده الشعب المغربي منذ وقبل 20 فبراير.

فمناضلو الحركة الثقافية الأمازيغية لا تعجزهم لغة السلاح أو لا يتقنونها، فهم أبناء زايد أحماد ومولاي موحند قادة الكرامة والحرية لمن لا يعرف، بل اختاروا عن قناعة الصراع بالأفكار كأناس حضاريين حملوا هموم الشعب أولا وأخيرا. وعلى رأي القائل «إن الشعب الأمازيغي أكبر شعب خواف، لكنه لا يخاف من الآخر بل يخاف من حمل السلاح. فلا تدفعونا إلى حمله». وبالمقابل فعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليتها بأن توفر حماية قانونية لهذا الشعب من الإرهابيين العروبيين وغيرهم من مناهضي التغيير والحرية والديمقراطية، الذي يشتغل النهج القاعدي وأزلامه ضده.

* إعداد نزيه بركان.

في بيان له موقع امكناس يؤكد سعي المخزن إلى إقبار صوت الحركة الثقافية الأمازيغية

في ظل المستجدات السريعة التي تعرفها القضية الأمازيغية عموما وفي ظل الغليان الذي تعيشه المواقع الجامعية الذي هو نتاج الوعي بالذات الأمازيغية والذي ترجم إلى عدة أشكال احتجاجية منددة بالأوضاع التي يعيشها الإنسان المغربي يلاحظ بالموازاة تحرك مخزني سريع لإيقاف هذا المد .

ومن أجل إبهام الشعب المغربي و جعله يناقش أمور تافهة عوض مواضيع حساسة وذات طابع مصيري للشعب بأكمله سعى المخزن جاهدا إلى فبركة مجموعة من الأحداث؛ بداية بتفجيرات أركانة و وصولا إلى مشاركة المغرب في مجلس التعاون الخليجي. هذا في وقت، فتحت فيه الحركة الثقافية الأمازيغية نقاشا معمقا حول الوضع الحقوقي في المغرب والدساتير الممنوحة التي عرفها المغرب ومدى استعدادها الكامل مقاطعة هذا الدستور إذا كان لا يقر بالهوية الأمازيغية للمغرب . وموازاة مع حمولة هذا الخطاب النسبي العقلاني سعى المخزن جاهدا إلى إقبار صوت الحركة الثقافية الأمازيغية من خلال مجموعة من اللقاحات المتتالية لأذياله من داخل الساحة الجامعية بداية بموقع امتغرن الصامد وصولا إلى أمكناس الذي تعرض بدوره لهجوم على مناضلينا، في جو يسوده التركيز والاستعداد لاجتياز الامتحانات وتحضير البحوث الجامعية النهائية للتعليم العالي، من طرف الجانجويد العروبي نتج عنه إصابات بليغة في صفوف مناضلينا الأشاوس وأحد أعضاء لجنة دعم المعتقلين السياسيين للقضية الامازيغية تطلبت تدخل طبي عاجل وعملية جراحية

هذا مع العلم أن الحركة الثقافية الأمازيغية ما فتئت تتحفظ من مصير الجامعة المغربية على اعتبار من جهة تبني لبعض المكونات لمفاهيم لا علاقة لها بالجامعة من قبيل العنف الثوري ومن جهة أخرى عسكرة الجامعة،في حين كان بالإمكان جعل الساحة الجامعية فضاء للمقارعة الفكرية و حقلا ينتج التغيير خاصة وأننا ندرك جيدا التحولات السياسية التي يعرفها المغرب

إن هؤلاء المتزمتين المتحجرة عقولهم ممن يتبنون سلاح الضعفاء المتمثل في العنف المادي هم من أكبر ما يكبح ويقمع كل صوت حر يناشد التغيير و الإبداع،، وهذا راجع إلى فقدان الطالب الثقة في هذا المكون وفقد الثقة في نجاعة اختياراته وموازاة مع هذا فقد كان دائما سلاح الحركة الثقافية الامازيغية المقارعة الفكرية باعتمادها على عصارة الفكر البشري المتنور والحقائق التاريخية الغير المزيفة وهنا يكمن سر التطور السريع الذي عرفته من داخل الجامعات.

ونتيجة لهذه المتغيرات الخطيرة، نؤكد عزمنا على مواصلة النضال واستعدادنا الكامل المضي قدما للدفاع عن مدرستنا الحركة الثقافية الامازيغية .

في البداية يتجاهلونك ثم يستهزؤون منك ثم يحاربونك فتنتصر

موقع تينكي وتيطاوين يدين الهجوم الإجرامي للميليشيات المخزنية على مناضلينا بموقع إمتغرن

في إطار أشكالها النضالية التنويرية و التوعوية، نظمت الحركة الثقافية الأمازيغية، موقعي تينكي وتيطاوين أياما ثقافية مشتركة، دورة الشهيد "موحند أمزيان" تخليدا لذكرى استشهاده الـ99 يوم 15 ماي 1912، تحت شعار :" تامزغا- تامازيغت- تيموزغا: أسس النضال من أجل الديمقراطية وبناء وطن يعيش فيه الجميع أمازيغيتهم" وذلك ما بين 3 و7 سمويور 2961 الموافق 16 و20 ماي 2011 كاستمرارية للأشكال النضالية التي تخوضها الحركة الثقافية الأمازيغية من داخل الجامعة المغربية تأكيدا للخط النضالي التصاعدي للموقعين وتجسيدا للتصور الموحد الذي يجمع كل المواقع الجامعية للحركة الثقافية الأمازيغية بالشكل الذي يميزها كتنظيم وطني مستعد لتحصين القضية الأمازيغية ومناضليها ضد أي استهداف أو محاولة فرملة وأجتثاث... وعرفت هذه الأيام نقاشا عميقا لامس جوانب مختلفة من الإشكالات المصيرية للطالب المغربي وسيناريوهات الجامعة المغربية في ظل السياسات والمخططات المخزنية، وكذا مجموعة من القضايا الوطنية الحقيقية كالقضية الأمازيغية وسؤال إعادة كتابة التاريخ وأيضا الاعتقال السياسي وتحديات الظرفية الراهنة. حيث تزامنت هذه الأيام مع تصاعد حدة الاستفزازات والتحركات المشبوهة لأذناب المخزن المستهدفة لحركتنا الاحتجاجية في جل المواقع الجامعية، والتي كان آخرها الهجوم الإجرامي - الرابع في هذا الموسم- للميليشيات المخزنية على مناضلينا بموقع إمتغرن الصامد (الرشيدية) وسط الحرم الجامعي تكريسا لأزمة أوطم الخانقة وثنيها عن تفعيل شعارها التاريخي "لكل معركة جماهيرية صداها في الجامعة"، خاصة وأنها تتزامن أيضا مع التطورات التي يشهدها الشارع المغربي بعد تنامي وتيرة الاحتجاجات والمسيرات الساعية للتخلص من براثن الاستبداد وتحقيق التغيير الجذري الذي يضمن للجميع الحق في المواطنة الكاملة والكرامة والمساواة والعدالة عبر بناء اجتماعي يوفر لهم شروط الحرية والعيش الكريم والقطيعة مع التبعية والاضطهاد...

هذا وقد تلا هذه الأيام إصدار بيان ختامي دعا فيه المنطمون كافة مناضلي القضية الأمازيغية الشرفاء لتجاوز الخلافات وتوحيد الصفوف والرؤى لتحقيق المطالب الأمازيغية ولتحصين نضالاتنا ضد الاستهداف المخزني وعدم السقوط في فخ تقسيم المغاربة إلى "عرب" و "أمازيغ" أو إلى خرائط "إثنية" و"لسنية" مما لا يخدم إلا مصالح أعداء الديمقراطية والأمازيغية. كما دعا كل المناضلين الأحرار وكل المنظمات والهيئات الحقوقية الوطنية والدولية لمساندة المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية ورفع الحصار الإعلامي عن محنتهم والمزيد من الدعم لهم قصد الضغط القوي والفعال للإفراج عنهم وعن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والانتفاضات الشعبية والمسيرات الاحتجاجية. وجميع المكونات الطلابية إلى توقيع ميثاق شرف لنبذ العنف والإقصاء، والجماهير الطلابية إلى الالتفاف حول الأشكال النضالية النقابية العقلانية الموحدة خاصة وأنها أعطت أكلها بالملموس في العديد من المواقع الجامعية هذا الموسم (تينكي، تيطاوين، قنيطرة، أمكناس، أكادير، ...)، وكذا التفكير الجدي في توحيد نضالاتنا والرقي بها حتى نستطيع انتزاع حقوقنا كاملة عبر المشاركة الواعية والعقلانية في النضالات الشعبية قصد التحقيق العاجل للمطالب الديمقراطية لعموم المواطنين.

كما أعلنون عن تشبتهم بكون الحركة الثقافية الأمازيغية مدرسة نضالية مستقلة وحركة احتجاجية صامدة ضد المخططات المخزنية. وحق معتقلينا/المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية كل من مصطفى أوساي وحميد أعضوش في الحرية والعدالة مع وقف جميع أشكال المتابعة في حقهم أو في حق المفرج عنهم، وتمسكنا ببراءة كل المعتقلين. والهوية الأمازيغية لـ أمورواكوش "المغرب" (شعبا، دولة وانتماء) كجزء من أرض تامزغا، مع ضرورة إقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يستمد روحه من قيم تيموزغا والإعلانات والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان. وترسيم الأمازيغية في شموليتها و تفعيلها في جميع القطاعات وفي الحياة العامة كمنظومة مجتمعية تساهم في بلورة الديمقراطية وبناء حقيقي لوطن يعيش فيه الجميع أمازيغيتهم.

كما عبروا عن إدانتهم لاستمرار اعتقال مناضلينا/المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية وحرمانهم من حقهم في الحرية والعدالة. وكذا جميع أشكال العنف و التهديد التي يتعرض لها مناضلو و مناضلات الـ ح،ث،أ بجميع المواقع الجامعية خاصة بموقع إمتغرن الصامد، وكذا التضييق الممارس على مناضلات و مناضلي الحركة التلاميذية الأمازيغية.والقمع الوحشي الذي تعرضت وتتعرض له المسيرات السلمية و التظاهرات الاحتجاجية عبر مختلف المدن. وأعلنوا تضامنهم معالمعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية و عائلاتهم و كذا المفرج عنهم أو المتابعين في محنتهم. ومع موقع إمتغرن الصامد ضد هجومات ميليشيات المخزن الإجرامية من داخل الساحة الجامعة. وكل مناضلي الـ ح،ث،أ الذين تعرضوا للإستهداف الجسدي المسلح من طرف أعداء القضية الأمازيغية. وكافة شهداء و ضحايا القمع المخزني للانتفاضات والاحتجاجات الشعبية وكذا مع أسرهم و عائلات المعتقلين.

لا مواطنة بدون إقرار دستور ديمقراطي شكلا و مضمونا
و لا ديمقراطية بدون أمازيغية تُعاش

المعتقدات الشعبية في الريف*

* استهلال:
إسهاما في النقاش العام حول الأمازيغية، ومدى تنوع تراثنا الوطني وموروثنا الثقافي، وتسليطا للضوء على الجانب العلمي والبحث الأكاديمي الذي تعرف مختلف جوانب الأمازيغية، وخاصة البحوث والعروض المنجزة من طرف خريجي وطلبة مسلك الدراسات الأمازيغية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الأول بوجدة، ارتأيت من محاولتي هذه أن أشارك القراء ببعض من هذه المنجزات، وربما مساهمة كذلك في تدوين موروث ضل لقرون عديدة محفوظا في ذاكرة تهددة بالنسيان والاضمحلال...

* المعتقدات الشعبية:
إن المعتقد الشعبي بصفة عامة، هو إرث تناقله الأجيال فيما بينهم، وورثوه أبا عن جد، ومن خلال الاسم –المعتقد– الذي يدل على نفسه، أي من فعل اعتقد يعتقد في اللسان العربي، يقابله اتغراس، أتغير itghir، tghias، بالأمازيغية، طالما أشغل بال المعتقدين بها، وطالما شغل بال الدارسين والباحثين المهتمين به، والمهتمين بالشأن الأمازيغي على وجه التحديد، إذ أصبحت هذه المعتقدات في كثير من الأحيان مسلمات يؤمن بها من عاش حادثا يتوافق مع المعتقد الذي يجول في ذهنه، وغالبا ما تستمد هذه المعتقدات من حوادث تصادف شيئا ما، كموت أحد في المنزل الذي تنعب (تصرخ) فيه البومة، والإفراط في تبذير المال لمن جاءته حكة في يده اليسرى، إضافة إلى جوانب أخرى لها من الطقوس ما يربطها بثقافات الشعوب –خاصة في الريف– فهناك ما يرتبط بالحيوانات وتصرفاتها، وهناك ما يرتبط بالنساء دون غيرهم من الرجال، وعكس ذلك، وما يرتبط بطقوس زيارات الأضرحة (هذه المعتقدات يمكن دراستها، وسلوك ممارسيها بمعزل عن موضوعنا، لما لها من ارتباط وثيق بسلوكات روحية حسب المحيط الذي تمارس فيه)، كما يمكن تصنيف هذه المعتقدات حسب نفسية المتأثرين بها، فمنها ما ينذر بالشؤم والسوء، ومنها ما يبشر بالخير والفرح.

* المعتقدات الشعبية في الريف:
إن الأبحاث والدراسات التي تناولت المعتقدات الشعبية في منطقة الريف ضئيلة جدا وتكاد تكون منعدمة، إلا بعض المداخلات المحتشمة في موائد مستديرة أو مقالات قصيرة في مجلة أو جريدة معينة، وهذا ما جعل الطالبة لبنى بوخو تستأثر بهذا الموضوع، لكونه مجالا خصبا لبذل المزيد من الجهد، من أجل الرقي ببحث إجازتها إلى دراسة أكاديمية تغطي جانبا من موروثنا الوطني، وتضيف الباحثة في مقدمة بحثها بعد أن استشهدت بأمثلة من المعتقدات لدى شعوب العالم: «المعتقد يمكن اعتباره كنوع من الخرافة. في المغرب وخاصة في الريف، المعتقدات لها من أهمية كبرى في الحياة اليومية، ومن أجل ذلك اخترت هذا الموضوع من أجل مقاربة بعض المعتقدات المهمة والكثيرة الاستعمال في حياتنا اليومية، وأيضا لتدوين المعتقدات الريفية التي تحاول لعنة النسيان طيها».

ورغم التطور الحاصل، والتقدم العلمي والتكنولوجي في العالم، وباعتبار الريف منطقة مطلة على الحوض المتوسط وقربها من أوربا، واستفادتها المباشرة من التقدم الحاصل، فإن العديد من الناس لازالوا يعتقدون بمثل هذه الأمور ويسلمون بها، وخاصة المتقدمين في السن، وتعتبر الباحثة أن ذلك نوع من الإديولوجية التي ولدت معهم، ونمت وترعرعت معهم أيضا عبر سنين وسنين جعلتهم ينقلونها إلى أبنائهم وأبناء أبنائهم.

كما تشير الباحثة إلى كون المعتقدات تشير بشكل مباشر إلى توقع متقبلي، فمن خلال ماجمعته من مادة، تبين لها ربط الوقائع الحالية باستشراف للمستقبل إما بالشؤم أوالتبشير، وذلك بدون تبرير، فعلى سبيل المثال:

Wenni i yetghiman x tsunta itejjad ghar tihenjirin
من يجلس على الوسادة لا يلد إلا الإناث، فحينما يقول الناس بمثل هذا المعتقد يجعلون من الفعل أمرا محتوما دون تبرير النتيجة، وإن يكن في بعض الأحيان لهذه المعتقدات تبريرا يخدم مصلحة أحد ما أو مجموعة على حساب الآخر، وعلى سبيل الذكر:

Wenni itetten tsa n uyazid itghima d maggwad
من يأكل كبد الدجاج سيصبح جبانا،

وليس تبرير ذلك هو كون مضمون المعتقد صحيحا، وإنما كون ألذ ما في الدجاج هو كبده، ولصغر حجمه، وعدم التمكن من تقسيمه بين أفراد الأسرة الواحدة، جعله الكبار محرما على الصغار ليضفروا بلذته، وتجدر الإشارة أنه ليس من يقولون به يعون بذكاء من فكر في الأمر، فكما أسلفت القول فأغلبية الناس يؤمنون بذلك ويسلمون بكون كبد الدجاج لا يأكل إلا من طرف الكبار، كما يعلم ذلك الصبية الشجاعة، فهم يتربون على سلوك ألا يكونوا خائفين. وقد ضمنت الباحثة عملها 148 معتقدا يستعمله سكان الريف، ثم صنفت المعتقدات المدونة، فوزعتها على النحو التالي: ما يتعلق بالطفل، مثلا:

Wenni iteggen fus x ughesmar itghima d ayujir
من يسند ذقنه على يديه، يصبح يتيما،
Mara tezrac thatha tighmas adac wdant
إذا رأت الحرباء أسنانك، سيسقطون،
ومنها ما يتعلق بالمرأة، مثلا:
Mara tenni gha yarwen tecca zi ca n ssejjat ad tazegh
المرأة الحامل، إن أكلت من شجرة ما سوف تجف
Tenni gha yeqqimen deg umcan n tesrit ad temec
التي ستجلس في مكان العروسة، سوف تتزوج
ومنها ما يتعلق بالرجل:
Mara aryaz yeggwa s ijj n tsirit ad as temmet temghart
إذا انتعل رجل فردة واحدة من حذائه، ستموت زوجته

إضافة إلى تقسيمات أخرى، منها ما يتعلق بالحيوان، وما يتعلق بالفضاء (داخلي-خارجي)، لتنتقل الباحثة بعد ذلك إلى مقارنة ما جمعته من معتقدات، بمشابهاتها في المناطق الأمازيغوفونية، ثم إلى تحليل ودلالة المعتقدات والرموز لواردة بها، وهو موضوع مقال آخر قيد الكتابة، وسنوافي به المنابر الإعلامية متى انتهى ذلك.

* محمد الهاشمي – أزغنغان
** قراءة في بحث نهاية السنة بمسلك الدراسات الأمازيغية بوجدة للطالبة الباحثة: لبنى بوخو

في المهرجان الدولي لثقافة الواحات
دعوة لتعريف بتاريخ فكيك وتحويله إلى قصص مصورة

* فكيك:صالح بن الهوري.

دعا ناشطون خلال ندوتي «التراث والتنمية:نموذج فجيج»و «آية شراكات لتنمية فلاحية لواحة فجيج» خلال المهرجان الدولي للثقافة الواحات إلى تعريف الشباب والأطفال بتاريخ فكيك وتحويله إلى قصص مصورة، وطرح أخرون اسئلة مؤرقة من قبيل ما مصير القصور والواحة وماذا قدم لهما؟ وأشار ناشطون إلى خصوصيات ومميزات المعمار المحلي بواحة فكيك المتسم عن غيره من القصور باعتماده على خشب النخيل في التزين. وارجع ناشطون سبب التخلي عن الواحات إلى مشكل قلة الماء والإرث وصعوبة إقناع الورثة ودعو إلى إعادة تشجير الواحات التي تم التخلي عنها، وتكوين الناشطين في مجال الفلاحة وآلى اعتماد المنظمات المهنية للشفافية والحكامة الجيدة.وعرف المهرجان تنظيم ثلة من الأنشطة همت مجال الثقافة والرياضة والموسيقى والتراث والفن والفلاحة والسياسة. فضلا عن معارض همت الإبداعات النسوية وأخرى تراثية أركيولوجية من قبيل: معرضا ضم الصناعات الحجرية،الحضارة الاشولية، العصر الحجري القديم، الحضارة الموشيرية، ادوات اصوانية ذات الوجهين، الحضارة الايبيرموروزية، الحضارة العتيرية، العصر الحجري الحديث، الفؤوس الحجرية الصقيلة، ظهور الفن، قشور احفوري لبيض النعام، قلادة من بيض النعام، ضرس الفيل، فك سفلي لقرد، مستحثات الوحيش، مستحثات الزمن الجيولوجي الرابع الذي يمتد مابين1,8مليون سنة واربعة الاف سنة...يذكر ان فكيك تعتبر من اغنى المناطق المغربية من حيث الشواهد الاثرية، اذ اكتشفت فيها عدة مواقع مهمة تعود الى ماقبل التاريخ وخاصة المغارات او المخابيء ذات الجدران المزخرفة والنقوش الحجرية.ظلت هذه المنطقة فضاء لاستقبال حضارات عديدة تنتمي لما قبل التاريخ، تعاقبت خلال فترة زمنية تجاوزت200.000سنة.

مجلة أدليس تناقش خصوصيات الإسلام السياسي المغربي

نزل إلى الأكشاك العدد الجديد من مجلة علم السياسة والعلوم الاجتماعية والإنسانية أدليس ،بملف حول الإسلام السياسي المغربي،وقد استهل العدد بافتتاحية حول أهمية المعطى الديني في فهم المجتمعات ،ودوره في إنتاج الأفكار السياسية داخلها ،وكذا دوره في أي تغيير فكري وثقافي منشود لدى الشعوب والمجتمعات .وقد ساهم في ملف العدد كل من محمد همام الباحث المتخصص في الفكر الإسلامي والحركات الإسلامية بموضوع حول الاستلاب الديني لدى الحركة الإسلامية المغربية ،وأحمد الخنبوبي الباحث السياسي ومدير نشر المجلة بموضوع عنوانه مقدمات في الفكر الإسلامي الأمازيغي بالمغرب،و ساهم عبد الرحيم عنبي أستاذ علم الاجتماع بجامعة ابن زهر بأكادير بموضوع حول العمل السياسي النسائي الإسلامي بالمغرب من خلال نموذج نادية ياسين،إضافة إلى موضوع حول التصوف الإسلامي الأمازيغي للباحث في الثقافة الأمازيغية محمد أبيدار.كما تضمن العدد مواضيع علمية أخرى ،ساهم فيها كل من عمر أفضن الباحث في التاريخ المعاصر بمقالة حول نزاع الصحراء بين القانون الدولي والبعد الأمازيغي،وعبد النبي ذاكر أستاذ التعليم العالي بكلية الأدب باكادير بموضوع حول الصورلوجيا الأدبية مترجم عن الباحث الفرنسي جان مارك مورا أستاذ الأدب المقارن بجامعة ليل ،وكذا مساهمة إبراهيم أدارا الباحث المسرحي والإطار بوزارة الثقافة بموضوع حول تمثلات الشعيرة في المسرح الغربي،وعلي الزهيم الباحث في الأدب بمقالة تتضمن تحليلا أدبيا لشعر محمد الحنفي.كما تضمن العدد دراسات باللغة الفرنسية لكل من إبراهيم لاباري أستاذ التعليم العالي في علم الاجتماع وعضو مختبر الدراسات الاجتماعية بجامعة باريس الشرقية بدراسة سوسيولوجية حول العمل داخل الشركات المتعددة الجنسية ،إضافة إلى موضوع حول العمل التشكيلي للفنان المهدي الماعوني من إنجاز علي فرتاحي أستاذ التعليم العالي بكلية الأدب والعلوم الإنسانية ببني ملال.و تجدر الإشارة إلى أن العدد الأول من مجلة أدليس العلمية الصادرة عن مؤسسة أدليس للدراسات والأبحاث، تضمن ملفا حول الحركة الأمازيغية بالمغرب وتأرجحها بين العمل الثقافي والسياسي،أما العدد الثاني فتناول موضوع السياسة وعلاقتها بالفن.

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

إعـلان

عن فتح باب الترشح لتنظيم جائزة الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2010، صنف المسرح الأمازيغي، أو الرقص الجماعي الأمازيغي، أو الفيلم الأمازيغي خاص بالجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالثقافة الأمازيغية

في إطار برنامج الشراكة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية، وفي سياق التحضير لتنظيم جائزة الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2010، يعلن عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن فتح باب الترشح أمام الجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية من أجل تنظيم جائزة الثقافة الأمازيغية، بشراكة مع المعهد، في الأصناف التالية: المسرح الأمازيغي، أوالرقص الجماعي الأمازيغي، أوالفيلم الأمازيغي، وذلك في إطار تظاهرة أو مهرجان خاص بأحد الأصناف الثلاثة.

فعلى الجمعيات الراغبة في تنظيم الجائزة في أحد الأصناف المذكورة، أن تتقدم بطلبها إلى عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وفق الشروط التي يمكن تحميلها من موقع المعهد www.ircam.ma، (باب الإعلانات، باب الجمعيات).

ترسل ملفات الترشح إلى عنوان المعهد المذكور أسفله، أو تودع، مقابل وصل، لدى كتابة الضبط، في أجل أقصاه 17 يونيو 2011، على الساعة الثانية عشرة والنصف، كآخر آجل.

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
شارع علال الفاسي ، مدينة العرفان حي الرياض ص ب 2055 الرباط
الهاتف: 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09
الفاكس: 037 68 05 30
البريد الإلكتروني : www.ircam.ma

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف: 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس: 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

صدور كتاب «الإعلام الإلكتروني الأمازيغي» للكاتب الأمازيغي سعيد بلغربي

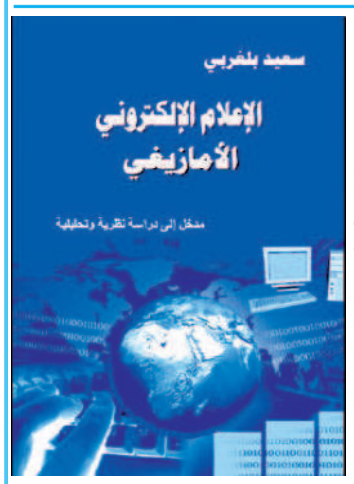

صدر حديثا عن مطبعة الأنوار المغربية بوجدة كتاب جديد للكاتب الأمازيغي سعيد بلغربي، موسوم ب "الإعلام الإلكتروني الأمازيغي، مدخل إلى دراسة نظرية وتحليلية"، يقع الكتاب في 91 صفحة، مبوبة بستة أبواب، تطرق من خلالها الكاتب إلى العديد من الإشكاليات والإستنتاجات والملاحظات التي حاول من خلالها ربط المجتمع الأمازيغي في علاقته بالإنترنيت وعوالمها المتشعبة.

ومن بين موضوعات المؤلف نجد: لمحة عن ظهور الإعلام الأمازيغي التقليدي بالمغرب، مفهوم الإعلام الإلكتروني الأمازيغي، مميزات وخصائص الكائنات الإلكترونية الأمازيغية، المجتمع الأمازيغي بين جدلية تفقير الإعلام والإعلام الفقير، صحافة التطوع في مجال الإعلام الإلكتروني الأمازيغي...

ونقرأ في الكتاب أن هذه الدراسة تظل خطوة رمزية لتشجيع كل الفئات المجتمعية للإنخراط والمساهمة في بناء مجتمع أمازيغي معرفي ستصبح فيه الإنترنيت بوسائلها التقنية من الحواسيب والهواتف النقالة... إحدى أهم الرهانات المستقبلية والدعائم الأساسية التي سترتكز عليها الثورة المعلوماتية.

صدور كتاب «سلطان العشق» و «في الحل والترحال» للكاتب عبدالله زارو

صدر للأستاذ عبدالله زارو الباحث المهتم بالفلسفة والأنتربولوجيا كتابان، الأول يحمل عنوان سلطان العشق مساهمة في سوسيولوجيا التعلق الصادر عن دار الكتب العلمية ببروت لبنان 2011 ويضم الكتاب بين دفتيه الفصول الآتية: رجة الحب، القلب السائل، العاشق والتجربة، وجوه الحب، طوبى النصف الثاني.

والكتاب الثاني يحمل عنوان في الحل والترحال عن أشكال التيه المعاصرة للأنتربولوجي الفرنسي ميشيل مافيزولي عن دار إفريقيا الشرق 2011 ويندرج ضمن مشروع ترجمة الأعمال الكاملة لهذا الانتربولوجي المرموق، المنحاز لقيم التعدد والتنوع والنسبية الثقافية والكتابان متوفران في المكتبات المغربية.

ᕿᕼᑐᑐᓂᔪᐊ ᐊ ᖁᕿᐱᑐᓄᑕᕿᐊ ᐱ ᕿᑕᓂᑐᑕᓂᐋᐋᓂᐊᐊ

ᓂᑐ 30 ᔪᓂᐊᓂ, ᓂᐊᐃᓂᓴ ᓂᖁ ᑐ ᓂᑕᔪᓂ ᐋᕉ ᕿᑐᖁᓂᔪᐊ * ᖁᓂᐱᑐᓂᑌᖁ ᐱ ᕿᑕᑐᑕᓂᐊᐊᓂᐊ ᕿ ᔪᑕᐋᕉᕿᕿ ᐱ ᓂᑐᓀᓀᓂᕉ ᓂᑕᑐᓂᑌᓂᕮ ᐃᑕᓂᓴᑐᓂᕮ, ᖁᓂᑕᔪᓂᑌᓂᕮᑕ ᓂᕉᓂᑐ ᑐ ᑌᓂᖁᕿᕿᐊ ᕿᓴᓂᐱᓂᐊᐊ ᓴᑐ ᖁᓂᑐᕉᕉᕿᑌᕿᐊ Intra Flotte ᐱ Extra Flotte ᕿ ᔪᑕᐋᓂᕉᕉᕿ ᐱ ᓂᑐᓀᓀᓂᕉ ᐱ ᖁᓂᑐᕉᕉᕿᑌᕿᐊ ᖁᕿᑕᓂᕮᐃᓂᐊᐊ.

www.iam.ma

* ᕿᑐᖁᓕ ᕿᑕᐋᓂᕉᕉᕿ : InfiniFlix, Intra Flotte ᕿ ᔪᑕᐋᓂᕉᕉᕿ. Intra Flotte ᕿ ᔪᑕᐋᓂᕉᕉᕿ, ᓂᑐᖁᖁᓂᑐ ᓂᑐᓀᓀᓂᕉ ᐱ ᓂᑐᖁᖁᓂᑐ ᓂᑕᓂᕮᐃᓂᐊ.
ᕿᑐᖁᓕ ᓂᑐᓀᓀᓂᕉ : Intra Flotte Voix, Intra Flotte SMS ᐱ ᓂᑕᔪᓂ ᐋᕉ 8h ᓂᑐ 20h.

ᕿ ᕉᕿᔪᓕ ᕿᓂᐋᑕᕿᑐ ,
ᑕᑐᓀᓀᓂᕮ ᓂᖁ ᐱ ᓀᓂᑕᓂᑐ ᖁᕿᓀᓂᑐᑕ ᕿᑕᓂᐃᖁᓂᐋᐋ.